الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق –كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

"أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية"

–دراسة تطبيقية–

"The effect of the accounting policies disclosure according to the International Financial Reporting Standards on the creative accounting practices"

- Applied study-

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إعداد:

راما محمد فاتح حوارنة

إشراف:

الأستاذ الدكتور بطرس ميالة

2026

تصريح

أصرّحُ بأنّ هذه الدراسة (أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية" –دراسة تطبيقية–) غير مُقتبسة من أي عمل علمي منشور مسبقاً، ولم يسبق أن قُبِلت للحصول على أي شهادة علمية.

الباحثة:

راما حوارنة

قرار لجنة الحكم

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية –دراسة تطبيقية–

إعداد الباحثة: راما محمد فاتح حوارنة

<u>لجنة المناقشة والحكم</u>

د: حسين دحدوح الأستاذ في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً
د: بطرس ميالة الأستاذ في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً مشرفاً
د: إبراهيم العدي الأستاذ في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً
د: منذر عواد الأستاذ مساعد في قسم الإحصاء – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً
د: رياض عبد الرؤوف مدرس في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً

الإهداء

إلى من منحتني الحياة، وملأت أيامي بالحب والدعاء،

إلى أمي العظيمة، التي كانت ولا تزال ضوء قلبي ونبض روحي.

إلى من علّمني أن العزم يصنع المستحيل،

إلى أبي القدير، سندي ومصدر إلهامي وفخري الأبدي.

إلى إخوتي الأحبة، في قربهم دفء، وفي غيابهم شوق،

أنتم الحاضرون دائمًا في القلب مهما باعدت بيننا المسافات.

لكم جميعًا أهدي ثمرة جهدي، تقديرًا وامتنانًا.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي كان لي عونًا وتوفيقًا في إنجاز هذه الرسالة والوصول بها إلى مبتغاها.

يسعدني أن أتقدّم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور بطرس ميالة، الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، فكان بتوجيهاته العلمية الدقيقة وملاحظاته القيّمة ومتابعته المستمرة خير عون لي في إنجاز هذا العمل وإخراجه بالصورة المرجوّة.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، الذين تفضّلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما بذلوه من جهد كريم في الاطّلاع عليها، وما سيقدّمونه من ملاحظات وإضافات علمية تثري هذا البحث وتزيده قيمة.

وأخصّ بالشكر أساتذتي الكرام في كلية الاقتصاد، ولا سيّما في قسم المحاسبة، على ما غمرونا به من علمٍ رصين وحرصٍ متواصل على رعاية طلبتهم ودعمهم علميًا وأكاديميًا.

كما لا يفوتني أن أوجّه خالص الامتنان لكل من ساعدني ووقف إلى جانبي، وكان سندًا وداعمًا لي في مسيرة إعداد هذه الرسالة.

فهرس المحتويات

العنوان	أ
تصريح	ب
قرار لجنة الحكم	ج
الإهداء	د
شكر وتقدير	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال البيانية	ي
قائمة المصطلحات	ك
الملخص	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
المقدمة	2
1-1 مشكلة الدراسة	3
1-2 الدراسات السابقة	4
1-3 أهداف الدراسة	20
1-4 أهمية الدراسة	21
1-5 فرضيات الدراسة	22
1-6 منهج الدراسة	23
1-7 مجتمع الدراسة وعينتها	23
1-8 حدود الدراسة ومحدداتها	24
1-9 أنموذج الدراسة	24
الفصل الثاني: الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية	25
مقدمة	26
المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي	27
2-1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي وتطوره	27
2-1-2 أهمية الإفصاح المحاسبي	30
2-1-3 أنواع الإفصاح	31
2-1-4 العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي	35

2-1-5 دوافع الإفصاح	37
2-1-6 متطلبات الإفصاح ومشتملاته	38
المبحث الثاني: الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية	40
2-2-1 مفهوم السياسات المحاسبية	40
2-2-2 أهمية السياسات المحاسبية	41
2-2-3 تصنيف السياسات المحاسبية	42
2-2-4 مصادر السياسات المحاسبية	43
2-2-5 العوامل التي يجب مراعاتها عند اختيار السياسة المحاسبية	44
2-2-6 اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية	46
2-2-7 أسباب تعدد السياسات المحاسبية	47
2-2-8 توحيد السياسات المحاسبية	48
2-2-9 الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية	49
الفصل الثالث: المحاسبة الإبداعية	58
مقدمة	59
المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية وممارساتها	60
3-1-1 مفهوم المحاسبة الإبداعية	60
3-1-2 أنواع المحاسبة الإبداعية	63
3-1-3 أشكال المحاسبة الإبداعية	64
3-1-4 دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية	68
3-1-5 الأطراف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية	71
3-1-6 العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية	74
3-1-7 المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية	76
3-1-8 الطرق المستخدمة (أساليب) في المحاسبة الإبداعية	77
3-1-9 الآثار المترتبة على ممارسات المحاسبة الإبداعية	84
المبحث الثاني: قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية وطرق الحد منها	86
3-2-1 النماذج الإحصائية للكشف عن المحاسبة الإبداعية	86
3-2-2 طرق أخرى للكشف عن المحاسبة الإبداعية	96
3-2-3 طرق الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية	97
المبحث الثالث: الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية	102

3-3-1 العلاقة بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية	103
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	110
مقدمة	111
المبحث الأول: منهجية الدراسة	112
4-1-1: مجتمع وعينة الدراسة	113
4-1-2: مصادر جمع البيانات	115
4-1-3: الأساليب الإحصائية المستخدمة	115
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج	116
4-2-1: متغيرات الدراسة وقياسها	117
4-2-2: الإحصاءات الوصفية	142
4-2-3 اختبار الفرضيات	144
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات	158
أولاً: النتائج	158
ثانياً: التوصيات	159
قائمة المراجع	161

قائمة الجداول

	العنوان	الصفحة
	الجدول رقم (1) قطاعات عينة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية:	115
	الجدول رقم (2) الشركات عينة الدراسة	116
	الجدول رقم (3): مؤشر الإفصاح عن السياسات المحاسبية	119
	الجدول رقم (4) نسبة الإفصاح عن السياسات لكل سنة خلال الفترة	125
	الجدول رقم (5) متوسط نسبة الإفصاح عن السياسات المحاسبية خلال الفترة	127
	الجدول رقم (6) الاستحقاقات الكلية لعينة الدراسة خلال الفترة	130
	الجدول رقم (7) معاملات نموذج إدارة الأرباح	132
	الجدول رقم (8): الاستحقاق غير الاختياري خلال الفترة	133
	الجدول رقم (9) الاستحقاق الاختياري لشركات العينة خلال الفترة	134
	الجدول رقم (10): تمهيد الدخل لدى شركات العينة	138
	الجدول رقم (11) تكرار ونسبة تمهيد الدخل لدى شركات العينة	139
	الجدول رقم (12): العائد على حقوق الملكية	140
	الجدول رقم (13): التحفظ المحاسبي لشركات العينة خلال الفترة	141
	الجدول رقم (14) اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	142
	الجدول رقم (15) الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل	143
	الجدول رقم (16) الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع	144
	الجدول رقم (17) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الضابطة	145
	الجدول رقم (18) نتائج اختبار one sample test للفرضية الأولى	146
	الجدول رقم (19) نتائج اختبار Independent samples T-test للفرضية الثانية	147
	الجدول رقم (20) نتائج اختبار One Sample T-Test للفرضية الثالثة	149
	جدول رقم (21): نتائج اختبار Independent samples T-test للفرضية الرابعة	151
	الجدول رقم (22) القوة التفسيرية لتباين النموذج للفرضية الفرعية الأولى	154
	الجدول رقم (23) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة للفرضية الفرعية الأولى	154
	الجدول رقم (24) القوة التفسيرية لتباين النموذج للفرضية الفرعية الثانية	157
	جدول رقم (25) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة للفرضية الفرعية الثانية	157

قائمة الأشكال البيانية

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1): أنموذج الدراسة	26
الشكل رقم (2): الأطراف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية	84
الشكل رقم (3): متوسط نسبة الإفصاح عن السياسات المحاسبية خلال الفترة	129

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الانكليزية
السياسة المحاسبية	Accounting policy
الإفصاح المحاسبي	Accounting disclosure
المحاسبة الإبداعية	Creative Accounting
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	International Financial Reporting Standards
إدارة الأرباح	Earning management
تمهيد الدخل	Income smoothing
العائد على حقوق الملكية	Return on equity
التحفظ المحاسبي	Accounting conservatism
المحاسبة النفعية	Aggressive accounting
التلاعب بالتقارير المالية	Fraudulent Financial Reporting
الاستحقاق الاختياري	Discretionary Accrual
الاستحقاق غير الاختياري	Non-Discretionary Accrual
نظرية الوكالة	Agency Theory
نظرية الشرعية	Legitimacy Theory
نظرية التمييز	Discrimination Theory

أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية"

-دراسة تطبيقية-

الطالبة راما حوارنة **المشرف أ.د بطرس ميالة**

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحديد واقع ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح وتمهيد الدخل، في ظل وجود المتغيرات الضابطة: حجم الشركة، والعائد على حقوق الملكية والتحفظ المحاسبي، وقد شمل مجتمع البحث شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، في حين تكونت عينة البحث من 17 شركة ممثلة للقطاع المالي في سوق دمشق للأوراق المالية (المصارف والتأمين) بعد استثناء البنوك الإسلامية.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم قياس الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية من خلال بناء مؤشر للإفصاح عن السياسات المحاسبية ومعرفة مدى إفصاح شركات العينة عن هذه السياسات، بينما تم قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال استخدام نموذج (Kothari et al, 2005) لقياس إدارة الأرباح ونموذج (Leuz et al., 2003) لقياس تمهيد الدخل.

وتوصلت الدراسة إلى أن شركات القطاع المالي المدرجة تظهر التزاماً بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعايير، كما أن هذه الشركات تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح صعوداً وهبوطاً، وأن بعض هذه الشركات يمارس المحاسبة الإبداعية من خلال تمهيد الدخل. كما أظهرت النتائج وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح، ووجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال تمهيد الدخل.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تطوراً متسارعاً في بيئة الأعمال وتزايداً في تعقيد المعاملات الاقتصادية، الأمر الذي أفرز حاجة ملحّة إلى توفير معلومات مالية تتسم بالشفافية والموثوقية والملاءمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. وفي هذا السياق، تبرز التقارير المالية بوصفها الأداة الرئيسة لنقل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها من مستثمرين، ودائنين، وجهات رقابية، وغيرهم من أصحاب المصالح.

وفي ظل هذه التغيرات أصبح من الضروري تنظيم الممارسات المحاسبية وتوحيدها من خلال إصدار معايير محاسبة دولية تحظى بقبول دولي واسع باعتبارها خطوة مهمة في تحسين الشفافية والجودة في القوائم المالية وتعزيز قابليتها للمقارنة، وإعطاء مصداقية للتقارير المالية ودعم كفاءة الأسواق المالية.

ويعد الإفصاح المحاسبي أحد العناصر الرئيسية التي ركزت عليها المعايير الدولية، نظراً لدوره الهام في توفير المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية، بما يمكنهم من تقييم الوضع المالي للمنشأة واتخاذ القرارات، وفي ظل تزايد الحاجة إلى الإفصاح عن تقارير مالية ذات جودة عالية في أسواق الأوراق المالية، نشأت ممارسات المحاسبة الإبداعية الناتجة عن استغلال الإدارة لمرونة معايير إعداد التقاير المالية الدولية التي أتاحت عدة خيارات محاسبية أو بدائل لمعالجة القضايا المحاسبية نفسها، وتلاعب الإدارة بالتقارير المالية والإفصاح عن قوائم مالية مضللة نتيجة اختيارها سياسات محاسبية وإجراء تقديرات محاسبية تخدم لغايات أو أهداف محددة، للتقرير عن أرباح مختلفة عن الواقع والتحيز في إعداد التقارير المالية، كل ذلك يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، وبما أن المعايير ألزمت المنشأة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة والإفصاح عنها في حال تغييرها فإن المستخدم سيكون قادراً على معرفة السياسات

التي تم اختيارها من قبل الإدارة ومعرفة تغييرها لسياساتها المحاسبية، فإن ذلك قد يمكن من الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

من هنا، يقوم هذا البحث على اختبار أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية.

1-1 مشكلة الدراسة:

تعد التقارير المالية المصدر الرئيسي للإفصاح من قبل الشركات، وقد أولت معايير إعداد التقارير المالية الدولية اهتماماً كبيراً بالإفصاح المحاسبي لأنه الوسيلة التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراراته وتقييم كفاءة وفاعلية الإدارة في استغلال الموارد المتاحة، غير أن المرونة التي منحتها المعايير لإعداد التقارير المالية أتاحت للإدارة اختيار السياسات المحاسبية أو إجراء التقديرات التي تتفق مع مصالحها الشخصية وتحسين الصورة المالية للمنشأة، هذه الممارسات أثرت في جودة التقارير المالية لكونها غير مطابقة للواقع، بحيث تظهر أرباح المنشأة ومركزها المالي خلافاً لحقيقتها، ما قد ينشأ عنه اتخاذ قرارات خاطئة من قبل المستثمرين، وبما أن التقارير المالية تبنى على السياسات المحاسبية التي تطبقها وتفصح عنها المنشأة، فإن الإفصاح عن السياسات المحاسبية سيؤثر بشكل أو أخر في ممارسات المحاسبة الإبداعية وما إذا كان هذا الإفصاح يؤدي إلى الحد من فرص التلاعب بالقوائم المالية.

تكمن مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- هل تلتزم شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية؟

2- هل هناك اختلاف معنوي في مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية بين قطاعي المصارف والتأمين في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3- هل تمارس شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية المحاسبة الإبداعية عند إعداد تقاريرها المالية؟

4- هل هناك اختلاف معنوي في مستوى ممارسات المحاسبة الإبداعية بين قطاعي المصارف والتأمين في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

5- هل يؤثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية لدى شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

1-2 الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح والسياسات المحاسبية كما تنوعت الدراسات التي تناولت المحاسبة الإبداعية وطرق قياسها وستعرض الباحثة أهم هذه الدراسات بإيجاز:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (الشنطورى، 2025) بعنوان "أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية"[1]:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء دراسة ميدانية شملت عينة مؤلفة من 250 محاسب في بيئة الأعمال المصرية، وتم توزيع الاستبيان على أفراد العينة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية المنشور الكترونياً والقابلة للتحقق يمكن من خلالها تجنب مخاطر الأخطاء المالية، كما أنها تساعد على زيادة قيمة المعلومات لأنها الطريقة الأسرع للوصول لمستخدمي

[1] الشنطورى، زكية رجب، 2025، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 12، العدد 2.

هذه المعلومات، إضافة إلى وجود بعض متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب النظام المالي في بيئة الأعمال المصرية، وأن الإفصاح المحاسبي يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية، حيث يوفر معلومات ملائمة تساعد في تحسين جودة المعلومات وتقييم الأصول والتقديرات وتحسين شفافية التقارير المالية.

2- دراسة (بيني، 2025) بعنوان[1]:

"دور المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS في تعزيز الإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات-دراسة حالة":

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإفصاح في ظل المعايير المحاسبية الدولية، من خلال عرض الإطارين الفكري والتنظيمي للإفصاح وفقاً للمعايير التي تعتمدها هيئة المعايير المحاسبية الدولية، والتي تهدف إلى رفع مستوى الشفافية وتحسين جودة الإفصاح بما يعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسات ويسهم في دعم اتخاذ القرارات السليمة، وقد دفع هذا التوجه الدولي إلى جعل الجزائر تتبنّى نظام محاسبي مالي جديد يتوافق بدرجة كبيرة مع تلك المعايير لتطبيقه في مؤسساتها.

وسعت الدراسة أيضاً إلى بيان مدى مساهمة المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية في تعزيز الإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث شمل مجتمع الدراسة مدققي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وأساتذة التعليم العالي المختصين، وتم توزيع استبيان على عينة من 179 فرد، وتم إجراء التحليل باستخدام برنامج SPSS.

[1] بيني، الحبيب، 2025، دور المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS في تعزيز الإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات-دراسة حالة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.

وأظهرت النتائج أن المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية تلعب دوراً محورياً في تطوير الإفصاح المالي، كما بيّنت النتائج أن معظم المؤسسات تعمل على تحسين أساليب الإفصاح لضمان توفير معلومات دقيقة ومفهومة وذات جودة عالية تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب.

3- دراسة (العنزي، 2024) بعنوان "دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية بسوق الأوراق المالية الكويتية"[1]:

هدفت الدراسة إلى تحديد نوع وطبيعة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي للتغيرات في أسعار الصرف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في سوق الأوراق المالية الكويتية، حيث تم إجراء دراسة ميدانية على عينة مؤلفة من 120 موظف من الإدارة العليا والمحاسبين ومدققي الحسابات والمحللين الماليين، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وتحليل التباين في اتجاه واحد من خلال اختبار F اختبار الفروق والاختلافات حسب فئات العينة، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء أفراد العينة بشأن محددات الإفصاح المحاسبي للتغيرات في أسعار الصرف، وعدم وجود اختلافات ذو دلالة معنوية بين آراء أفراد العينة حول أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل محددات الإفصاح المحاسبي للتغيرات في أسعار الصرف في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

4- دراسة (جاسم وعداس، 2024) بعنوان[2]:

"أثر تطبيق الافصاح المحاسبي وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية على تخفيض المخاطر المالية للبنوك المدرجة في سوق الاوراق المالية"

---

[1] العنزي، 2024، دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية بسوق الأوراق المالية الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد السادس عشر، عدد خاص، الجزء الرابع.

[2] جاسم، بشار، وعداس، ضحى، 2024، أثر تطبيق الافصاح المحاسبي وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية على تخفيض المخاطر المالية للبنوك المدرجة في سوق الاوراق المالية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد. 23.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقًا لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) في الحد من المخاطر المالية التي تواجه البنوك المُدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية، وتعتمد جودة الإفصاح بدرجة كبيرة على المعايير المحاسبية المُطبقة في إعداد التقارير المالية، ونظراً لتباين هذه المعايير بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل المؤسسية والبيئية، فقد عملت لجنة معايير التقارير المالية الدولية على تطوير إطار موحّد يسهم في تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة قابليتها للمقارنة بين الأسواق المختلفة، ويسعى البحث إلى التحقق من مدى إسهام تطبيق معايير IFRS في خفض كلٍّ من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق لدى البنوك العراقية.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات اللازمة لاستكمال الجانب النظري، ثم إعداد استبانة خاصة بالجانب التطبيقي، وشمل مجتمع البحث البنوك المُدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية، وتم توزيع الاستبانات على المحاسبين ومديري الحسابات والمديرين الماليين في عينة من تلك البنوك العاملة في بغداد والتي كان بالإمكان الوصول إليها.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين مستوى التزام البنوك بمعايير إعداد التقارير المالية الدولية وبين كلٍّ من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق؛ إذ يسهم الالتزام بهذه المعايير في تعزيز دقة التقديرات عند منح القروض، وضمان توافر الاحتياطيات المالية اللازمة لمواجهة حالات التعثر في السداد، كما يساهم في تحسين قدرة البنوك على تلبية الطلب المفاجئ على السيولة وتحويل الأصول إلى نقد بسرعة وكفاءة أكبر.

5- دراسة (بشير والحسين، 2023) بعنوان: "أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على تحسين الصورة المالية لمؤسسات الأعمال: دراسة ميدانية على البنوك التجارية السودانية"[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر توظيف ممارسات المحاسبة الإبداعية في تعزيز الصورة المالية لمؤسسات الأعمال، وذلك من وجهة نظر كل من المدققين والمحاسبين ورؤساء الأقسام في البنوك التجارية السودانية. وقد

[1] بشير، آسيا، والحسين، فاطمة، 2023، أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على تحسين الصورة المالية لمؤسسات الأعمال: دراسة ميدانية على البنوك التجارية السودانية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الثاني.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توزيع استبانة على عينة عشوائية مكوّنة من 150 فرداً من العاملين في البنوك التجارية، شملت مدققين، محاسبين، ورؤساء أقسام.

أظهرت نتائج الدراسة توافق آراء العينة على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تُسهم في تحسين الصورة المؤسسية للمؤسسات، إلا أن هذه الممارسات تنطوي على مخاطر تؤثر سلباً على موثوقية بيانات قائمة التدفقات النقدية، مما قد يحد من فعالية المعلومات لدى مستخدمي القوائم المالية. كما كشفت النتائج عن وجود تصور إيجابي لدى العينة بشأن قدرة المعلومات المحاسبية على تصحيح التوقعات السابقة، وأكدت أن الفهم الجيد لتلك المعلومات يعزز من سرعة تحليلها واستخدامها بفعالية، واتفق المشاركون على أن لممارسات المحاسبة الإبداعية تأثيراً واضحاً على تصورات مستخدمي المعلومات المالية، مما ينعكس إيجاباً على الصورة الذهنية لمؤسسات الأعمال.

6- دراسة (سعيدي والعرابي، 2020)[1] بعنوان "تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على مبدأ الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية- دراسة حالة لآراء عينة من الأكاديميين و المهنيين"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على متطلبات الإفصاح في القوائم المالية حيث تم اعتبار ممارسات المحاسبة الإبداعية في كل من قائمتي المركز المالي و الدخل كمتغيرات مستقلة، بينما تم تقدير المتغيرات المتمثلة في المعلومات الواجب الإفصاح عنها في كل من القائمتين كمتغريات تابعة، كما بينت الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها من وراء اللجوء إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وتم استخدام استبانة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة المكونة من 40 فرد، وتوصلت الدراسة إلى وجود تعارض بين ممارسات المحاسبة الإبداعية وجودة الإفصاح المحاسبي كون تلك الممارسات تعمل على طمس الحقائق التي

[1] سعيدي، فارس، والعرابي، حمزة، 2020، تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على مبدأ الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية- دراسة حالة لآراء عينة من الأكاديميين و المهنيين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد، 12، العدد 3، 395-411.

تتعلق بوضع الشركة ومركزها المالي وتجنب الإفصاح عن الأمور الهامة التي يبحث عنها المستخدم، وأن التوسع في استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية يجعل الإفصاح المحاسبي محدوداً وغير كافٍ لإرضاء متطلبات مستخدمي القوائم المالية.

7- دراسة (صالح، 2020) بعنوان "أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي: دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية"[1]:

هدفت الدراسة إلى البحث في واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي منذ عام 2010، من خلال دراسة عينة من آراء ممثلي الإفصاح المحاسبي والضريبي في المؤسسات والمتمثلين في: خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات، والمستشارين الجبائيين بالإضافة إلى دراسة وتحليل القوائم المالية والتصريحات الجبائية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديد حجم التهرب الضريبي المترتب عن اختلالات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي في الفصول النظرية والاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لبعض المؤسسات خلال السنوات بين 2014 و2016 مع استخدام الاستبيانات وتجميعها وتحليليها، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS يمكن أن تساهم في الحد من التهرب الضريبي من خلال تحديد الوعاء الضريبي بصورة تعبر عن الصورة الحقيقية لنتائج المؤسسات حسب آراء أفراد العينة وهذا ما تم التأكد منه من خلال دراسة حالة بعض المؤسسات والتي تمثل نشاطها في الاستيراد والتصدير والإنتاج والأشغال العمومية، وأوصت الدراسة بإجراء تعديلات على النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع متطلبات بيئة الأعمال الجزائرية وضرورة التقريب بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية للتقليل من ظاهرة التهرب الضريبي.

[1] صالح، واضح، (2020)، "أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

8- دراسة (الشطناوي، 2018) بعنوان: دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية[1]:

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، من خلال تناول طبيعته ومراحل تطوره ومقوماته، فضلاً عن إبراز دوره في تحسين جودة التقارير المالية والحد من فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية، بما يسهم في مساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات رشيدة. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على مزيج من المناهج الوصفية التحليلية والاستقرائية والاستنباطية، إضافة إلى إجراء دراسة ميدانية في البيئة الأردنية من خلال استقصاء آراء عينة من المحللين الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية. وقد جرى توظيف المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة الاحتمالية(.Sig)، إلى جانب اختبار One Sample T-Test لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد أظهرت النتائج وجود أثر دالّ إحصائياً للإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية، كما تبين أن له دوراً معنوياً في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بنشر تقاريرها المالية الإلكترونية عبر مواقعها الرسمية بشكل منتظم، مع التشديد على أهمية الإفصاح الكامل عن مختلف المعلومات المحاسبية إلكترونياً.

9- دراسة (كرمة، 2017) بعنوان[2]:

"دور التحليل المالي المتقدم في مواجهة آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية وانعكاساتها على البيانات المالية-دراسة تطبيقية".

---

[1] الشطناوي، حسن، (2018)، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مجلد. 5، عدد 3، ص ص. 288-307.

[2] كرمة، محمد نور، 2017، دور التحليل المالي المتقدم في مواجهة اثار ممارسات المحاسبة الابداعية وانعكاساتها على البيانات المالية - دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي المتقدم في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية من خلال تطبيق نماذج التحليل المالي المتقدم المتعلقة باكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، وقد شمل مجتمع الدراسة الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة ما بين (2010 و2014)، حيث تم استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج Eckel لتمهيد الدخل، ومؤشرات Leuz و Chaney and Lewis.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود ممارسات لأساليب المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة، وأن الشركات المساهمة كبيرة الحجم قد مارست أساليب المحاسبة الإبداعية بشكل أكبر من الشركات المساهمة صغيرة الحجم، كما أن الشركات التي لديها نسب مديونية عالية قد مارست أساليب المحاسبة الإبداعية بشكل أكبر من الشركات التي لديها مديونية منخفضة خلال فترة الدراسة، ووجدت الدراسة أن الربح السنوي المتوقع والذي تم التنبؤ به باستخدام أدوات التحليل المالي المتقدم يتأثر بممارسات المحاسبة الإبداعية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Aboalatati, 2025) بعنوان[1]:

"Assessing the impact of creative accounting on the duties of external auditors in Libya: An empirical investigation"

"تقييم أثر المحاسبة الإبداعية على واجبات المدققين الخارجيين في ليبيا: دراسة تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المدققين الخارجيين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، التي غالبًا ما تعتمدها الإدارة للتلاعب بالأرباح المفصح عنها، وقد ألقت الدراسة الضوء على أهمية وظيفة التدقيق الخارجي في

[1] Aboalatati Miftah, O., Miftah Maeyouf, Y., & Slimani, S. (2025). Assessing the impact of creative accounting on the duties of external auditors in Libya: An empirical investigation, International Journal of Economic Perspectives,19(5), 1818–1833.

تعزيز مصداقية التقارير المالية، من خلال تقليص ممارسات المحاسبة الإبداعية، وبالتالي تعزيز الثقة لدى مستخدمي التقارير المالية.

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي، وتم توزيع 95 استبياناً على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، 3 منها غير صالحة للتحليل الإحصائي، بينما كانت الاستبيانات صالحة للتحليل 92 استبيان، التي حُللت باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج Microsoft Excel.

وأظهرت نتائج الدراسة الدور الكبير للمدققين الخارجيين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال التزامهم بأخلاقيات المهنة وتمسكهم بالكفاءة المهنية والمعايير المهنية، بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود المدققين يعزز الثقة في البيانات المالية بين المستخدمين، وخلصت الدراسة إلى أن المدققين الخارجيين يلعبون دوراً فعالاً في الحد من ممارسات التلاعب المحاسبي، شريطة أن يلتزموا بالمعايير المهنية الدولية وبذل العناية اللازمة في القيام بمسؤولياتهم.

2- دراسة (Indoria, 2025) بعنوان[1]:

"Exploring The Impact of Creative Accounting on Financial Reporting and Corporate Responsibility: A Comprehensive Analysis in Earnings Manipulation in Corporate Accounts"

"الكشف عن أثر المحاسبة الإبداعية في التقارير المالية ومسؤولية الشركات: تحليل شامل للتلاعب بالأرباح في حسابات الشركات"

تسلط الدراسة الضوء على الآثار طويلة المدى المرتبطة بالمحاسبة الإبداعية، مع التركيز على المخاطر الناتجة عنها، حيث يتأثر العديد من المستخدمين من مساهمين وموظفين ودائنين بالبيانات المالية المتلاعب بها، وتقدم الدراسة

[1] Indoria, Devadutta, and Devi, K., 2025, Exploring the Impact of Creative Accounting on Financial Reporting and Corporate Responsibility: A Comprehensive Analysis in Earnings Manipulation in Corporate Accounts, Journal of Marketing & Social Research, Volume. 02, Issue 02.

تحليلاً شاملاً لآثار المحاسبة الإبداعية وانعكاساتها السلبية على البيانات المالية، مع التأكيد على ضرورة دعم مسؤولية الشركات للحد منها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المحاسبة الإبداعية في قطاع الشركات، وأساليب المحاسبة الإبداعية، ودور مدقق الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويظهر تأثير المحاسبة الإبداعية على التقارير المالية ومسؤولية الشركات أهمية إيجاد توازن بين متطلبات الشفافية المالية والمرونة في اختيار البدائل المحاسبية، حيث يُعد هذا التوازن ركيزة أساسية لدعم مسؤولية الشركات، والحفاظ على الثقة، وضمان استمرارية الشركات على المدى الطويل في ظل البيئة المالية التي تتسم بالتعقيد والتغير المستمر.

3- دراسة (Abdulsaed and Rajeb, 2023) بعنوان[1]:

"The Impact Relationship Between Accounting Disclosure and Creative Accounting in The Environment of Iraqi Banks"

"العلاقة التأثيرية بين الإفصاح المحاسبي والمحاسبة الإبداعية في بيئة المصارف العراقية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الإفصاح المحاسبي كأحد المعايير الأساسية في الحد من ممارسات التلاعب في أرباح البنوك، لا سيما تلك الناتجة عن استخدام المحاسبة الإبداعية، كما سعت إلى توضيح أثر الإفصاح في تحسين أداء الإدارات البنكية، مع التركيز على الإدارة العليا التي تُعد المحرك الرئيسي لعمليات التلاعب في الأرباح، ولأغراض التحليل، تم اختيار عينة مكونة من 13 بنكاً عاملاً في القطاع المصرفي العراقي، وهي: البنك التجاري، بنك الاستثمار، بنك آشور، بنك الخليج، البنك المتحد، بنك الشرق الأوسط، بنك المنصور، بنك الموصل، بنك بغداد، بنك سومر، البنك الأهلي، بنك الائتمان، وبنك الاتحاد. وقد تم استخدام أدوات إحصائية تشمل معامل الارتباط، وتحليل الارتباط، والتأثير لاستخلاص النتائج.

[1] Abdulsaed, A. H., & Rejeb, A. B. (2023). The Impact Relationship Between Accounting Disclosure and Creative Accounting in the Environment of Iraqi Banks. International Journal of Professional Business Review, 8(5).

وأظهرت نتائج التحليل الوصفي عدم وجود قصور في مستوى الإفصاح لدى البنوك العراقية خلال فترة الدراسة. كما أشارت قيم النسب إلى تقارب نسبي بين هذه البنوك فيما يتعلق ببنود الإفصاح، مما يدل على مستوى موحد نسبيًا في تطبيق معايير الشفافية والإفصاح المحاسبي، كما أظهرت النتائج أن لتطبيق الإفصاح كما في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 أثر عكسي في ممارسات المحاسبة الإبداعية.

4- دراسة (Sawangarreerak and Thanathamathee, 2021)[1]:

"Detecting and Analyzing Fraudulent Patterns of Financial Statement for Open Innovation Using Discretization and Association Rule Mining"

"كشف الأنماط الاحتيالية للبيانات المالية وتحليلها من أجل الابتكار المفتوح باستخدام التقديرات واستخراج قواعد الارتباط".

يعد تحديد البيانات المالية الاحتيالية أمرًا مهمًا في الابتكار المفتوح لمساعدة المستخدمين على تحليل البيانات المالية واتخاذ قرارات الاستثمار، كما أنه يساعد المستخدمين على إدراك حدوث الاحتيال في البيانات المالية من خلال النظر في النمط المرتبط، هدفت هذه الدراسة إلى العثور على أنماط الاحتيال المرتبطة بالنسب المالية من البيانات المالية في بورصة تايلاند باستخدام تقدير النسب المالية واستخراج قواعد الارتباط من خلال تحليل أنماط النمو المتكررة (FP-Growth) للعثور على الأنماط المرتبطة، تم إيجاد تسعة أنماط مرتبطة بالنسب المالية المتعلقة بالبيانات المالية الاحتيالية، تختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى التي حللت حدوث الاحتيال باستخدام الرياضيات لكل بند مالي، علاوة على ذلك، اكتشفت هذه الدراسة ستة بنود مالية تتعلق بالاحتيال: (1) إجمالي الربح، (2) دخل النشاط الأساسي، (3) نسبة دخل الأعمال الأساسي إلى إجمالي الأصول، (4) نسبة رؤوس

[1] Sawangarreerak, S.; et Thanathamathee, P.; 2021, Detecting and Analyzing Fraudulent Patterns of Financial Statement for Open Innovation Using Discretization and Association Rule Mining, *Journal of Open Innovation,* ,7 .128

الأموال والاحتياطيات إلى إجمالي الدين، (5) نسبة الدين طويل الأجل إلى إجمالي رأس المال والاحتياطيات، و(6) نسبة الذمم المدينة إلى دخل الأعمال الأساسي.

كانت البنود المالية الثلاثة الأخرى التي كانت مختلفة عن الدراسات الأخرى التي يجب التركيز عليها هي (1) نسبة إجمالي الربح إلى ربح الأعمال الأساسي، (2) نسبة الدين طويل الأجل إلى إجمالي الأصول، و (3) إجمالي الأصول.

5- دراسة (Krismiaji, 2020) بعنوان:

[1]"Corporate governance, compliance level of IFRS disclosure and value relevance of accounting information – Indonesian evidence"

"حوكمة الشركات ومستوى الالتزام بالإفصاح وفق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية-حالة أندونيسيا":

هدف البحث إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات (CG) ومستوى الامتثال بالإفصاح الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركات الإندونيسية، وقد غطى البحث فترة خمس سنوات بعد التنفيذ الكامل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل الشركات الإندونيسية، أي من 2013 إلى 2017، وتم استخدام مقياس جودة المعلومات باستخدام القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية التي يتم قياسها بواسطة نموذج السعر Ohlson. وتم قياس مستوى الامتثال لإفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باستخدام مؤشر الإفصاح (DIND) وقياس حوكمة الشركات عن طريق استقلالية مجلس الإدارة (BIND) وحجم مجلس الإدارة (BSIZE) واستقلالية لجنة التدقيق (ACIND) ، وحجم لجنة التدقيق (ACSIZE) ، وملكية الإدارة (MAN)، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي وجدت هذه الدراسة أن مؤشر الإفصاح وحجم مجلس الإدارة لهما أثر

[1] Krismiaji, K., & Surifah, S. (2020). Corporate governance, compliance level of IFRS disclosure and value relevance of accounting information – Indonesian evidence. Journal of International Studies, 13(2), 191-211.

إيجابي على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (أي كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية)، بينما تؤثر استقلالية مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق و ملكية الإدارة سلبًا على القيمة الملائمة للربح المحاسبي EPS ولكن لها تأثير إيجابي على القيمة الملائمة للقيمة الدفترية للسهم BVS، وحجم لجنة التدقيق لها تأثير إيجابي على القيمة الملائمة للربح المحاسبي ولكن أيضًا لها تأثير سلبي على القيمة الملائمة للقيمة الدفترية للسهم وتبرر هذه النتائج أيضًا عدم الاتساق بين نتائج الدراسات السابقة التي تربط بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال تضمين متغيرات مستوى الامتثال لاختبار جودة (القيمة الملائمة) المعلومات المحاسبية التي تنتجها الشركات الإندونيسية.

6- دراسة (Anggraita et al, 2020) بعنوان[1]:

IFRS Adoption on Value-relevance and Risk-relevance of Accounting Information among Indonesian Banks

"اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على القيمة الملائمة وملاءمة مخاطر المعلومات المحاسبية في البنوك الإندونيسية":

هدف البحث إلى دراسة أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في القيمة الملائمة وملاءمة المخاطر للمعلومات المحاسبية في البنوك الإندونيسية، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، ومن المفترض أن يؤدي تطبيق المعايير إلى جعل المخاطر أكثر شفافية، وقد تم البحث في تأثيرها على ملاءمة المعلومات المحاسبية التي أفصحت عنها البنوك الإندونيسية المتداولة بشكل عام من عام 2007-2013.

وقد تم التطبيق على 30 بنك مدرج لمدة 7 سنوات مع بيانات كاملة لجميع المتغيرات، واتباع نموذج أولسن لاختبار الفرضيات، وعلى عكس التوقعات، فقد انخفضت القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية ومدى ملاءمتها للمخاطر بعد

1 Anggraita, Viska et al, (2020), IFRS Adoption on Value-relevance and Risk-relevance of Accounting Information among Indonesian Banks, Journal of Social Sciences and Humanities, V. 28, Issue, 1.

اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأشارت النتائج إلى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لها تأثير أقل على القيمة الملائمة المعلومات المحاسبية في البلدان النامية ذات أسواق رأس المال الصغيرة والأقل سيولة والضعيفة السيطرة.

7- دراسة (Alqahtani, 2019) بعنوان[1]:

"Accounting Disclosure and Corporate Governance Mechanisms in Kingdom of Saudi Arabia"

"الإفصاح المحاسبي وآليات حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الإلزامي والطوعي في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وتطوره مع مرور الوقت، وتكونت العينة المختارة لهذه الدراسة من بيانات من التقارير السنوية لـ 120 شركة مدرجة غير مالية خلال الفترة عام 2015 إلى عام 2017، وباستخدام أسلوب تحليل المحتوى، يتم قياس مستوى الإفصاح الإلزامي والطوعي من خلال مؤشرين للإفصاح تم إنشاؤهما ذاتياً، كما تم تحليل البيانات باستخدام اختبارات Wilcoxon signed-ranks و Friedman ranked tests.

واستخدمت الدراسة تقنيات الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، وأشارت النتائج إلى أن بعض العوامل كالملكية الأجنبية والملكية العائلية وملكية الدولة وحجم مجلس الإدارة لها أثر إيجابي على مستوى الإفصاح الإلزامي، بالمقابل فإن ازدواجية دور المدير التنفيذي ووجود أحد أفراد الأسرة الحاكمة في مجلس الإدارة لهما أثر سلبي على مستوى الإفصاح الإلزامي، ولم تجد الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود مدير مستقل أو نوع شركة التدقيق أو التنوع بين الجنسين مع مستوى الإفصاح الإلزامي في التقارير السنوية للشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية.

[1] Alqahtani, Abdulrahman, 2019, Accounting Disclosure and Corporate Governance Mechanisms in Kingdom of Saudi Arabia, Doctoral thesis, Victoria University, Melbourne.

وأظهرت النتائج أيضاً وجود أثر إيجابي كبير للملكية الأجنبية، وملكية الدولة، والتنوع بين الجنسين، ونوع شركة التدقيق على مستوى الإفصاح الاختياري، بينما أظهرت علاقة سلبية بين وجود مدير مستقل، وازدواجية دور الرئيس التنفيذي، ووجود أحد أفراد الأسرة الحاكمة في مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري، وعدم وجود علاقة بين الملكية العائلية وحجم مجلس الإدارة مع مستوى الإفصاح الاختياري.

8- دراسة (Alwardat, 2019) بعنوان:

[1]"Disclosure Quality and its Impact on Financial Reporting Quality, Audit Quality, and Investors' Perceptions of the Quality of Financial Reporting":

"جودة الإفصاح وأثره على جودة التقارير المالية وجودة التدقيق وتصورات المستثمرين لجودة التقارير المالية":

هدف البحث إلى مراجعة أحدث الدراسات التجريبية حول إفصاحات الشركات، وفحص العلاقة بين جودة الإفصاح (DQ) وجودة التقارير المالية، وجودة التدقيق، وتوقعات المستثمرين لجودة التقارير المالية وتقديم توصيات للبحث في المستقبل حول هذا الموضوع.

وتم اتباع المنهج التحليلي وتحليل 78 دراسة تجريبية، نُشرت في العديد من المجلات ذات الصلة من عام 2003 فصاعدًا (أي بعد عام واحد من بدء SOX 2002)، من أجل تحديد العلاقة بين المتغيرات المذكورة أعلاه، وأظهر التحليل أن قانون سيربانس أوكسلي (2002) قد زاد بشكل كبير من وعي الإدارة بأهمية الإفصاحات المحاسبية، وبشكل عام، حددت غالبية الدراسات التي تمت مراجعتها وجود ارتباط إيجابي بين المتغيرات الأربعة المذكورة أعلاه، وتضفي هذه النتائج مصداقية على الاعتقاد بأن هذه المتغيرات يمكن تصنيفها على أنها تابعة لأنها مكملة، أخيراً، أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحث حول الإفصاحات المحاسبية في البلدان النامية، خاصة وأن معظم هذه البلدان لديها

---

(1) Alwardat, Yousef, (2019), Disclosure Quality and its Impact on Financial Reporting Quality, Audit Quality, and Investors' Perceptions of the Quality of Financial Reporting, Accounting and Finance Research 8(3):201

أسواق ناشئة، لاسيما وقد بدأت مؤخراً في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ما يستدعي الحاجة إلى البحث في تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الإفصاح المحاسبي في هذه البلدان.

9- دراسة [1](Feroliva and Shtefan, 2017) بعنوان:

"Detecting financial statements fraud: the evidence from Russia"

"كشف الاحتيال في البيانات المالية: دليل من روسيا":

إن أصحاب المصلحة في روسيا في الشركات المساهمة التي لا يتم تداول أسهمها في البورصة والشركات ذات المسؤولية المحدودة بحاجة إلى الأدوات الفعالة التي تمكنهم من كشف الاحتيال في البيانات المالية بسرعة لأن البيانات المالية تظل المصدر الرئيسي للمعلومات عن الشركات وأدائهم، وعلى الرغم من أن معهد المدققين هو أحد أكثر الأدوات الموثوقة التي تحدد التلاعب في البيانات المالية، فإن التكاليف المرتبطة بالتدقيق مرتفعة للغاية، ونتيجة لذلك، يتعين على أصحاب المصلحة البحث عن أدوات أخرى لتمييز المحتالين، الذين يحاولون المبالغة في تقدير أو التقليل من صافي الأصول والنتائج المالية من غير المحتالين، ويمكن اعتبار النموذج الرياضي للباحث الأمريكي ميسود بنيش كمثال على هذه الأدوات، إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحديد ما إذا كان من الممكن، استنادًا إلى نموذج Beneish، إنشاء نموذج جديد، والذي يمكّن من التمييز بين تقارير البيانات المالية الاحتيالية وغير الاحتيالية في روسيا، وتحديد مستوى دقة توقعات حالة الاحتيال باستخدام هذا النموذج، وتركز الدراسة على تحديد الشركات التي تبالغ في تقدير صافي الأصول والنتائج المالية، وللحصول على معلومات حول النسب المالية المدرجة في النموذج، تم استخدام التقارير المالية الروسية لكل من الشركات المساهمة غير المدرجة والشركات المحدودة المسؤولية، يمكن أيضًا استنتاج أنه من الممكن تطوير نموذج احتمالية الكشف عن الاحتيال والنموذج الخطي (مؤشر M-Score المتكامل)، مما مكّن أصحاب المصلحة من تحديد حالة الاحتيال

[1] Feruleva, Natalia, and Shtefan, Maria, 2017, Detecting financial statements fraud: the evidence from Russia, Journal of Corporate Finance Research, Vol. 12, 2.

بشكل صحيح في 83 و 60٪ على التوالي، وعند تطوير النموذج، تم تضمين معلمات إضافية، مرتبطة بمعدل نمو الدخل الآخر إلى نسبة المبيعات والسياسة المحاسبية للشركة، ووجد أن مخاطر الاحتيال تزداد إذا اختارت الشركة سياسة محاسبية يتم بموجبها تحميل التكاليف الإدارية على نفقات المنتج الأساسية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وإدارة الأرباح، إلا أن معظمها ركز على الإفصاح بشكل عام، في حين أن الدراسة الحالية تركز بشكل خاص على الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية، وتقيس أثره على ممارسات المحاسبة الإبداعية باستخدام مؤشر إفصاح مخصص، مع التحكم في مجموعة مختارة من المتغيرات الضابطة، مما يميزها عن الدراسات السابقة، فضلاً عن اختلاف البيئة التي تمت فيها الدراسة، حيث تهدف الدراسة الحالية لتحديد أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية في ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1-3 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في تحديد أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ممارسات المحاسبة الإبداعية ومعرفة مستوى التزام شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إضافة إلى معرفة أهمية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية لشركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للمستثمرين، وما تتضمنه هذه التقارير من تلاعب وإدارة الأرباح، أما الأهداف الفرعية فتتمثل فيما يلي:

1- بيان مدى التزام شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية.

2- معرفة الاختلاف في مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية بين قطاعي المصارف والتأمين في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- اختبار ممارسة شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للمحاسبة الإبداعية عند إعداد تقاريرها المالية.

4- معرفة الاختلاف في مستوى ممارسات المحاسبة الإبداعية بين قطاعي المصارف والتأمين في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5- اختبار أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية لدى شركات شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1-4 أهمية الدراسة

أ- الأهمية النظرية للدراسة:

تتجسد الأهمية النظرية للدراسة من خلال تعميق الفهم النظري للإفصاح عن السياسات المحاسبية ومتطلباته في بيئة الأعمال السورية وتسليط الضوء على السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة وفق معايير المحاسبة الدولية وإعداد التقارير المالية، كما تنبع أهمية الدراسة في تعميق الفهم النظري للمحاسبة الإبداعية ونماذج الكشف عنها وطرق الحد منها وتوضيح دور الإفصاح عن السياسات المحاسبية وعلاقتها بالمحاسبة الإبداعية وتوفير إطار نظري متكامل يشكل مرجعاً للأبحاث التي تعنى بالإفصاح المحاسبي والمحاسبة الإبداعية.

ب- الأهمية العملية للدراسة:

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في توفير فهم علمي لكيفية مساهمة الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في تقليل ممارسات المحاسبة الإبداعية، مما يعزز مصداقية القوائم المالية، وتوفر معلومات حول أثر الإفصاح على سلوك الإدارة، وتشجع الإدارة على تبني سياسات محاسبية تحقق

الشفافية المالية، وتساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة على تحسين فهمهم للسياسات المحاسبية المعتمدة وتأثيرها على جودة الأرباح، وتقدم توصيات لرفع مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية والحد من ممارسات المحايبة الإبداعية وبالتالي تعزيز جودة التقارير المالية في الشركات.

1-5 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث موضوع الدراسة والإجابة على أسئلته تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

تلتزم شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية.

الفرضية الثانية:

يوجد اختلاف معنوي في مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية بين قطاعي المصارف والتأمين في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة:

تمارس شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية المحاسبة الإبداعية عند إعداد تقاريرها المالية.

الفرضية الرابعة:

يوجد اختلاف معنوي في مستوى ممارسات المحاسبة الإبداعية بين قطاعي المصارف والتأمين في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الخامسة:

يوجد أثر للإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية لدى شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1-6 منهج الدراسة:

يمثل منهج الدراسة الإطار الذي يوضح الخطوات والإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف البحث، وقد تم الاعتماد على الخطوات التالية:

1- تحديد مشكلة الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وتحليل واقع بيئة الأعمال في مجتمع الدراسة، بهدف تكوين إطار معرفي متكامل يمكّن الباحثة من الإحاطة بجوانب المشكلة البحثية كافة، والوقوف على أحدث ما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجال الإفصاح عن السياسات المحاسبية وممارسات المحاسبة الإبداعية وتحديد الإطار النظري للدراسة.

2- تحديد فروض الدراسة باعتبارها حلول مقترحة لمشكلة الدراسة حيث تمثل المتغير المستقل بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والمتغير التابع ممارسات المحاسبة الإبداعية.

3- تحديد مجتمع الدراسة، حيث أن مجتمع الدراسة يضم شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 21 شركة خلال الفترة (2019-2023) أما عينة الدراسة فشملت جميع شركات القطاع المالي (المصارف والتأمين) المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بعد استثناء البنوك الإسلامية.

4- جمع البيانات والمعلومات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، وتحليل البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة واختبار فروض الدراسة، وصولاً إلى النتائج والتوصيات المناسبة.

1-7 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 21 شركة مساهمة عامة، وقد تم اختيار عينة الدراسة التي تمثل جميع شركات القطاع المالي في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 17 شركة بعد استثناء البنوك الإسلامية لأنها تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

1-8 حدود الدراسة ومحدداتها:

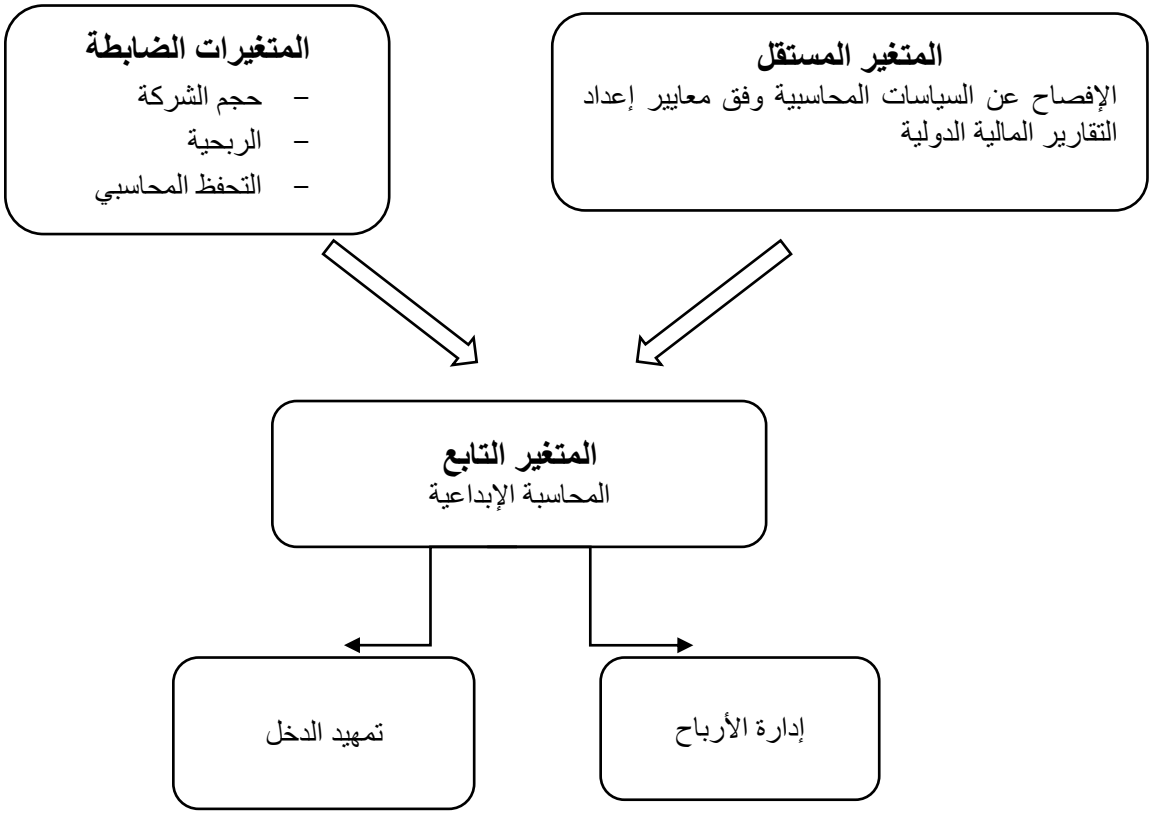
تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الزمانية: جرت الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من 2019 حتى 2023، وقد تم استثناء عام 2024 لأن بعض الشركات عينة الدراسة لم تقم بنشر بياناتها المالية بعد.

الحدود المكانية: جرت الدراسة على القطاع المالي (المصارف والتأمين) للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كونه يمثل القطاع الأكبر في سوق دمشق للأوراق المالية، في حين أن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في السوق ما تزال محدودة التمثيل، حيث يمثل 78% من حيث عدد الشركات المدرجة وتم استثناء المصارف الإسلامية من عينة الدراسة لأنها تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

1-9 أنموذج الدراسة:

الشكل رقم (1): أنموذج الدراسة



الفصل الثاني

الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية

الفصل الثاني

الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية

مقدمة:

تمثل التقارير المالية المصدر الأساس للمعلومات اللازمة لقياس وتقييم أداء المنشأة واتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن دقة نتائج التقييم والقرارات المتخذة يعتمدان بشكل رئيسي على مدى موثوقية البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية ودقتها، وبما أن البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية المستخدمة من قبل العديد من الأطراف المهتمة بالمنشأة هي الناتج النهائي للسياسات المحاسبية التي تقوم إدارة المنشأة باختيارها وتطبيقها من بين عدة بدائل متاحة لتلك السياسات، لذلك ستؤثر السياسات المحاسبية التي اختارت المنشأة تطبيقها عند إعداد قوائمها المالية والإفصاح عنها في قرارات المستخدمين الذين يعتمدون على تلك القوائم عند اتخاذ قراراتهم، ونظراً للتطورات العالمية الكبيرة الحاصلة في المجال الاقتصادي وجد المتخصصون والمهتمون بمهنة المحاسبة ضرورة وجود معايير محاسبية تكون دليلاً للمنشآت لقياس العمليات والأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في البيانات المالية، فعدم تطبيق المنشأة للمبادئ المحاسبية ونقص الشفافية وعدم الإفصاح عن البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه المنشآت تعد من الأسباب الرئيسية لحدوث انهيار الكثير منها.

لذلك يتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

2-1 المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي

2-2 المبحث الثاني: الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية

المبحث الأول

الإفصاح المحاسبي

2-1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي وتطوره:

يعرف الإفصاح المحاسبي Accounting Disclosure على أنه "الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية للأطراف المهتمة، وعادةً ما يتم تقديم محتوى وكمية المعلومات التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات وفقاً لمعايير التقارير المالية ومعايير المحاسبة والأنظمة القانونية المحلية وبعض اللوائح الخاصة بهيئة الأوراق المالية حيث يتم إدراج المنشأة"[1].

وهو مصدر للمعلومات وقناة الاتصال لربط الأعمال التجارية ومستخدمي المعلومات الخارجيين مثل المستثمرين أو البنوك أو السلطات الأخرى.

كما عرف (Aljabali and Bni Ata, 2014) الإفصاح المحاسبي على أنه "عرض المعلومات التي لها تأثير كبير على قرارات مستخدمي التقارير المالية، بحيث يتم إعداد البيانات المالية بطريقة تصور الأحداث الاقتصادية التي أثرت على الشركة خلال فترة زمنية معينة، ويتم عرضها لجميع الفئات في نفس الوقت وبذلك يحصل جميع مستخدمي التقارير السنوية على نفس درجة الإفصاح وفي نفس الوقت"[2].

[1] Anh, Pham, 2023, Improving Information Disclosure in Interim Financial Statement of Listed Company on Vietnam Stock Exchange, PHD Thesis, Academy of Finance, p. 12.

[2] Al-jabali, Mah'd, and Bni Ata, Mohammad, 2014, Problems of Disclosure of Accounting Information in the Lists : Financial Speculation in Companies, International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 3; p. 145.

وأكدت دراسة (Abadi and Janani, 2013) "أن البيانات المالية المنشورة والملاحظات ذات الصلة يجب أن تحتوي على أي معلومات اقتصادية تتعلق بالوحدات المحاسبية ذات الأهمية الكافية للتأثير على قرارات المستخدم الواعية والحذرة"[1].

ويشمل الإفصاح عن المنشأة إيصال المعلومات من قبل المطلعين داخل الشركة، مثل الإدارة، إلى أصحاب المصلحة في المنشأة: كمساهمي رأس المال والمقرضين، كما يشمل أيضاً أصحاب المصلحة الآخرين مثل صانعي القرارات السياسية والهيئات التنظيمية والسلطات الضريبية والموظفين والمجتمع العام[2].

بناء على ما سبق يمكن القول أن الإفصاح هو عرض للمعلومات الخاصة بالمنشأة خلال فترة زمنية معينة والتي تؤثر في قرارات مستخدمي التقارير المالية كالمساهمين والمقرضين الحاليين والمحتملين والدائنين والإدارة والبنوك والحكومة وغيرهم وذلك لعكس الأحداث الاقتصادية الحاصلة خلال تلك الفترة.

وتعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح المحاسبي إلى بداية نشأة الشركات المساهمة في القرن التاسع عشر وانفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي تطلب سن قوانين وتشريعات للشركات وإلزامها بتدقيق حساباتها من قبل مدقق حسابات مستقل، ونشر قوائمها المالية بصفة دورية[3].

وتعود بداية استخدام مفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى سنة 1837 عندما نشرت مجلة Railway magazine مقالة عن الإفصاح والتي أشارت إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة أشهر بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال، والاهتلاكات وتقييم الموجودات[4]، ولكن الإفصاح كان مقيداً بما تريد

---

[1] Abadi, Arsalan, and Janani, Mohammad, 2013, The role of disclosure quality in financial reporting, European Online Journal of Natural and Social Sciences; vol.2, No. 3(s), p. 440.

[2] The role of disclosure in risk assessment and enhancing the usefulness of corporate reporting in decision-making, United Nations Conference on Trade and Development, Thirty-fourth session, 2017, p. 3.

[3] بن زاف، لبنى، 2019، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية-دراسةعينة من المؤسسات الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص. 42.

[4] بن لخضر، مسعودة، وسعودي، بلقاسم، 2019، قياس كفاءة بورصة الأردن في ظل تطبيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 3، ص. 144.

الإدارة في الإفصاح عنه والتي قد تتجاهل نشر معلومات هامة، بسبب اعتقادها أن النشر يضر بمصالحها أي كان الإفصاح اختيارياً، وفي سنة 1907 أصبح الإفصاح إجبارياً نتيجة تزايد اعتماد الشركات على التمويل الخارجي لحماية المستثمرين والمستخدمين، وأكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1933 على ضرورة التقيد بمبدأ الإفصاح الكامل والثبات عند إعداد ونشر القوائم المالية وهذا ما فرضته هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية على الشركات المدرجة في البورصة[1]. حيث أثر الانهيار الاقتصادي العالمي الذي حدث في الأسواق العالمية بشكل كبير في زيادة الاهتمام بالإفصاح وذلك من خلال إصدار قانون الأوراق المالية في عام 1933 في الولايات المتحدة الأمريكية، تلاه بعد ذلك قانون البورصات في عام 1934 ليكون أكثر تخصصاً من قانون الأوراق المالية[2].

من جهة أخرى كان للدور الاقتصادي المتنامي لأسواق المال العالمية تأثير مباشر على المحاسبة، حيث اضطر المحاسبون إلى إيلاء اهتمام خاص للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات عمل هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة وفرضية السوق المالي الكفء، ذلك ما أكد على أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في السوق المالي[3].

ولكن شهد عام 1974 أحداثاً بارزة تركت أثراً كبيراً على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات الأمريكية تجلت في سمتين رئيسيتين هما[4]:

- اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات المنشآت حتى ذلك الوقت، تتجنب الإفصاح عنها أو تعتبرها معلومات حساسة يجب عدم الإفصاح عنها.

---

[1] بن زاف، لبنى، 2019، مرجع سبق ذكره، ص. 43.
[2] العنبكي، أحمد طاهر، 2016، تأثير توقيت الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية في الاتجار الداخلي بالمعلومات المحاسبية-آلية مقترحة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، ص. 28.
[3] بن زاف، لبنى، مرجع سبق ذكره، ص. 43.
[4] جابر- خالد، 2016، دراسة تجريبية للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري في الأسواق العربية، دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 3، العدد 1، ص. 5.

- تحويل التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل: المساهمين، والمقرضين، والموردين.

لذلك نجد أنه مع توسع أسواق المال في السبعينيات، اتسع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات أشمل بهدف تعزيز الشفافية وحماية مصالح مختلف أصحاب المصلحة.

2-1-2 أهمية الإفصاح المحاسبي:

يساعد وجود مستوى مناسب من الإفصاح في التقارير المالية مستخدمي البيانات المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، حيث يؤدي مستوى الإفصاح الكافي إلى تحقيق الفوائد التالية[1]:

1- تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية، الأمر الذي يقلل من فرصة التداول بناءً على المعلومات الداخلية، ويقلل من عدم تماثل المعلومات، ويكون تحقيق العدالة من خلال الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات لجميع المستثمرين وعدم إعطاء الفرصة للمستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح على حساب المستثمرين الآخرين.
2- وجود دافع لدى المستثمرين لشراء أسهم المنشآت التي لديها إفصاح أكبر من المنشآت الأخرى، فمع افتراض ثبات جميع العناصر الآخرى المتعلقة بقرارات الاستثمار لدى جميع المستثمرين، فإن المستثمر بطبيعته يبتعد عن المخاطر الناتجة عن عدم وجود معلومات كافية، وشراء أسهم هذه المنشآت أكثر من غيرها سيؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهمها مقارنة بغيرها.
3- يسهم الإفصاح في المحافظة على استقرار سعر السهم، فنقص المعلومات يؤدي إلى زيادة تقلبات أسعار الأسهم ما يعطي الفرصة للمستثمرين للقيام بعمليات المضاربة في السوق المالية.

[1] العراقدة، إسلام، 2022، الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي دراسة من وجهة نظر العاملين في البنوك الأردنية، المجلة العربية للنشر العلمي، عدد (48)، إصدار (2)، ص. 171.

وترى الباحثة أن الإفصاح المحاسبي يساهم في تعزيز عدالة المعلومات بين المستثمرين ومنع استغلال المعلومات الداخلية، كما يشجع على جذب الاستثمارات نحو الشركات الأكثر شفافية، ويساعد في استقرار أسعار الأسهم من خلال الحد من التقلبات والمضاربات في السوق المالية.

2-1-3 أنواع الإفصاح:

للإفصاح المحاسبي عدة أنواع حيث تم تصنيفه إلى أنواع متعددة كالتالي:

1. الإفصاح الكامل:

سمي بالإفصاح الكامل نظراً لاكتمال عرض المعلومات التي تم الإفصاح عنها بطريقة مناسبة[1]، ويشير الإفصاح الكامل إلى شمول التقارير المالية وضرورة تضمينها لأي معلومات تؤثر بشكل كبير محسوس في المستخدم، وتنبع أهمية التركيز على توفير الإفصاح الكامل من أهمية استخدام القوائم المالية كمصدر رئيسي للمعلومات يعتمد عليه المستخدم في اتخاذ القرارات، ولا يتضمن هذا النوع من الإفصاح فقط المعلومات حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يشمل كذلك بعض الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي ستؤثر بشكل جوهري على قرار مستخدمي تلك القوائم[2].

2. الإفصاح العادل:

هو الإفصاح المعقول المتضمن هدفاً أخلاقياً لتقديم معاملة متساوية لجميع مستخدمي القوائم المالية من خلال تقديم معلومات مناسبة للمستخدمين[3]، حيث يتم الإفصاح بطريقة يراعى فيها مصالح جميع الأطراف المستخدمة لهذه القوائم، لذلك من المهم إعداد القوائم المالية ونشرها بما يضمن تحقيق العدالة وعدم تفضيل مصلحة فئة

---

[1]Kaharrukm, Dyah, & Adli, Adli, 2022, The Effect of Budget Execution Performance and Asset Management Performance on the Quality of Financial Statements Moderated by Disclosure of Financial Statements (Empirical Study on Ministry of Public Works and Housing), Saudi Journal of Economics and Finance, *6*(3): 90.

[2] الشنطورى، زكية رجب، 2025، مرجع سبق ذكره، ص. 320.

[3] Meilani Purwanti, Aceng Kurniawan, 2013, "The Effect of Earnings Management and Disclosure on Information Asymmetry " Journal of Scientific and Technology Research, Vol. 2, August, p. 101.

معينة من المستخدمين دون غيرهم، ما يضمن وصول المعلومات لجميع الأطراف بنفس الكمية وبنفس التوقيت، بحيث يحقق توزان بين جميع المصالح[1].

3. الإفصاح الكافي:

يوفر الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة ليتمكن المستخدمون من فهم القوائم المالية وعدم تضليلهم[2]، كما أن الإفصاح الكافي يعني أن تتضمن التقارير المالية الإفصاح كما يجب عن المعلومات بحيث تكون تلك التقارير غير مضللة[3].

4. الإفصاح الملائم:

"هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات، وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين، وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية"[4].

5. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

أي الإفصاح عن كل المعلومات الملائمة لأهداف اتخاذ القرارات الرشيدة، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية التي تنشأ عن النشاط التشغيلي وغير العادية التي لا ترتبط بالنشاط الاعتيادي في القوائم المالية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الإفصاح يحد من الاعتماد على مصادر داخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطريقة غير رسمية، ينتج عنها حصول بعض الفئات على مكاسب على حساب فئات أخرى[5].

---

[1] بن زاف، لبنى، 2019، مرجع سبق ذكره، ص. 49.

[2] Abadi, Arsalan, and Janani, Mohammad, 2013, Op. cit, p. 440.

[3] العنبكي، أحمد، 2016، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

[4] الشنطورى، زكية رجب، 2025، مرجع سبق ذكره، ص. 320.

[5] عمامرة، ياسمينة، 2018، أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد: 4، ص. 311.

6. الإفصاح الوقائي:

هو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي من شأنها جعل القوائم المالية غير مضللة للمستخدمين وخاصة فئة المستثمرين، حيث يركز هذا النوع من الإفصاح على حماية المستثمر الذي يملك خبرة محدودة باستخدام المعلومات المالية، ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي)، ويتطلب الإفصاح عن الأمور التالية[1]:

السياسية المحاسبية، التغير في السياسة المحاسبية، تصحيح الأخطاء في البيانات المالية، المكاسب والخسائر المحتملة والارتباطات المالية، التغير في طبيعة الوحدة المحاسبية، والأحداث اللاحقة.

كما قسمت بعض الدراسات الإفصاح إلى:

1- الإفصاح الاختياري (الطوعي):

هو الإفصاح الذي يتجاوز المتطلبات الإلزامية، ويمثل الخيارات الإرادية من جانب إدارة المنشأة لتوفير المعلومات المحاسبية وغيرها من المعلومات التي تعتبر ذات صلة باحتياجات قرارات مستخدمي تقاريرها السنوية[2].

ويعد الإفصاح الطوعي هو الخيار الأمثل للمنشأة عندما يكون لديها معلومات خاصة وعاجلة حول أدائها أو ربحيتها أو أي قضايا تتعلق بالمجتمع والبيئة، ويتم استخدامه بشكل شائع من أجل الحصول على مزيد من الإفصاح والشرعية. وقد حددت بعض الدراسات بعض الدوافع المتعلقة بالإفصاح الطوعي عن كل المعلومات الخاصة أو بعضها[3]:

(1) زيادة المشروعية والمساءلة.

---

[1] العنبكي، أحمد، 2016، مرجع سبق ذكره، ص. 43.

[2] Chau, G, K., & Gray, S, J. (2002). Ownership Structure & Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong & Singapore, The International Journal of Accounting, 37, p. 247.

[3] Khalid, Tareq, 2015, An Analysis of Disclosure of Social and Environmental Responsibility and Stakeholders Perceptions – The Case of Jordan, A Doctoral Thesis, Abertay University, Scotland, United Kingdom, p. 78.

(2) تقليل تكاليف الوكالة.

(3) يؤدي إلى علاقات جيدة بين الأطراف الداخلية والخارجية على المدى الطويل.

(4) لها تأثير على قيمة الشركة.

(5) مساعدة أصحاب المصلحة على تفسير الأداء المالي للمنشأة.

(6) إظهار عدم الرضا عن التقارير المالية الإلزامية.

(7) لا تستطيع المنشأة الالتزام مسبقًا بسياسة إفصاح معينة.

2- الإفصاح الإلزامي:

هو الحد الأدنى من المعلومات التي تلتزم المنشأة بالكشف عنها بموجب المعايير أو المتطلبات التنظيمية ذات الصلة[1]، ويتم تنظيمها من قبل الهيئات المهنية وبموجب معايير المحاسبة والقوانين الناظمة مثل قانون الشركات وقانون الأسواق والأوراق المالية، كما أن لها توقيت محدد وفق هذه القوانين، ووفق المعايير المحاسبية[2]. حيث تهدف الجهات التنظيمية إلى إعادة توزيع الثروة بين المستثمرين المطلعين وغير المطلعين من خلال طلب حد أدنى من الإفصاح، حيث من المتوقع أن تنخفض فجوة المعلومات بينهم، علاوة على ذلك، تتأثر مصداقية المعلومات في أسواق رأس المال بشكل إيجابي بوجود لائحة الإفصاح، والتي تضمن أيضاً امتثال الشركات للمتطلبات التنظيمية[3].

[1] Al Amosh, H., & Mansor, N. (2018). Sustainability and Corporate Reporting: A Review on Environmental and Social Accounting Disclosure: A conceptual paper. International Journal of Accounting, Finance and Business, 3(8), p. 80.

[2] جبر، عذراء، وهادي، سالم، 2020، تأثير الإفصاح الاختياري للشركات في التهرب الضريبي/بحث تطبيقي تحليلي لعينة من الشركات المساهمة العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد(15) العدد(53)، ص. 30.

[3] Vasileiou, Konstantinos, 2013, Mandatory Disclosure and Its Impact on the Company Value, International Business Research; Vol. 6, No. 5, p. 2.

يتضح مما سبق أن تنوع الإفصاح المحاسبي يعكس تعدد احتياجات مستخدمي المعلومات المالية، ويهدف كل نوع إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في عرض الأداء المالي، مما يسهم في دعم الثقة وتحسين كفاءة القرارات الاقتصادية.

2-1-4 العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:

يتأثر الإفصاح بمجموعة من العوامل البيئية والتنظيمية والمهنية والاقتصادية التي تحيط بالمنشأة، إذ تسهم هذه العوامل مجتمعة في تحديد الإفصاح من قبل المنشأة ودقته وعمقه بما يتناسب مع متطلبات مستخدمي المعلومات المالية، من هذه العوامل:

- **عوامل بيئية وتنظيمية:**

تتعلق هذه العوامل بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، إذ تختلف التقارير المالية المعدة للمستخدمين من دولة إلى أخرى وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل ناتجة عن حاجة المستخدمين إلى مزيد من المعلومات الإضافية حول التغيرات البيئية وتأثيرها على المنشأة وذلك بغرض المقارنة بين المنشآت المختلفة[1]، وتلعب الهيئات المالية دور كبير في مستوى الإفصاح كهيئات الأسواق المالية التي تشترط حد معين من المعلومات للمنشأة المدرجة فيها حيث أن مستوى تطور السوق المالية يؤثر في مستوى الإفصاح المحاسبي، فالأسواق المالية غير المتطورة لا تشترط ولا تتطلب معلومات ذات جودة عالية[2].

- **حجم المنشأة وعمرها:**

إن المنشآت كبيرة الحجم تكون لديها دوافع أكثر من أجل الإفصاح عن المعلومات، كما أن الشركات الكبيرة و خاصة منها المقيدة بالبورصة يسهل عليها الحصول على التمويل المباشر نتيجة التوسع في الإفصاح والحد

[1] Hasan, Ibrahim, 2022, The Extent to Which Companies Adhere to Disclosure Controls in Accordance with The Requirements of IAS in Light of Covid-19, Journal of Research in Social Science and Humanities, 2(2): 42.

[2] العايب، فوزية، وبن ناصر، عيسي، 2016، قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلد ب، ص. 221.

من مستوى عدم التأكد بخصوص أداء المنشأة، كما يمكن أن تستخدم المنشآت الكبيرة الحجم الإفصاح للتأثير على السياسات والتشريعات التي تقرها أو تصدرها الحكومة[1]، كما أن المنشآت التي مضى فترة طويلة على تأسيسها يكون لديها معلومات أكثر للإفصاح عنها مقارنة بالمنشآت الحديثة، وقد يؤثر ذلك سلباً على الوضع التنافسي للمنشآت الحديثة، لذلك كلما زاد عمر المنشأة كلما كان مستوى الإفصاح أكبر[2].

- **عدد المساهمين:**

هناك علاقة طردية بين عدد المساهمين ومستوى الإفصاح المحاسبي، إذ إن ازدياد عدد المساهمين يخلق حاجة أكبر لتوفير معلومات مالية أكثر شفافية وتفصيلًا[3].

- **مهنية المدقق الخارجي:** حيث يقوم المدقق بتقييم مستوى الإفصاح عند تدقيقه لحسابات المنشأة، للتأكد من مدى التزامها بالمبادئ، والقواعد والأسس، والسياسات والمعايير المحاسبية والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة[4]، لذلك تهتم شركات التدقيق الكبيرة بضمان الإفصاح بشكل مناسب وعادل للمعلومات المحاسبية لأنها تهتم بشكل أكبر بحماية سمعتها[5].

- **عوامل تتعلق بالمعلومات:** يعتمد مستوى الإفصاح في التقارير المالية على نوعية المعلومات المفصح عنها ومدى وجود العديد من الصفات لتحديد مدى ملاءمتها وموثوقيتها وكفاءتها للقرارات المتخذة من قبل المستثمر، إضافة إلى قابليتها للمقارنة والتحقق، لذلك من الضروري أن تكون هذه المعلومات ملائمة والذي يعني احتواء

---

[1] Zadeh, Farahnaz Orojali, & Eskandari, Alireza, 2012, Firm size as company's characteristic and level of risk disclosure review on business and social science, vol 3 no 17, September, p 9.

[2] Kim Thoa, H., Huy, N., & Hai Ha, P., 2019, The Factors Affecting the Level of Information Disclosure on Financial Statements in the Industrial Enterprises Listed on Ho Chi Minh Stock Exchange, Journal of Economics and Public Finance, Vol. 5, No. 1, p. 96.

[3] Hasan, Ibrahim, 2022, Op. cit: p. 42.

[4] عيسى، ريم، وزيود، لطيف، 2011، الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في الشركات المساهمة السورية (دراسة حال شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (33)، عدد (1)، ص. 152.

[5] Kim Thoa, H., Huy, N., & Hai Ha, P., 2019, Op. cit, p. 96.

هذه التقارير أو القوائم على معلومات اقتصادية مفيدة من وجهة نظر مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتعلق بالمنشأة[1].

2-1-5 دوافع الإفصاح:

حددت بعض الدراسات خمسة دوافع متعلقة بقرارات المدراء حول الإفصاح عن المعلومات للسوق المالية كالتالي[2]:

1) دافع معاملات سوق رأس المال (تكاليف التمويل): تقلل المنشآت التي تقوم بالإفصاح من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي فإن انخفاض مخاطر المعلومات يقلل من تكلفة التمويل الخارجي.
2) دافع المنافسة للسيطرة على المنشأة: عندما يكون أداء المنشأة منخفضاً، يكون الإفصاح الطوعي مفيد للمدراء لشرح الأداء الضعيف وتحسين تقييم الشركة، وبالتالي خفض مخاطر أن تفقد الإدارة وظيفتها.
3) دافع تعويض الأسهم: يفيد الإفصاح الطوعي المديرين الذين تتم مكافأتهم بتعويضات الأسهم لتقليل احتمالية ادعاء التداول من الداخل، كما يفيد المنشأة لتقليل تكاليف التعاقد مع المديرين الذين يتلقون تعويضات الأسهم.
4) دافع تكلفة المقاضاة: يقوم المديرون بالإفصاح عن الأخبار السيئة لمنع الإجراءات القانونية ضدهم، بينما يقومون أيضاً بتخفيض الإفصاح عن التقديرات المستقبلية التي قد تكون غير صحيحة.
5) دافع تكاليف الملكية: سيقلل المديرون من الإفصاحات الطوعية عندما يرون أنها قد تكون ضارة من الناحية التنافسية والعكس صحيح.

واعتمد الباحثون نظريات مختلفة في تحليل أسباب الاختلاف في مستوى الإفصاح، منها[3]:

---

[1] سعيداني، السعيد، ورزيقات، بوبكر، وزرقون، محمد، 2022، الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (IFRS/IAS) وأثره على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة المؤسسة، المجلد 11، العدد 1، ص. 158.

[2] Vasileiou, Konstantinos et al., 2013, Op. cit, p. 3.

[3] Bashatweh, Ammar & AlMomani, Salam, 2020. "The Effect of Accounting Disclosure about Sustainability Reports on the Ability of Banks to Going Concern - Case Study of Arab Bank," Business and Economic Research, Macrothink Institute, vol. 10(2), p. 239.

1. نظرية الوكالة Agency Theory: ترى هذه النظرية أن فصل الملاك عن إدارة الشركة يجعل الإفصاح وسيلة مهمة للتواصل بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين مما يخفف من مشكلة الوكالة، ووفقًا لهذه النظرية، فإن التزام المدراء بزيادة مستوى الإفصاح يشير إلى أن أداء الإدارة يتوافق مع مصالح المستثمرين.
2. نظرية التمييز Discrimination Theory: وهي تشير إلى أن المنشأة تسعى إلى التميز وزيادة قيمتها السوقية وتجنب تقييمها بأقل مما تستحق، وذلك من خلال زيادة الإفصاح الاختياري في التقارير المالية، وتفسر هذه النظرية عدم كفاية الإفصاح بأنه أخبار سيئة تحاول الشركة إخفاءها.
3. نظرية المشروعية (Legitimacy theory): وفقًا لنظرية الشرعية، تحتاج الشركة إلى شرعية بمعنى الترخيص الاجتماعي للعمل للوصول إلى الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريعها بنجاح، وتشير نظرية الشرعية إلى أنه لا توجد منشأة لديها حق أصيل في الوجود ولكن يجب أن تخضع عملياتها التجارية للقبول الذي يمنحها إياها المجتمع، ومع ذلك، من المحتمل أن تكون هذه الشرعية مهددة إذا رأى المجتمع أن المنشأة لا تعمل بطريقة مقبولة، وبناءً على ذلك، فإن المعلومات المفصح عنها اختيارياً تستخدم بهدف إبراز مدى توافق المنشأة مع قيم المجتمع ومفاهيمه من حيث وفائها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.

2-1-6 متطلبات الإفصاح ومشتملاته:

لحماية المستثمرين، تحدد معظم بورصات الأوراق المالية التقارير ومتطلبات الإفصاح للشركات المحلية والأجنبية التي تسعى إلى الوصول إلى أسواقها، حيث أن الإفصاح الشامل والموثوق سيزيد من ثقة المستثمرين، مما سيزيد السيولة، ويقلل من تكاليف المعاملات، ويحسن الكفاءة الإجمالية للسوق[1]، ونعرض فيما يلي متطلبات الإفصاح في سورية:

[1] Susanto, Azhar, 2019, Full Disclosure in Financial Reporting, International Journal of Scientific & Technology Research Volume 8, ISSUE 06, p. 342.

يحكُم إفصاح الشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة قانون هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة رقم /22/لعام 2005 المُعدّل بالمرسوم رقم /47/ لعام 2006 والقرار رقم /110/ لعام 2019، حيث حددت المادة رقم /5/ المعايير واجبة التطبيق حيث نصت على أن[1]:

أ- "تعتمد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويتعين على جميع الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة إعداد بياناتها وقوائمها المالية وفقاً لمتطلبات هذه المعايير، مالم يكن هناك قرار أو تعليمات صادرة عن جهات إشرافية بخلاف ذلك".

ب- "تعتمد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) السارية المفعول لغايات تدقيق حسابات وبيانات الجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، ويتعين على مدققي الحسابات الالتزام بهذه المعايير عند قيامهم بتدقيق حسابات وبيانات هذه الجهات، مالم يكن هناك قرار أو تعليمات صادرة عن جهات إشرافية بخلاف ذلك".

في هذا المبحث، يمكن القول إن الإفصاح المحاسبي يعكس مدى التزام المنشآت بمبادئ الشفافية والمصداقية في عرض نتائج أعمالها ومركزها المالي، وقد أظهرت الدراسات أن تطور مفهوم الإفصاح جاء نتيجة الحاجة المتزايدة لتوفير معلومات مالية دقيقة تساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات رشيدة، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والتشريعية المتسارعة. كما أن الإفصاح بمستوياته وأنواعه المختلفة: الكامل، العادل، الكافي، والملائم يشكل إطاراً متكاملاً لتحقيق العدالة بين مختلف الأطراف. ويتأثر مستوى الإفصاح بعدة عوامل داخلية وخارجية، كبيئة العمل، وحجم المنشأة، وعدد المساهمين، ومهنية المدقق الخارجي. وبذلك، فإن تحقيق الإفصاح المحاسبي الفعّال يسهم في تعزيز الثقة بالبيانات المالية، ويُعد خطوة أساسية نحو رفع كفاءة الأسواق المالية وتحقيق الاستدامة في الأداء المؤسسي.

[1] نظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف ورقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. (2019). http://www.Scfms.Sy/ar/declaration

المبحث الثاني:

الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية

2-2-1 مفهوم السياسات المحاسبية:

نصّ المعيار المحاسبة الدولي IAS 8 على أن السياسات المحاسبية Accounting policies هي "المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تطبقها المنشأة عند إعداد البيانات المالية وتقديمها"[1].

وعرفت (سلامة، 2023) السياسة المحاسبية أيضاً بأنها "عملية إختيار مابين بدائل متاحة، وبالتالي تعبر السياسة المحاسبية عن رأي مستقر في إختيار طريقة من طرق محاسبية متاحة لمعالجة البيانات المحاسبية"[2].

وعرف مجلس المبادئ المحاسبية السياسات المحاسبية لتقرير المنشأة بأنها "المبادئ المحاسبية المعينة وطرائق تطبيق تلك المبادئ التي تكون محكومة بإدارتها وتكون أكثر ملاءمة في الظروف الحالية لعرض وضع مالي أكثر عدالة، إذ يتغير الوضع المالي ونتائج العمليات بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ووفقاً لذلك تعتمد لإعداد البيانات المالية"[3].

كما عرفها (مصطفي، 2017) بأنها "مجموعة أدوات التطبيق العملي التي تستخدمها الإدارة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدد"[4].

---

[1] الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA، 2024، معيار المحاسبة الدولي رقم 8: *السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء* (مترجم)، الرياض.

[2] سلامة، مها، محمد، عبد الرحيم، الشامي، سندس، اسماعيل، مهند، 2023، أثر التغير في السياسات المحاسبية على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة، دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة دانفوديو التجارية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد. 4، العدد. 2، ص. 6.

[3] الموسوي، حنان، الحساني، وعد، والمرشدي، حسين، 2020، قياس مستوى الإفصاح الاختياري عن حجم التغير في السياسات المحاسبية: بحث تطبيقي في عينة من الشركات الاستثمارية العراقية، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد (12)، إصدار (37)، ص. 55.

[4] مصطفي، حسن، 2017، العوامل المؤثرة في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة الزرقاء الأردن، العدد الثاني، ص 756.

وتعرف الباحثة السياسات المحاسبية على أنها مجموعة من البدائل والأساليب التي يتم اختيارها وتطبيقها بصورة منهجية لمعالجة العمليات والأحداث المالية التي تتم داخل المنشأة، بهدف إنتاج معلومات مالية ملائمة وموثوقة تدعم احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتسهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

2-2-2 أهمية السياسات المحاسبية:

تعد السياسات المحاسبية المطبقة في المنشأة من الأمور الهامة وذلك لأهميتها عند إعداد القوائم المالية للمنشأة من جهة والأطراف ذات العلاقة من جهة أخرى وتكمن أهميتها في[1]:

- تساعد السياسات المحاسبية في تفسير العلاقات ومعاني الأرقام الواردة بالبيانات المالية للمنشأة.
- يمكن من خلال هذه السياسات اختيار البدائل المحاسبية الأفضل والمناسبة لظروف المنشأة والعوامل الأخرى إن كان على مستوى المنشأة أو البيئة ككل، مما يؤدى إلى الوصول إلى تقارير مالية تحتوي على بيانات عادلة تخدم أصحاب المصلحة دون تضليل ودون إعطاء أولوية لمصالح فئة معينة على حساب فئة أخرى.
- من الضروري مقارنة المعلومات الواردة في البيانات المالية لتحديد كفاءة المنشأة في اختيارها للسياسات المحاسبية بدلاً من سياسات أخرى، لذلك من الضروري تحديد السياسة المحاسبية بشكل مناسب من قبل المنشأة.
- يجب مراعاة مبدأ القابلية للمقارنة والحفاظ عليه عند تحديد السياسات المحاسبية للمنشأة وتطبيقها، حيث يجب أن يكون تطبيق السياسات المحاسبية متسقاً، ويجب عدم تغييره ما لم يكن ذلك ضرورياً.
- تتسم السياسات المحاسبية بالمرونة من حيث الاختيار والتطبيق، ما يؤدي إلى إمكانية تطبيقها رغم الاختلافات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وأيضاً عدم وجود هذه الاختلافات على مستوى القطاع الاقتصادي الواحد،

[1] عتير، سليمان، 2017، مرونة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية من وجهة نظر مهنية وأكاديمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص. 5.

وهذا يسمح بإمكانية إجراء المقارنة بين نتائج النشاطات الاقتصادية لمختلف المنشآت وفقاً لما يرد بقوائمها المالية من إيضاحات حول طبيعة ونوع السياسات المحاسبية المطبقة عند إعداد القوائم المالية وعرضها.

- يمكن المساهمة في تحسين جودة التقارير المالية من خلال وضع سياسة محاسبية واضحة وسليمة، تتصف بالموضوعية والدقة وعدم التحيز.

2-2-3 تصنيف السياسات المحاسبية:

يمكن تصنيف السياسات المحاسبية من خلال عدة معايير على مستوى المنشآت كما يلي (عتير، 2017):

أولاً: معيار الأدوات المستخدمة في التقدير:

حسب هذا المعيار فإن السياسات المحاسبية تقسم إلى نوعين، الأولى كمية والثانية نوعية[1]:

- **سياسات كمية:**

تشمل السياسات المحاسبية الكمية أسس تقييم بعض العناصر في التقارير المالية، حيث تتكون من مجموعة السياسات التي تتبعها المنشأة في إعداد قوائمها المالية ونشرها، كطريقة الإهتلاك المطبقة والطريقة المطبقة عند توحيد البيانات المالية للمجموعة، فهذا النوع من السياسات عادة ما يكون على شكل أرقام، ونسب...الخ.

- **سياسات نوعية**

تكون السياسات النوعية على شكل مراحل وتتطلب توفر شروط لتطبيقها، حيث يتم على أساسها التحويل بين الحسابات لتتناسب مع طبيعة الحساب المحول له، على سبيل المثال: الشروط والمعايير لتحويل العملاء العاديين إلى عملاء مشكوك فيهم.

ثانياً: معيار القوة الإلزامية:

[1] عتير، سليمان، 2017، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

وفقاً لهذا المعيار فإن السياسات المحاسبية تقسم إلى قسمين، الأول سياسات إلزامية والثاني سياسات اختيارية[1]:

- **سياسات إلزامية:**

تكون إدارة المنشأة في حالة السياسات المحاسبية الإلزامية ملزمة بتطبيقها حتى لو كانت هذه السياسات غير مناسبة للمنشأة، وفي الواقع، غالباً ما تطبق هذه السياسات المحاسبية عند عدم وجود سياسات محاسبية بديلة مثل المنشأة التي تتطلب تطبيقاتها المحاسبية توحيد سياساتها المحاسبية بشكل كامل أو جزئي، أي يوجد بديل واحد لكل معالجة محاسبية.

- **سياسات اختيارية:**

تكون السياسات المحاسبية اختيارية عند وجود سياسات محاسبية عديدة متاحة للتطبيق حيث يكون لدى إدارة المنشأة أكثر من بديل محاسبي لنفس العملية، لذلك يمكنها اختيار البديل الأنسب من بين هذه البدائل بهدف إعداد تقارير مالية أكثر موثوقية وملائمة لدى مستخدمي هذه التقارير، وتعتبر السياسات المحاسبية الاختيارية أكثر شيوعاً في الوقت الحاضر بالرغم من القضايا الجدلية التي تثار حوله خاصة استغلال هذه المرونة في السياسات المحاسبية لتحقيق أهداف أخرى غير مهنية.

2-2-4 مصادر السياسات المحاسبية:

تتعدد مصادر السياسات المحاسبية ومن أهم هذه المصادر ما يلي[2]:

- **الجهة الحكومية المختصة أو المفوضة بذلك:** يمكن للجهات الحكومية والتنظيمية فرض سياسات محاسبية معينة أو بناء سياسة محاسبية محددة لتطبيقها على المنشآت العاملة في المجتمع. ومن عيوب هذا المصدر

[1] عتير، سليمان، 2017، مرجع سبق ذكره، ص. 12.
[2] الحسن، أنس، 2016، دور التقارير المالية الدورية والسياسات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في الحد من مخاطر الأزمات المالية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ص. 34.

وجود مشاكل عند تطبيقه والبطء في إيجاد الحلول، كما يعاني هذا المصدر من عدم القدرة على مواكبة التطورات ومتابعة التغيرات في المجالات المحاسبية.

- **المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من أعضاء المهنة:** حيث يعد هذا المصدر أقدم وأهم مصدر لبناء السياسات المحاسبية لقبوله من قبل أعضاء المهنة بشكل عام، ومازال هذا المصدر يحتفظ بأهميته في العديد من البلدان.
- **أعضاء مهنة المحاسبة:** حيث تحدد المنظمات المهنية المعنية بمهنة المحاسبة السياسات المحاسبية التي يجب تطبيقها، وتعتبر من أهم مصادر السياسات خاصة إذا كان هناك إلزام لأعضاء المهنة ويتميز هذا المصدر بالعديد من المزايا كالقابلية للتطبيق والمرونة والإلزام المهني.

2-2-5 العوامل التي يجب مراعاتها عند اختيار السياسة المحاسبية:

يترتب على المنشأة اختيار السياسات المحاسبية الملائمة المناسبة لطبيعة وظروف وإمكانيات هذه المنشأة، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار العوامل أو القيود التالية (مداني، 2022) و(مصطفى، 2017):

1- التحفظ أو الحيطة والحذر:

يهدف التحفظ المحاسبي إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تتيحها المعايير المحاسبية للإفصاح عن القيم الأقل للأصول والإيرادات، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، مما ينتج عنه انخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن القيمة السوقية، ولا يعني إظهار قيمة الأصول بأقل من قيمتها الفعلية ولكن تقديرها بأقل قيمة ممكنة، أي إتباع المحاسب لدرجة تحقق كبيرة عند التعامل مع الإيرادات والمكاسب أعلى منها في حالة التعامل مع المصروفات والخسائر، واختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى التقرير عن قيم أقل للأصول والإيرادات، وقيم أعلى للالتزامات والمصروفات[1].

[1] قنديل، ياسر، 2018، تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 5، العدد 1، ص. 359.

2- تغليب الجوهر على الشكل القانوني أو التنظيمي:

حيث يتطلب اختيار السياسة المحاسبية اختيار القواعد المحاسبية التي تتفق ليس فقط مع مجرد الشكل القانوني أو التنظيمي، وإنما كذلك القواعد التي تتفق مع جوهر ومضمون الأحداث والعمليات المالية، عند الإفصاح والتقرير عن هذه العمليات والأحداث وتقييمها، فمثلا في حالة إندماج شركتين فهي عملية تمثل فعلياً سيطرة إحدى الشركتين على الأخرى، لذلك تعد مثل هذه العملية عملية شراء وليست توحيداً للمصالح، بغض النظر عن الطبيعة القانونية للشركة الناتجة عن الاندماج أو الطريقة التنظيمية التي تمت بها عملية الإندماج[1].

3- الأهمية النسبية:

تعتبر الأهمية النسبية عاملاً هاماً في تحديد مواصفات السياسة المحاسبية المطبقة، وهو تطبيق لمبدأ "إقتصاديات المعلومات"، أي يجب اختيار السياسة المحاسبية بعد المفاضلة بين الفائدة منها والعائد من المعلومات المحاسبية الناتجة عنها والتكاليف الناتجة عن تطبيقها وتوصيل المعلومات وفقاً لها، حيث يجب أن تفوق المنفعة التكلفة الناتجة عنها، كما يتم الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية من خلال الإفصاح عن كافة العناصر التي يكون لها تأثير جوهري في قرار المستخدم، ومن الممكن أن تؤثر في قرار أصحاب المصالح داخل وخارج المنشأة[2].

4- الثبات على تطبيق نفس السياسات المحاسبية:

عند قيام المنشأة بتطبيق قاعدة محاسبية أو إجراء محاسبي فيجب تطبيقها بشكل ثابت ومستمر من فترة لأخرى، أي ضرورة تطبيق نفس المعالجة المحاسبية على السنوات المالية وهذا لا يعني أنه من المستحيل

---

[1] مداني، الطيب، 2022، إشكالية إعداد القوائم المالية المجمعة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات الجزائري في ظل تعدد بدائل القياس وتنوع السياسات المحاسبية، دراسة حالة مجمع سوناطراك، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر، ص. 77.

[2] مصطفى، حسن، 2017، العوامل المؤثرة في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص. 758.

التغيير على المعالجات المحاسبية من فترة لأخرى ولكن إذا كان هناك حاجة لتغيير المعالجة المحاسبية أو الإجراء المحاسبي فإنه يجب الإفصاح بشكل كامل عن هذا التغيير وشرح أسبابه والتوضيح للمستخدمين عن أثره على المقارنة بين السنوات المالية[1].

2-2-6 اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية:

نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS 8) في الفقرة (13)[2] منه على أنه " يجب على المنشأة أن تختار وتطبق سياساتها المحاسبية بشكل متسق على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى المتشابهة، ما لم يتطلب معيار دولي للتقرير المالي، أو يسمح، على نحوٍ محدد بتصنيف البنود التي قد يكون من المناسب تطبيق سياسات مختلفة لها، وإذا تطلب أحد المعايير الدولية للتقرير المالي، أو سمح، بمثل هذا التصنيف، فيجب اختيار سياسة محاسبية ملائمة وتطبيقها بشكل متسق على كل صنف".

كما نص في الفقرة (10)[3] منه على أنه" في حال عدم وجود معيار دولي للتقرير المالي ينطبق بشكل محدد على معاملة ما أو على حدث أو ظرف آخر، يجب على الإدارة أن تجتهد في وضع وتطبيق سياسة محاسبية تنتج عنها معلومات:

1- ملائمة لاحتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2- يمكن الاعتماد عليها، بحيث إن القوائم المالية:

أ -تعبر بصدق عن المركز المالي للمنشأة وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

ب-تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات، والأحداث والظروف الأخرى، وليس فقط الشكل القانوني لها.

ج -تكون محايدة، بمعنى أنها تكون خالية من التحيز.

---

[1] الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA، 2024، IAS 8 مرجع سبق ذكره.
[2] الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA، 2024، IAS 8 مرجع سبق ذكره.
[3] الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA، 2024، IAS 8 مرجع سبق ذكره.

د –تتسم بالحيطة.

هـ– تكون كاملة من جميع الجوانب الجوهرية".

2-2-7 أسباب تعدد السياسات المحاسبية:

يُعد تحديد السياسات المحاسبية للوحدة الاقتصادية من المسؤوليات الأساسية التي تقع على عاتق الإدارة، إذ تتولى اختيار هذه السياسات أو إجراء التعديلات عليها بما يتوافق مع طبيعة نشاط المنشأة وظروفها الاقتصادية والتنظيمية، غير أن تعدد البدائل المحاسبية المتاحة أتاح للإدارة درجة من المرونة في الاختيار بين هذه السياسات، الأمر الذي قد يُستغل أحيانًا لتقديم صورة مالية تعكس التوجهات التي ترغب الإدارة في إبرازها، ويرجع تعدد السياسات المحاسبية إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، من أبرزها ما يأتي[1]:

- تُعد المحاسبة أداة لخدمة أطراف متعددة ذات احتياجات معلوماتية ومصالح متباينة، مما يدفع المنشأة إلى تبني سياسات محاسبية مختلفة بهدف تلبية تلك الاحتياجات المتنوعة.
- أسهم ظهور الاتجاه المعياري في الفكر المحاسبي، بوصفه اتجاهاً يسعى إلى تحديد أفضل الممارسات المحاسبية، في تعدد السياسات نتيجة اختلاف آراء المهنيين والأكاديميين حول معايير الأفضلية والملاءمة.
- أسهمت بعض التشريعات في ترسيخ مبدأ تعدد السياسات المحاسبية؛ فعلى سبيل المثال، يسمح قانون الضرائب في بعض الدول بتطبيق طرق مختلفة لتقييم المخزون لأغراض ضريبية مقارنة بتلك المستخدمة في التقارير المالية العامة.
- تمثل الهيئات والجمعيات المهنية التي تصدر التوصيات والمعايير المحاسبية أحد العوامل الرئيسة في تعدد السياسات، نظرًا لما تتضمنه هذه المعايير من بدائل لمعالجة الحدث الاقتصادي الواحد.

[1] الطائي، بشرى والعاني، حافظ، 2017، تأثير السياسات المحاسبية على توزيعات الأرباح دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، العراق، ص. 6.

- أسهمت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تكريس مفهوم التعددية في التطبيق المحاسبي، حيث يتيح تطبيقها العملي قدراً من المرونة يوفّر بدائل متعددة يمكن للمنشأة الاختيار من بينها وفقاً لظروفها.

2-2-8 توحيد السياسات المحاسبية:

يعرف التوحيد المحاسبي بأنه" أن تعتمد المحاسبة على مصطلحات وقواعد مشتركة ومتشابهة، وأن تصدر وثائق وقوائم مالية يكون محتواها وتقديمها متطابق من مؤسسة إلى أخرى"[1].

يقتضي توحيد السياسات المحاسبية توحيد المفاهيم، الأسس، القواعد والاجراءات المتعلقة بالمجالات المحاسبية التالية[2]:

1. توحيد أسس ومبادئ التقييم.
2. توحيد أسس ومبادئ قواعد حساب التدفقات النقدية.
3. توحيد أسس ومبادئ عرض البيانات المالية.
4. توحيد القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية التي يمكن استخدامها.
5. توحيد عرض النتائج المحاسبية والقوائم المالية.

ويهدف توحيد السياسات المحاسبية إلى[3]:

- تقليل استخدام الأساليب والإجراءات المحاسبية بشكل مختلف ومتنوع وكذلك تقليل التطبيق المحاسبي غير الضروري وغير المناسب.
- القدرة على إجراء مقارنات معقولة للإفصاحات المالية للشركات المختلفة.
- إعادة ثقة مستخدمي الإفصاحات المالية بهذه الإفصاحات.
- تفعيل الدور الحكومي في إجراء التنظيم والتوجيه في المعالجات المحاسبية.

---

[1] عتير، سليمان، وزرقون، محمد، 2016، تطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية بين التعدد والتوحيد -دراسة ميدانية من وجهة نظر مهنية وأكاديمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة، ص. 116.

[2] صلواتشي،هشام و يوسف بودلة، 2011، "آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، العدد الثاني، السنة الثانية، ص. 30.

[3] عتير، سليمان، وزرقون، محمد، 2016، مرجع سبق ذكره، ص. 117.

- نظراً لاحتمال حدوث تقلب في مستوى الأسعار العام، فإن توحيد السياسات المحاسبية يمكن ويسهل تعديل البيانات المحاسبية المبنية على أسس موحدة ومفاهيم معينة.

2-2-9 الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية:

يتم قياس البنود في البيانات المالية من خلال تطبيق السياسات المحاسبية التي يمكن أن تتغير من منشأة إلى أخرى، حيث تشمل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عدة سياسات وأساليب محاسبية مختلفة، فاستخدام سياسات محاسبية مختلفة في العديد من المجالات تؤدي إلى صعوبة فهم وتفسير البيانات المالية، ولا يوجد مجموعة من السياسات المحاسبية المحددة والمقبولة يمكن العودة إليها، لذلك فإن استخدام سياسات ومعالجات محاسبية مختلفة قد يؤدي إلى بيانات مالية تختلف عن بعضها لنفس الفئة من الأحداث والظروف، لذلك يكون من المهم جداً الإفصاح عن السياسات المحاسبية فهي تعد مرجع هام للمعلومات ليتمكن المستخدم من تفسير الأرقام الواردة في البيانات المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها[1].

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) من الفقرة رقم (113) على أن[2] "الإيضاحات يجب أن تعرض معلومات عن أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة".

كما نصت الفقرة رقم (117) على أنه "يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية، وتعد المعلومات عن السياسات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنه عند أخذها في الحسبان مع المعلومات الأخرى الواردة ضمن القوائم المالية للمنشأة فإنها ستؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية ذات الغرض العام على أساس تلك القوائم المالية".

---

[1] الهادي ضيف، 2013، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد السادس-المجلد الأول)، ص. 89.

[2] الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA، 2024، معيار المحاسبة الدولي رقم 1: عرض القوائم المالية (مترجم)، الرياض.

فبالإضافة إلى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية، فمن المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأسس القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، صافي القيمة القابلة للتحقق، والقيمة العادلة أو المبلغ القابل للاسترداد) لأن أساس القياس الذي تستخدمه المنشأة في إعداد البيانات المالية يؤثر بشكل جوهري على تحليلات المستخدمين[1].

وإذا كان هناك أكثر من أساس قياس واحد مستخدم في إعداد القوائم المالية (مثل إعادة تقييم فئات معينة من الأصول)؛ فإنه يجب الإفصاح عن مؤشر فئات الأصول اولالتزامات التي ينطبق على كل منها أساس القياس، وعند اتخاذ القرار حول ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية معينة، فإنه على الإدارة أن تنظر فيما إذا كان الإفصاح سيساعد متخذي القرار في فهم المعالجة المحاسبية التي ستعكس الأحداث والعمليات في الأداء المالي والمركز المالي المفصح عنهما، وعليه فإن الإفصاح عن السياسات المحاسبية هو أمر هام خصوصاً للمستخدمين عند اختيار السياسات من بين عدة بدائل سمحت بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Accounting Standards[2].

أمثلة عن الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية[3]:

1- الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار 16 عقود الايجار:

بموجب هذا المعيار تُفصح المنشأة بشكل واضح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية: عن السياسة المتبعة لتحديد العقود التي تُصنّف كعقود إيجار وتقييمها، وتُبيّن ما إذا كانت تمنح حق استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل مقابل مالي. كما تُفصح المنشأة عن سياسة الاعتراف بأصل حق الاستخدام، وطبيعة الأصل، وأثر الاعتراف على الميزانية، وكذلك تُوضح كيفية احتساب القيمة الأولية، بما يشمل دفعات الإيجار، التكاليف المباشرة، الحوافز

[1] الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA، 2024، المرجع السابق نفسه.
[2] نور الدين، أحمد، وعبد الحليم، سعيدي، 2015، مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي-دراسة عينة من المؤسسات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، ص. 206.
[3] الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA، 2024، معايير المحاسبة الدولية، الرياض.

المستلمة، وأي تكاليف تفكيك أو إعادة تأهيل، وتعطي لمحة عن الأسلوب المستخدم في الاستهلاك، وفترة الاستهلاك، وأثره على بيان الدخل، كما تُبيّن المنشأة سياسة الاعتراف بالتزامها بسداد دفعات الإيجار في تاريخ بدء الإيجار، مع بيان معدل الخصم المستخدم، وطريقة احتساب الفوائد، وقياس التزامات الإيجار. وفي حالات معينة تُوضح المنشأة الظروف التي تؤدي إلى إعادة التقييم (مثل تعديل شروط العقد)، وطريقة احتساب القيمة الجديدة، فضلاً عن قياس الإيجارات القصيرة الأجل للأصول المنخفضة القيمة. (IFRS 16، P. 8)

2- **الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IAS 16 الممتلكات والمصانع والمعدات:**

تُبين المنشأة بموجب المعيار ضمن الإيضاحات المرفقة ما إذا كانت تعتمد نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم، مع بيان كيفية احتساب القيمة الدفترية للأصل. كما تُوضح المنشأة طريقة الإهلاك، ونسبة الاهتلاك المطبقة على الأصول. كما تُبيّن المنشأة متى يتم الاعتراف بالأصل كممتلكات أو معدات، ومتى يتم إلغاء الاعتراف به (مثل البيع أو التوقف عن استخدامه)، مع بيان الأثر المحاسبي، بالإضافة إلى كيفية معالجة استبعاد الأصل، بما في ذلك إزالة القيمة الدفترية وأي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد. (IAS 16، P. 11)

3- **الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IAS 21 تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية:**

توضح المنشأة وفق المعيار العملة الوظيفية المستخدمة، والأسس التي تم على أساسها تحديدها، وإذا كانت القوائم المالية تُعرض بعملة مختلفة، مع بيان السبب وراء هذا الاختيار، كما تبين السياسة المتبعة في تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مع كيفية ترجمة المعاملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية، بما في ذلك استخدام سعر الصرف الفوري عند الاعتراف الأولي، وسعر الإقفال للبنود النقدية في نهاية الفترة. وتعطي أيضاً لمحة عن سياسة تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل، وكيفية الاعتراف بفروقات أسعار الصرف الناتجة عن تحويل البنود إلى العملة الوظيفية، وما إذا كانت تُسجل في الربح أو الخسارة أو في الدخل الشامل الآخر (IAS 21, p. 9).

4- **الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IAS 38 الأصول غير الملموسة:**

تبين المنشأة عند تطبيق هذا المعيار ما إذا كان الأصل له عمر إنتاجي محدود أو غير محدود، وفي حال كان محدوداً، تُفصح عن مدة العمر الإنتاجي ومعدلات الاستنفاد المستخدمة، كما يتم بيان الشروط المحاسبية للاعتراف بالأصل، مع تحديد اعتماد نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لقياس الأصل بعد الاعتراف الأولي. وتُفصح المنشأة أيضاً عن الأصول غير الملموسة التي تم تصنيفها كـ"محتفظ بها للبيع" أو ضمن مجموعة استبعاد، وفقاً لمعيار IFRS 5، كما تُوضح السياسة المتبعة في مراجعة الأصول لاختبار انخفاض القيمة، وآلية الاعتراف بخسائر الانخفاض إن وجدت. وتعطي معلومات عن السياسة المحاسبية لمعالجة تكاليف البحث والتطوير، بما في ذلك الفصل بين تكاليف البحث والتطوير. (IAS 38، P. 19)

5- الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IAS 36 انخفاض قيمة الأصول:

وفقاً لهذا المعيار تُفصح المنشأة عن السياسة المتبعة في تقييم وجود مؤشرات لانخفاض قيمة الأصول في نهاية كل فترة تقرير سواء كانت مؤشرات داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى كيفية احتساب المبلغ القابل للاسترداد، باعتباره الأعلى بين القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، والقيمة قيد الاستخدام، مع بيان الافتراضات والمعدلات المستخدمة في القياس، كما توضح الأسس المستخدمة لتحديد وحدات توليد النقد. وتقدم معلومات عن السياسة المتبعة لمراجعة الأصول للتحقق من وجود مؤشرات لانخفاض القيمة، وطريقة احتساب خسائر الانخفاض، كما تُفصح عن الظروف التي تؤدي إلى عكس الخسائر إن وجدت وأثرها المالي. (IAS 36، P. 21).

6- الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IFRS 15 الإيرادات من العقود مع العملاء:

ضمن هذا المعيار تُفصح المنشأة عن توقيت الاعتراف بالإيراد، سواء عند نقطة زمنية أو على مدى فترة زمنية، بناءً على انتقال السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل، كما تُوضح المنشأة كيفية التمييز بين السلع أو الخدمات الموعود بها، وتحديد ما إذا كانت تمثل التزامات أداء منفصلة أو مجمعة، وفقاً لقابليتها للتمييز. وتُفصح أيضاً عن الأسس المستخدمة لتحديد السعر الإفرادي، مثل أسعار السوق أو التقديرات الداخلية، مع بيان أثر أي

خصومات أو مقابل متغير. هذا وتُبيّن كذلك طريقة توزيع السعر الإجمالي على التزامات الأداء، باستخدام النسب النسبية للأسعار الإفرادية، مع الإفصاح عن أي أحكام أو تقديرات مؤثرة. كما تُوضح ما إذا كان الوفاء يتم عند نقطة زمنية أو على مدى فترة زمنية، مع بيان الأسس المستخدمة لتحديد ذلك (مثل نقل السيطرة أو نمط الاستهلاك). وتقدم معلومات عن التكاليف التي تُعترف بها كأصول إذا كانت قابلة للاسترداد، وطريقة استهلاكها، وأثرها على الأداء المالي. (IFRS 15, P. 36)

7- الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IAS 23 تكاليف الاقتراض:

تعرض المنشأة في الإفصاحات المالية سياسة تحديد تكاليف الاقتراض التي تم رسملتها خلال الفترة، مبينة أثر تلك التكاليف على تكلفة الأصول المؤهلة. كما تبيّن معدل الرسملة المُستخدم لتحديد تلك التكاليف، سواء كان المعدل فعلياً متعلقاً بقرض معين أو متوسطاً مرجّحاً لتكاليف الاقتراض العامة. وتُدرج خصائص الأصل المؤهل الذي تم تطبيق الرسملة عليه، مثل كونه يتطلب فترة زمنية طويلة ليصبح جاهزًا للاستخدام أو البيع، مع توضيح نوع الأصل، ويشمل الإفصاح أيضاً تحديد توقيت بدء عملية الرسملة، والذي يتزامن مع بدء الإنفاق وتكبد التكاليف وانطلاق الأنشطة التحضيرية للمشروع، بالإضافة إلى توضيح توقيت توقف الرسملة عند اكتمال الأنشطة الضرورية لجعل الأصل جاهزاً للاستخدام أو البيع. (IAS 23, P. 4)

8- الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IAS 37 المخصصات والالتزامات المحتملة:

تعتمد المنشأة في سياستها المحاسبية على معايير واضحة للاعتراف بالمخصصات، تتضمن وجود التزام حالي ناتج عن حدث سابق، وتوقعاً مرجحاً لتدفق خارجي للمنافع الاقتصادية، إلى جانب القدرة على تقدير المبلغ المطلوب بشكل موثوق. أما الالتزامات المحتملة، فيتم الإفصاح عنها دون الاعتراف بها، وذلك في حال عدم توافر شروط الاعتراف، وتُحدد المنشأة أفضل تقدير للتكلفة اللازمة لتسوية الالتزام، آخِذةً في الاعتبار مستوى المخاطر وعدم التأكد، فضلاً عن تأثير القيمة الزمنية للنقود، مع استخدام معدل خصم مناسب قبل الضريبة. كما

تُفصح المنشأة عن كيفية معالجة التغيرات التي تطرأ على المخصصات، سواء بالزيادة أو النقصان، وتُبيّن ما إذا كانت تلك التغيرات يعترف بها ضمن الربح أو الخسارة، أو تُعدّل تكلفة أصل معين إذا كان مرتبطاً بالمخصص. (IAS 37, P.11)

9- الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IFRS 5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقفة:

تُفصح المنشأة عن المعايير التي تعتمدها لتصنيف الأصل، مثل توفر الأصل للبيع الفوري في حالته الحالية، واحتمالية عالية لإتمام البيع خلال سنة، مع وجود خطة واضحة من الإدارة والتسويق النشط بسعر معقول. كما تُوضح المنشأة أنها تقيس الأصل بالقيمة الأقل بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، مع الإشارة إلى توقف احتساب الإهتلاك بعد التصنيف. تُبين أيضاً كيفية عرض نتائج العمليات المتوقفة بشكل منفصل في بيان الدخل، كمبلغ واحد بعد الضريبة، مع توضيح ما إذا كانت العملية تمثل خط أعمال رئيسي أو منطقة جغرافية منفصلة. كذلك تقدم تفسيرات كيف يتم إعادة تصنيف الأصل، وإعادة قياسه مع الاعتراف بأي فروقات ناتجة عن إعادة القياس في الربح أو الخسارة. (IFRS 5, P. 6).

10- الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IFRS 13 القيمة العادلة:

عند تطبيق المعيار تُفصح المنشأة عن الأسلوب أو الأساليب المستخدمة في القياس، مثل منهج السوق (الاعتماد على أسعار السوق النشطة)، منهج الدخل (الخصم النقدي المستقبلي)، منهج التكلفة (استبدال الأصل أو إعادة بنائه) مع توضيح مبررات اختيار الأسلوب ومدى توفر البيانات الملائمة له. كما تُوضح كيفية تصنيف المدخلات المستخدمة في القياس ضمن المستويات الثلاثة المحددة في المعيار، وأخيراً تعطي لمحة عن كيفية الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة، سواء في الربح أو الخسارة أو ضمن الدخل الشامل الآخر، حسب طبيعة الأصل أو

الالتزام وتصنيفه المحاسبي (مثل الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة). (IFRS 13, P. 13).

11- الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IFRS 8 القطاعات التشغيلية:

تُفصح المنشأة في إطار تطبيقها للمعيار IFRS 8 عن الأساس الذي تعتمد عليه لتحديد القطاعات التشغيلية، والذي يشمل تحليل طبيعة الأنشطة، ونوع المنتجات أو الخدمات المقدمة، وهيكل التنظيم الإداري، بما يتوافق مع المعلومات المعروضة على متخذ القرار التشغيلي الرئيسي. كما تُوضح المنشأة السياسات المعتمدة في تجميع القطاعات المتشابهة، وذلك بالاعتماد على مدى تماثل الخصائص الاقتصادية، ونوع المنتجات أو الخدمات، والفئات المستهدفة من العملاء، وقنوات التوزيع المستخدمة. وفيما يتعلق بإعداد معلومات القطاعات، تُبيّن المنشأة السياسات المحاسبية المستخدمة، وتُفصح عن أية فروقات مقارنةً بالسياسات المعتمدة في إعداد القوائم المالية الموحدة. بالإضافة إلى ذلك، تُوضح المنشأة الأسس التي تستخدمها لتحديد أسعار التحويل بين القطاعات المختلفة داخل المنشأة، سواء باعتماد أسعار السوق أو تحديد أسعار تحويل داخلية، وتُبرز الأثر الناتج عن تلك التسعيرات على نتائج كل قطاع. (IFRS 8, P. 3)

12- الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IAS 40 العقارات الاستثمارية:

يتمثل الإفصاح في المعيار المحاسبي الدولي 40 العقارات الاستثمارية بتحديد شروط الاعتراف بالعقار كأصل استثماري، وذلك عند توفر احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية وقدرتها على قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق. وتُوضح المنشأة النموذج المحاسبي المعتمد في قياس العقارات الاستثمارية، سواء كان نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة، مع تقديم مبررات اختيار النموذج وتبيان أثره المالي على القوائم المالية. وفي حال استخدام نموذج القيمة العادلة، تُفصح المنشأة عن المنهجيات المعتمدة في التقييم، مثل أسلوب المقارنات السوقية أو التدفقات النقدية المخصومة، كما تُوضح الافتراضات الأساسية المستخدمة في عملية التقييم، بما في ذلك معدلات الخصم ومعدلات النمو. وعند وقوع أحداث تستدعي التحويل بين أنواع الأصول أو بين النماذج المحاسبية، مثل تغيير الاستخدام،

تُبيّن المنشأة الظروف المحددة التي أدت إلى هذا التحويل، والطريقة المُستخدمة لتحديد القيمة في تاريخ التحويل، لا سيما عند الانتقال من نموذج إلى آخر. وفي حال اعتماد نموذج التكلفة، تُفصح المنشأة عن سياسات الإهتلاك المُطبقة. وتُختتم الإفصاحات بتوضيح كيفية تقييم انخفاض قيمة العقار الاستثماري، من خلال تحديد المؤشرات التي تدل على وجود انخفاض محتمل، وشرح منهجية احتساب الخسائر الناتجة.(IAS 40, p. 10).

13- الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IAS 12 ضرائب الدخل:

في ضوء هذا المعيار تُفصح المنشأة عن كيفية احتساب الضريبة الجارية، بما في ذلك استخدام معدلات الضريبة القانونية أو الفعلية، والأساس الضريبي المستخدم لتحديد الربح الخاضع للضريبة. كما تُوضح المنشأة الظروف التي يتم فيها الاعتراف بالأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة، مثل الفروق المؤقتة القابلة للخصم أو الخاضعة للضريبة، والخسائر الضريبية غير المستخدمة. وتبين المنشأة الأساس المستخدم في قياس الضريبة الجارية والمؤجلة، مثل استخدام معدلات الضريبة التي تم سنّها أو التي يُتوقع سنّها، وطريقة احتساب القيمة القابلة للاسترداد أو الدفع. مع بيان ما إذا كانت تقوم بتسوية الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة على أساس صافي، والظروف التي تسمح بذلك، مثل وجود حق قانوني في التسوية (IAS 12, P. 22).

14- الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعيار IFRS 17 عقود التأمين:

فيما يتعلق بعقود التأمين تُفصح المنشأة عن الأسس المستخدمة لتحديد ما إذا كان العقد يُعد عقد تأمين وفقاً لتعريف المعيار، بما يشمل تقييم مدى وجود مخاطر تأمينية جوهرية. وتُوضح المنشأة كيفية التعامل المحاسبي مع أي تعديل أو تغيير في شروط العقد، مثل تمديد المدة أو تعديل التغطية، وتأثير ذلك على الاعتراف والقياس. تُفصح المنشأة عن توقيت وطريقة الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن عقود التأمين، سواء كانت من الأقساط المدفوعة أو من الفوائد المحققة على المدفوعات المستقبلية، مع بيان الأساس المستخدم في التوزيع الزمني للإيراد. كما تُوضح المنشأة كيفية قياس الالتزامات والأصول المرتبطة بعقود التأمين عند الإصدار، والأسس المستخدمة في القياس

اللاحق، بما في ذلك استخدام التقديرات والافتراضات الجوهرية. وتُكمل المنشأة إفصاحها ببيان المنهجيات المستخدمة لحساب الاحتياطيات الفنية، مثل احتياطي الأقساط غير المكتسبة أو احتياطي المطالبات، مع بيان الافتراضات والمعدلات المستخدمة (IFRS 17, p.19).

استناداً إلى ما سبق، ترى الباحثة أن السياسات المحاسبية تشكل العمود الفقري لإعداد البيانات المالية، إذ تمنح الإدارة القدرة على اختيار المعالجات المحاسبية التي تعكس الواقع الاقتصادي بشكل دقيق وموضوعي، وتؤكد الباحثة أن الإفصاح عن هذه السياسات وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية ليس مجرد التزام شكلي، بل هو أداة رئيسية لتعزيز الشفافية والمصداقية المالية، وتمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة. كما ترى الباحثة أن الإفصاح المفصل عن السياسات المحاسبية، يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، ويقلل من الفجوة بين الأداء المالي الفعلي والصورة المعروضة، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة، ويؤكد أهمية السياسات المحاسبية في تحقيق الإفصاح الشامل والموثوق.

الفصل الثالث

المحاسبة الإبداعية

الفصل الثالث

المحاسبة الإبداعية

مقدمة:

يتم إعداد التقارير المالية للمنشأة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تم وضعها لتوفير قوائم مالية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة من قبل مستخدمي هذه التقارير، وهذه المعايير أعطت عدة بدائل لمعدي التقارير المالية لاختيار السياسة المحاسبية التي تعطي معلومات محاسبية أكثر موثوقية، وبالرغم من ذلك، فإن هذه المرونة في الاختيار أدت إلى استغلالها من قبل إدارة المنشأة ومعدي التقارير المالية لاختيار البديل المحاسبي الذي يؤدي إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة إما من خلال زيادة الربح لإعطاء صورة أفصل عن المركز المالي والأداء المالي للمنشأة أو من خلال تخفيض الربح للتهرب من أعباء مالية محتملة نتيجة الإفصاح عن الربح الحقيقي أو من خلال إخفاء أو إعادة تصنيف بعض البنود، أو دمج حسابات معينة لتقليل مستوى الإفصاح عنها، وبالتالي تضليل مستخدمي التقارير والتأثير على قراراتهم المتخذة، كل ذلك أدى إلى انهيار العديد من المنشآت، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين للبحث في هذه الممارسات التي أطلقوا عليها ممارسات المحاسبة الإبداعية، والبحث في الطرق التي يمكن استخدامها للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية.

لذلك يعرض هذا الفصل المباحث التالية:

3-1 المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية وممارساتها.

3-2 المبحث الثاني: قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية وطرق الحد منها.

3-3 المبحث الثالث: الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية.

المبحث الأول

ماهية المحاسبة الإبداعية وممارساتها

3-1-1 مفهوم المحاسبة الإبداعية:

ظهر مفهوم المحاسبة الإبداعية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، عندما بدأت الشركات بمواجهة تحديات كبيرة نتيجة فترة الركود، ووجود ضغط كبير على الإدارة لتحقيق أرباح أكبر، ولكن كان هناك صعوبات كبيرة في تحقيق هذه الأرباح، ما أرغم العديد من إدارات المنشآت الاقتصادية للإفصاح عن أرباح صورية وابتداعها[1].

ويعود أول استخدام للمحاسبة الإبداعية إلى Luca Paciolo في كتابه الشهير " Summa Arithmetica, Geometria, Proprtion et proprtionalita" الذي قدم فيه أساليب المحاسبة الإبداعية الأولى، ففي البندقية، حيث كانت التجارة الخارجية متطورة للغاية، وكانت المعاملات التجارية بين التجار تسجل من خلال القيد المزدوج في سجلات رئيسية وسجلات ثانوية، وعند ظهور أي تناقض بين السجلات، كان يتم سكب الحبر على السجلات، بشكل مقصود لجعل السجلات غير مقروءة[2].

وأصبحت المحاسبة الإبداعية شائعة لأول مرة كمصطلح بين الصحفيين الماليين والاقتصاديين في وسائل الإعلام في المملكة المتحدة، حيث كان(Griffiths, 1986)، محرر صحيفة London Evening Standard، هو أول من جلب موضوع "المحاسبة الإبداعية" إلى انتباه الجمهور من خلال كتابه، فمن خلال هذا الكتاب، جعل الجمهور يدرك حقيقة مفادها أن المرونة في الحسابات يمكن استخدامها للمحاسبة الإبداعية (Jones, 2011).

إلا أن هذا التوجه لم يخلُ من نتائج وخيمة، فقد أدت الممارسات الإبداعية إلى أزمات مالية كبرى في مطلع الألفية الثالثة تمثلت بانهيار عدد من الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية مثل شركة Enron، و Tyco

---

[1] كرمة، محمد نور، 2017، مرجع سبق ذكره، ص. 34.

[2] Carmen VÃlcu & Roxana Aurelia MÃrt› & Cristina Moroi, 2019. "The Determining Factors of Creative Accounting," Ovidius University Annals, Economic Sciences Series, Ovidius University of Constantza, Faculty of Economic Sciences, vol. XIX, Issue (2), p. 928.

International و World Com، و Global Crossing، وArthur Anderson ، وParlmalat ، وغيرها. ومع ذلك، فإن هذه الشركات لم تكلف أصحاب المساهمين مليارات الدولارات فحسب، بل ألحقت الضرر أيضاً بمهنة المحاسبة[1]. حيث برزت الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في الإطار الأخلاقي والمهني للممارسة المحاسبية، وتعزيز آليات الرقابة والإفصاح لضمان شفافية التقارير المالية.

وقد عرفت (خواري واسماعين، 2021) المحاسبة الإبداعية على أنها عملية التلاعب بالأرقام المحاسبية واستغلال المرونة في اختيار البدائل المتاحة في القواعد والمعايير المحاسبية، سواء من حيث القياس أو الإفصاح، بهدف عرض القوائم المالية بصورة تختلف عن واقعها الحقيقي لتعكس النتائج التي يرغب معدّو القوائم في إظهارها. كما تتضمن إعادة هيكلة المعاملات المالية بطريقة تؤدي إلى تحقيق نتائج محاسبية مرغوبة، بدلاً من عرضها بشكل موضوعي ومحايد يعكس حقيقتها الاقتصادية[2].

ويمكن فهم المحاسبة الإبداعية على أنها "تشويه مقصود للتغيرات الاقتصادية في الشركة لغرض محدد مسبقاً، ويمكن وصفها بأنها عملية يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم بقوانين وقواعد المحاسبة للتلاعب بالبيانات الواردة في الدفاتر المحاسبية"[3].

كما عرفها (Sani، 2021) بأنها التلاعب المحاسبي ضمن حدود القوانين والمعايير، فعندما تكون الممارسات المحاسبية خارج حدود القوانين والمعايير، فإنها تصبح احتيالاً وهو ممارسة غير قانونية وعمل إجرامي، ومع ذلك فمن الصعب في بعض الأحيان التفريق بين الاثنين، على الرغم من أنها توصف أيضاً في الأبحاث بمصطلحات مختلفة مثل

---

[1] Bello, Abdulrasheed, 2016, Assessment of Factors Influencing Creative Accounting, M.Sc. Accounting & Finance, Usmanu Danfodiyo University, Sokoto, p. 6.

[2] خواري، سميرة، واسماعين، جوامع، 2021، استخدام التدقيق الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية في ظل تبني حوكمة الشركات، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 4، العدد 2، ص 154.

[3] Adamikova, Eva, and Corejova, Tatiana, 2021, Possibility to reveal creative accounting when determining the value of the forwarding company's assets, 14th International Scientific Conference on Sustainable, Modern and Safe Transport, Transportation Research Procedia, 43.

المحاسبة التجميلية، تزيين النوافذ، محاسبة تنظيف الدفاتر Big bath، تمهيد الدخل، طبخ الدفاتر، السحر المحاسبي من بين أمور أخرى[1].

وأشار (Ndebugri et al, 2017) إلى أن المحاسبة الإبداعية هي "الأفعال التي تتبع نصوص قواعد الممارسات المحاسبية المعيارية ولكنها تنحرف بالتأكيد عن روح تلك القواعد، وهي نتيجة للأحكام التي يستخدمها المدراء عند إعداد التقارير المالية وعند مسك الدفاتر للتلاعب بالتقارير إما لتضليل المستثمرين أو أصحاب المصلحة أو للتأثير على الاقتصاد لإعطاء صورة جيدة حول الأداء المالي للمنشأة"[2].

بينما عرف (Bhasin, 2016) المحاسبة الإبداعية بأنها "ممارسة قد تتوافق (أو لا تتوافق) مع معايير أو مبادئ المحاسبة ولكنها تنحرف عما تهدف هذه المبادئ والمعايير إلى تحقيقه، من أجل إظهار الصورة المرغوبة للشركة لأصحاب المصلحة"[3].

وذكر (Iredele et al., 2022) الأثر السلبي لهذه الممارسات، حيث وجدوا أن المحاسبة الإبداعية هي السبب في فشل التقارير المالية في أن تكون موثوقة وذات مصداقية وفي مساعدة مستخدمي هذه التقارير في اتخاذ القرارات المثلى، لكنهم أخذوا في الاعتبار الجانب الايجابي للمحاسبة الإبداعية، وهو أن تصبح المنشأة أكثر تنافسية في السوق التي تعمل فيها[4].

---

[1] Sani, Abdulrahman Bala, and Ruth Oluwayemisi Owoade. 2021. "Impact of Corporate Governance Mechanism in Mitigating Creative Accounting Practice of Listed Conglomerate Companies in Nigeria". *Asian Journal of Economics, Business and Accounting* 21 (6) p. 41.

[2] Ndebugri, H., & Senzu, E. T., 2017, Analyzing the critical effects of creative accounting practices in the corporate sector of Ghana, Journal of Accounting and Taxation, 9(8), p. 4.

[3] Iredele, O.O., Adeyeye, G.B., & Owoyomi, E.B. (2022). Creative Accounting and Shareholders Wealth Maximization in Listed Consumer Goods Companies in Nigeria. Copernican Journal of Finance & Accounting, 11(1), p. 51.

[4] Iredele, O.O., Adeyeye, G.B., & Owoyomi, E.B. (2022). Op. cit, p. 52.

وترى الباحثة أن المحاسبة الإبداعية هي التلاعب بالأرقام المحاسبية المفصح عنها في البيانات المالية من خلال استغلال المرونة الموجودة في المعايير والقواعد المحاسبية لغرض الوصول إلى الأرباح والنتائج المرغوبة وتقديم أداء الشركة بشكل أفضل مما هو عليه في الواقع.

3-1-2 أنواع المحاسبة الإبداعية:

للمحاسبة الإبداعية أنواع منها[1]:

- **المحاسبة الإبداعية المفيدة:** تمثل المحاسبة الإبداعية المفيدة أحد أنواع المحاسبة الإبداعية التي تُعد إضافة ذات قيمة للمعلومات المالية، إذ تسهم في إيصال بيانات مفيدة حول الأداء الحالي والمستقبلي للمنشأة للمستخدمين المعنيين، كما تُعزز من المحتوى الإعلامي للأرباح المحاسبية. ويُؤيد أنصار هذا التوجه أن إدارة الأرباح المفيدة تُعزز من ثقة المساهمين، الذين يعتبرون أصحاب المصلحة الرئيسيين، وهو ما ينعكس في الحفاظ على اتجاه إيجابي لأسعار الأسهم في السوق، والحد من التدخلات الحكومية، وتقليل الأعباء، وتسهيل الحصول على التمويل، مثال: تغيير السياسة المحاسبية لتعكس الواقع الاقتصادي للشركة.
- **المحاسبة الإبداعية الانتهازية:** وهي الممارسات التي يستغل فيها المديرون المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية بصورة تخدم مصالحهم الخاصة، من خلال التلاعب في اختيار البدائل المحاسبية المتاحة خصوصاً عند تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، وتهدف هذه الممارسات إلى التحكم في مستوى الأرباح المعلن عنها بما يخدم أهدافهم قصيرة الأجل، وإن كان ذلك على حساب الفترات المالية المستقبلية، مثال: تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات إلى السنة التالية.

[1] بشير، آسيا، والحسين، فاطمة، 2023، مرجع سبق ذكره، ص. 354.

وترى الباحثة أن المحاسبة الإبداعية سلاح ذو حدين، فقد تكون مفيدة إذا عززت شفافية المعلومات وثقة المستثمرين وساهمت في الحفاظ على سعر السهم أو خفضت الأعباء، لكنها تصبح سلبية وانتهازية عندما تُستغل للتلاعب بالأرباح لتحقيق مصالح الإدارة قصيرة الأجل.

كما يمكن أن تنقسم المحاسبة الإبداعية إلى نوعين رئيسيين وفقاً لتوافقها مع الأطر القانونية هما المحاسبة الإبداعية القانونية وغير القانونية، وفيما يلي توضيح لكل منهما[1]:

- المحاسبة الإبداعية القانونية: يتمثل هذا النوع في استغلال الثغرات الموجودة ضمن القواعد المحاسبية، والخيارات المسموح بها ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دون خرق صريح لهذه القواعد أو المعايير، ويُعد هذا الاستخدام قانونياً من الناحية الشكلية، إذ يُصادق مدقق الحسابات الخارجي على القوائم المالية، لمطابقتها للمعايير المحاسبية.
- المحاسبة الإبداعية غير القانونية: يتضمن هذا النوع ممارسات تنطوي على التلاعب المتعمد والتحريف بأرقام القوائم المالية لإظهارها بشكل أفضل وتحسين الصورة المالية للمنشأة، ويعد هذا الاستخدام مخالفاً للقانون والمعايير المهنية، خاصة عندما يتم تواطؤ مدقق الحسابات ليصادق على القوائم المالية.

3-1-3 أشكال المحاسبة الإبداعية:

تعددت أشكال المحاسبة الإبداعية واختلفت تصنيفاتها وتسمياتها وفقاً لوجهة نظر الباحثين، وفيما يلي عرض لبعض أشكال المحاسبة الإبداعية (Shah et al, 2011) (Wokukwu, 2015) (Sonia, 2015) (رمضاني، 2022):

[1] عبد الحليم، مريم، 2014، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السورية وتقييم إجراءات كشفها من قبل المدقق الخارجي: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، سورية، ص. 9.

1- المحاسبة النفعية Aggressive Accounting: هي اختيار وتطبيق مقصود للمبادئ المحاسبية يتم إجراؤه في محاولة لتحقيق النتائج المرجوة، غالباً الوصول إلى أرباح أكبر للفترة، سواء كانت الممارسات المتبعة متوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً أم لا[1].

2- إدارة الأرباح Earnings Management: إدارة الأرباح هي ممارسة احتيال محاسبية صريحة يتم تصميمها من قبل الإدارة لتضخيم الإيرادات والأرباح لتلبية توقعات الأرباح من قبل السوق المالية وتوقعات المحللين[2]. وتحدث إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون الحكم والتقدير في التقارير المالية في هيكلة المعاملات لتغيير التقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على أرقام المحاسبة المفصح عنها[3]. ويمكن تصنيف إدارة الأرباح إلى قسمين:

1- إدارة الأرباح الاستحقاقية:

إن إدارة الأرباح الاستحقاقية هي التلاعب المقصود بالاستحقاقات المحاسبية من قبل المنشأة، مما يسمح لها بتضخيم الأرباح المُفصح عنها أو تخفيضها بشكل مصطنع، وغالباً ما تستخدم الإدارة هذه الممارسة لأهداف مختلفة، كزيادة الأرباح، والتأثير على أسعار الأسهم، أو تقليل الالتزامات الضريبية، أو استخدام الاستحقاقات التقديرية لتزييف الأداء المالي الحقيقي للمنشأة. فالتلاعب بالاستحقاقات التقديرية له آثار خطيرة على نزاهة التقارير المالية، من خلال تشويه جودة البيانات المالية وتقديم صورة مضللة عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة، مما يخدع المستثمرين وأصحاب المصلحة، وقد يُؤدي إلى انخفاض فرص الحصول

[1] Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Butt, and Yasir Bin Tariq, 2011, "Use or Abuse of Creative Accounting Techniques," *International Journal of Trade, Economics and Finance* vol. 2, no. 6, p. 532.
[2] Wokukwu, Kingsley, 2015, Creative Accounting: Unethical Accounting and Financial Practices Designed to Boot Earnings and To Meet Financial Market Expectations, *Journal of Business & Economic Policy, Vol. 2, No. 1, p. 40.*
[3] Al-shattarat, Basiem, 2017, Real Earnings Management Activities, Meeting Earnings Benchmarks and Future Performance: Uk Evidence, a Doctoral thesis, University of Plymouth, UK, p. 40.

على رأس المال وزيادة تكاليف التمويل. علاوة على ذلك، قد يكون لعدم التوافق بين الأرباح المُعلنة والأداء المالي الفعلي آثارٌ أوسع نطاقاً على كفاءة السوق واستقراره[1].

2- إدارة الأرباح الحقيقية:

يشير مصطلح إدارة الأرباح الحقيقية (REM) إلى التلاعب بالأرباح المفصح عنها باستخدام أنشطة الأعمال الحقيقية التي يرتبط تأثيرها بالتدفقات النقدية التشغيلية من خلال توقيت قرارات التمويل والاستثمار، وذلك بقصد خداع بعض أصحاب المصلحة وإقناعهم بأن بعض أهداف التقارير المالية المحددة قد تحققت في سياق الأحداث التشغيلية العادية، أي أنها الآليات المستخدمة لتحديد الأرباح مسبقاً بناءً على توقيت الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، هذه القرارات لها نتائج مباشرة على التدفقات النقدية التشغيلية وفي النهاية على الأرباح[2].

3- تمهيد الدخل Income Smoothing: هو عبارة عن تلاعب بالأرباح مصمم لإزالة الارتفاعات والانخفاضات من سلسلة الأرباح العادية، بما في ذلك خطوات لتقليل و"تخزين" الأرباح خلال السنوات الجيدة لاستخدامها خلال السنوات غير الجيدة[3]. حيث تفضل المنشآت عموماً الإفصاح عن اتجاه ثابت للنمو في الأرباح بدلاً من الإفصاح عن أرباح متقلبة، حيث يتم تحقيق ذلك من خلال تخصيص مخصصات عالية غير ضرورية للالتزامات تقابل قيم الأصول في السنوات الجيدة بحيث يمكن تخفيض هذه المخصصات، وبالتالي تحسين الأرباح المفصح عنها، في السنوات السيئة، ويجادل المدافعون عن هذا النهج بأنه يتجنب رفع التوقعات إلى مستويات عالية في السنوات الجيدة، بينما يعارض آخرون هذا الرأي، فإذا كانت ظروف المنشأة

---

[1] Wilson-Oshilim U.D., Odubuasi A.C. and Omoye A.S. (2024) Creative Accounting and Corporate Failures on Nigeria Listed Firms, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol.12, No. 8, p. 5.

[2] Uwogbeliadhim, Ehie & Umobong, Asian, 2024, Implications of Real and Accrual Earnings Management on Internal Efficiency and Customer Loyalty, *International Journal of Innovative Development and Policy Studies 12(3):1-21. p.3.*

[3] Mudel, Sonia, 2015, Creative Accounting and Corporate Governance: - A Literature Review. SSRN Electronical journal 3: p.18.

متقلبة في الواقع، فمن حق المستثمرين معرفة ذلك وأن تمهيد الدخل قد يخفي تغييرات طويلة الأجل في اتجاه الربح[1].

وهناك نوعان من تمهيد الدخل:

1- التمهيد الطبيعي: هو نتيجة العمليات والأنشطة الاعتيادية للمنشأة دون أي تدخل إداري متعمد، حيث تنشأ التسويات بشكل طبيعي ضمن دورة الأعمال، ويعكس هذا النوع من التمهيد التغيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي والتشغيلي، وبذلك يُعد انعكاساً للأداء الحقيقي للمنشأة دون أي تأثير لعوامل استثنائية أو ممارسات محاسبية مصطنعة[2].

2- التمهيد المقصود: ويطلق عليه أيضاً بالتمهيد المصمم، وينتج عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة في ظل ما تسمح به معايير المحاسبة أو المرونة الإدارية للتأثير في الأنشطة التشغيلية من أجل تخفيض التذبذب حول مستوى معين من دخل المنشأة[3]، ويقسم التمهيد المقصود إلى[4]:

أ- التمهيد الحقيقي: ينتج هذا التمهيد من خلال الصفقات والمعاملات الحقيقية، حيث يتم اتخاذ القرارات الإدارية واختيار توقيت تنفيذ الصفقات المالية، ما ينعكس على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مثل اتخاذ قرارات استثمارية في نهاية السنة وفقاً لأداء المنشأة في هذا التوقيت.

ب- التمهيد المصطنع: وهو تلاعب محاسبي من قبل الإدارة، بما يتفق مع رغبتها في تمهيد الدخل، من خلال التأثير على الدخل من الناحية المحاسبية فقط، دون أن يكون هناك أي تغير في الوضع الاقتصادي للمنشأة، كتغيير توزيع التكلفة على الفترات المحاسبية، أو تغيير تصنيف عناصر قائمة الدخل.

4- التلاعب بالتقارير المالية Fraudulent Financial Reporting:

---

[1] Amat, Oriol and Gowthorpe, Catherine, 2004, Creative Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues. UPF Working Paper No. 749, p.11, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=563364

[2] كيموش، بلال، وبن طبولة، أشواق، 2023، العوامل المؤثرة في ممارسة تمهيد الدخل: حالة بعض الشركات الجزائرية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 1، ص. 549.

[3] كرمة، محمد نور، 2017، مرجع سبق ذكره، ص.88.

[4] فداوي، أمينة، 2014، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية-دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، رسالة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، ص. 136.

يعرف التلاعب أو حذف قيم معينة أو إخفائها بالتقارير المالية بأنه إظهار بيانات خاطئة بشكل مقصود في البيانات المالية بهدف تضليل مستخدمي هذه البيانات المالية ويعتبر هذا التلاعب عملاً مخالفاً للقوانين والمعايير المحاسبية المعتمدة[1].

ترى الباحثة أن المحاسبة الإبداعية تحمل جانبين الأول مهني ومشروع، مثل تحسين وضوح التقارير المالية، والثاني انتهازي، لإخفاء الأداء الحقيقي للمنشأة أو تضخيم الأرباح بشكل مصطنع، كما هو الحال في إدارة الأرباح الاستحقاقية أو التلاعب بالتقارير المالية، وترى الباحثة أن التمييز بين الممارسات المقبولة والممارسات الانتهازية يعتمد بشكل أساسي على النية الإدارية ومدى تأثيرها على جودة المعلومات المالية وشفافيتها، وأن دراسة إدارة الأرباح وتمهيد الدخل في السياق المحلي ستسهم في فهم درجة استغلال المرونة المحاسبية وتأثيرها على مستخدمي القوائم المالية.

3-1-4 دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية:

هناك مجموعة من الأسباب دفعت المحاسبين إلى ابتداع طرق وأساليب للتلاعب بالحسابات المالية من بين هذه الأسباب (Ramadan, 2017) (كرمة، 2017) (Wilson et al, 2024) (Abed, 2022) (Ahmad, 2022):

- **دوافع سوق رأس المال:**

غالباً ما تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف مقابلة توقعات المستثمرين والمحللين الماليين في السوق المالي، فعدم مقابلة هذه التوقعات قد يضر بسمعة المنشأة وقدرتها على جذب الاستثمارات الحالية والمستقبلية، لذلك يميل المدراء إلى زيادة الأرباح للتأثير الإيجابي في سمعة المنشأة وتجنب الانخفاض في سعر سهم المنشأة أو تمهيد الدخل في حال تجاوز التوقعات بشكل كبير، لذلك فإن ضغوط سوق رأس المال يعد دافعاً رئيسياً لممارسة المحاسبة الإبداعية[2].

---

[1] رمضاني، خديجة، 2022، دور المراجعة الداخلية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية دراسة تحليلية من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين والإداريين في المصارف التجارية بمنطقة مرزق، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، المجلد الخامس، العدد الرابع، ص. 8.

[2] Ramadan, Ismail, 2017, Creative Accounting: theoretical framework for dealing with its determinants and institutional in-vestors‟ involvement, Doctoral thesis, Cardiff Metropolitan University, London, p. 26.

- **عقود الدين:**

إذ أن عقود الدين تولد حافزاً للمديرين للتلاعب بالأرباح، حيث تسعى معظم المنشآت إلى تمويل عملياتها عن طريق الاقتراض بدلاً من زيادة رأس المال، للاستفادة من فرق معدل الفائدة في حال كانت الفائدة على القرض أقل من العائد على رأس المال في المنشأة، إضافة إلى الاستفادة من الوفورات الضريبية عند الاقتراض، وعندما تتقدم المنشأة بطلب الحصول على قرض من البنوك، فإن عليها تقديم بيانات مالية تؤكد قدرتها على سداد التزاماتها، ويتم مراقبة هذه البيانات المالية طوال فترة الاقتراض للاطمئنان على قدرة المنشأة على السداد، لذلك تلجأ بعض المنشآت لممارسات المحاسبة الإبداعية واختيار وتغيير الطرق المحاسبية لإظهار أداء مالي جيد للمنشأة وزيادة الأرباح لتخفيض نسبة المديونية والحفاظ على حدود دنيا لبعض النسب والمؤشرات المالية وتحقيق شروط الدين، ووفقا لذلك فمن المتوقع أن يقوم المديرون بنقل الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترات الحالية[1].

- **التهرب الضريبي:**

حيث يعد التهرب الضريبي من الدوافع الرئيسية في استخدام المحاسبة الإبداعية فقد تستخدم الشركات تدابير التهرب الضريبي لتحسين أدائها المالي من خلال تقليل الالتزامات الضريبية وزيادة الأرباح، وعلى الرغم من أن التهرب الضريبي قد يوفر فوائد مالية حالية، إلا أنه من الضروري مراعاة آثاره الدائمة على استقرار المنشأة واستمراريتها[2].

- **مشاكل الوكالة:**

تُعد نظرية الوكالة الإطار المفاهيمي المستخدم لتحليل وفهم التحديات التي تنشأ في العلاقة بين المساهمين (المالكين) والإدارة (الوكلاء)، وتنشأ مشاكل الوكالة عندما يكلّف المالك الإدارة بتنفيذ مهام معينة لصالحه

[1] كرمة، محمد نور، 2017، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

[2] Wilson-Oshilim U.D., Odubuasi A.C. and Omoye A.S. (2024) Op. cit, p. 6.

مقابل حوافز مادية، ومع مرور الوقت، قد ينشأ تضارب في المصالح، نتيجة ميل الإدارة إلى تغليب مصالحها الشخصية على مصالح المالكين، وتفترض نظرية الوكالة أن المديرين يتصفون بالأنانية والفردية والتفاؤل المفرط، ويسعون بشكل أساسي إلى تعظيم منافعهم الذاتية، لذلك قد تنبع مشاكل الوكالة من الخطر الأخلاقي، حيث تقوم الإدارة، بسبب ثغرات في العقد الذي يحكم العلاقة مع المالك، باتخاذ قرارات غير مثلى، بل وقد تكون انتهازية، بما يخدم مصالحها الخاصة على حساب مصالح المساهمين[1].

وتعتبر مشاكل الوكالة من الدوافع الرئيسية لممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث تسعى إدارة المنشأة لتعظيم مصالحها الخاصة على حساب المساهمين، من خلال تضليل وتغيير التقارير المالية واتباع ممارسات محاسبية غير عادلة وغير أخلاقية غالباً لتقديم تصور خاطئ عن الوضع المالي للمنشأة، ويؤثر تدخل الإدارة هذا في الإفصاح عن المعلومات المالية سلباً على جودة ومحتوى ومصداقية وموثوقية هذه التقارير. وعلاوة على ذلك، ينجذب المديرون إلى المحاسبة الإبداعية لأن المكافآت المالية مثل المكافآت والرواتب قد تكون أعلى بكثير إذا تم استخدام مثل هذه الممارسات، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى المحاسبة الإبداعية[2].

لذلك تقوم الإدارة بطريقة غير أخلاقية بتغيير الأرقام أو الحقائق، لحماية وزيادة رواتبهم، وتحقيق الأمن الوظيفي والرضا الشخصي الذي يستفيدون منه بشكل مباشر[3].

- **التصنيف المهني:**

تقوم المؤسسات الدولية عادة بتصنيف الشركات في السوق وفقاً لتقييم تجريه بناء على نسب ومؤشرات مالية يتم حسابها استناداً إلى القوائم المالية السنوية والمرحلية المنشورة لهذه الشركات، ولتحسين تصنيف المنشأة ومركزها التنافسي، تلجأ بعض الشركات إلى المحاسبة الإبداعية لتحسين مركزها المالي ونتائج أعمالها كوسيلة

[1] Ali, S. M., & Majid, A. S. A. (2023). Creative Accounting: An Overview of its Practices Where are We Heading Now? International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences, 13(2), p. 51.
[2] Abed, Ibtihal A., Nazimah Hussin, Mostafa A. Ali, Hossam Haddad, Maha Shehadeh, and Elina F. Hasan. 2022. Creative Accounting Determinants and Financial Reporting Quality: Systematic Literature Review. Risks 10: 76, p.5 https://doi.org/10.3390/ risks10040076.
[3] Chimonaki, Christiana, 2021, Creative accounting, fraud and IFRS in Greece, Doctoral thesis, University of Portsmouth, UK, P. 64.

لتعزيز قدرتها التنافسية والتقدم على المنافسين، والحصول على تصنيف متقدم من خلال إظهار أداء مالي قوي يعكس قدرة عالية على النمو ويرفع بعض المؤشرات المالية[1].

- **تجنب التكاليف السياسية:**

التكاليف التي تتكبدها المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة التدخلات الخارجية من الحكومات والهيئات والمنظمات، وتؤثر هذه التكاليف على قيمة المنشأة، مثل زيادة معدلات الضرائب، ومنع سياسة الاحتكار، والسيطرة وسياسات التسعير، وزيادة أجور العمال، في مثل هذه الحالات، قد تلجأ الإدارة إلى ممارسات محاسبية إبداعية لتقليل رقم الربح حتى تتمكن من تجنب هذه التكاليف السياسية، خاصة إذا تم أخذ رقم الربح كمؤشر على قدرة الشركة على تحمل تلك التكاليف السياسية[2].

ترى الباحثة أن الأسباب التي دفعت إلى تبني أساليب المحاسبة الإبداعية ترتبط بطبيعة البيئة الاقتصادية والضغوط التي تواجه المنشآت، إذ تلجأ الإدارة إلى تعديل القوائم المالية لتلبية توقعات السوق، وتقليل مخاطر عقود الدين، وتحقيق مزايا ضريبية، وحماية مصالحها الذاتية أمام المساهمين، فضلاً عن تحسين التصنيف المهني والتعامل مع التكاليف السياسية. وأن هذه الدوافع تجعل المحاسبة الإبداعية أداة انتهازية تعكس اختيارات الإدارة لتحقيق أهداف قصيرة الأجل، مع ما قد يترتب على ذلك من مخاطر على جودة وموثوقية المعلومات المالية.

3-1-5 الأطراف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية:

يهتم العديد من الأطراف بموضوع التلاعب في البيانات المالية، وتتكون هذه الأطراف من المديرين والمساهمين والمدققين والبنوك التجارية وما إلى ذلك، هذه الأطراف لها دور أساسي في المحاسبة الإبداعية (Ahmad, 2022) (Chimonaki, 2021) (Jones, 2011):

1- المدراء:

[1] كرمة، محمد نور، 2017، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

[2] Ahmed, Fayiz, (2022). The Impact of Applying Creative Accounting on The Reliability of Accounting Information in The Financial Statements. *World Economics and Finance Bulletin*, *12*, p. 57.

يقوم المدراء بإدارة المنشأة نيابة عن المساهمين، ما يفرض عليهم السعي لتحقيق مصالح هؤلاء المساهمين، ولكن الواقع العملي، قد يكشف عن تعارض بين مصالح الإدارة والمساهمين، فالمصلحة الشخصية للإدارة قد تدفعها إلى استغلال مرونة النظام المحاسبي للقيام بعمليات الاحتيال وممارسات المحاسبة الإبداعية، ويمكن أن تستخدم هذه الممارسات للتلاعب بالأرباح أو الالتزامات المالية إما بالزيادة أو النقصان، أو لتحسين المركز المالي للمنشأة للحصول على قرض مصرفي بشروط أفضل[1].

2- محللو الاستثمار:

يقوم محللو الاستثمار بدراسة حسابات المنشأة ليقومو بتقييم أسعار الاسهم وما إذا كانت هذه الاسعار تعكس قيمة السهم بكفاءة، وبالتالي، يجب أن يتمتع محللو الاستثمار بالقدرة على اكتشاف المحاسبة الإبداعية، ويجب أن يكون محللو الاستثمار مستقلين عن الشركة التي يتابعونها، ولكن الواقع ليس كذلك، فمحللي الاستثمار غالباً يعملون لدى البنوك التجارية التي تكون هذه الشركات عملاء لها، مما يجعل من الصعب عليهم اتهام عملائهم[2].

3- الجهات الناظمة:

يحرص المنظمون على ضبط المحاسبة الإبداعية من خلال تصميم القواعد واللوائح التي تضمن المرونة لعرض عادل ودقيق لا يقلل من قيمة التقارير المالية، ومع مرور الوقت، تم تطوير الأطر التنظيمية الوطنية والدولية، وتم إدخال قواعد وأنظمة جديدة لمنع الفضائح المحاسبية[3].

4- مدققو الحسابات:

يسهم فحص التقارير المالية من قِبل المدقق في الحد من المخالفات في المعلومات، ويعزز حماية حقوق المساهمين من خلال توفير تأكيد معقول حول خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية، ومع ذلك، فإن

---

[1] Chimonaki, Christiana, 2021, Op. cit, P. 64.
[2] Jones, Michael, 2011, Creative Accounting, Fraud and International Accounting Scandals, Wiley Finance Series, John Wiley & Sons: Chichester, P.24.
[3] Jones, Michael, 2011, Op. cit, P.24

الكشف عن الاحتيال الإداري يظل تحدياً كبيراً، إذ يصعب اكتشافه باستخدام إجراءات التدقيق التقليدية، وذلك نتيجة لقصور المعرفة المتعلقة بخصائص هذا النوع من الاحتيال، بالإضافة إلى محدودية خبرة العديد من المدققين في التعامل مع مثل هذه الحالات[1].

5- المساهمون:

يُعد المساهمون الخارجيون من أبرز ضحايا المحاسبة الإبداعية والاحتيال المالي، إذ يفتقرون غالباً إلى الحماية الكافية ولا يمكنهم الاعتماد بثقة على الأطراف المعنية، ففي حال قيام المديرين بالتلاعب بالحسابات دون أن يتمكن محللو الاستثمار أو المدققون من اكتشاف ذلك، فإن المساهمين معرضون لخسارة استثماراتهم أو اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة، نتيجة الاعتماد على معلومات مالية مضللة[2].

6- البنوك:

تُعد مخططات المحاسبة الإبداعية معقدة، وغالباً ما يشارك فيها المحاسبون والبنوك التجارية، ففي فضيحة إنرون، وُجّهت انتقادات حادة لدور البنوك في إنشاء صفقات مالية معقدة خارج الميزانية، حيث أظهرت التحقيقات أن بعض المؤسسات المالية كانت على علم بالممارسات المحاسبية المشكوك فيها وساعدت إنرون مقابل رسوم، ورغم دفاع البنوك بأنها اتبعت المعايير المحاسبية، أثيرت تساؤلات حول تخلي المستشارين عن المعايير الأخلاقية مقابل مكاسب مالية، وقد أظهر هذا كيف أصبحت البنوك لاعباً رئيسياً في تطوير وترويج المحاسبة الإبداعية، في سباق مستمر مع الجهات التنظيمية التي تسعى للحد من هذه الممارسات[3].

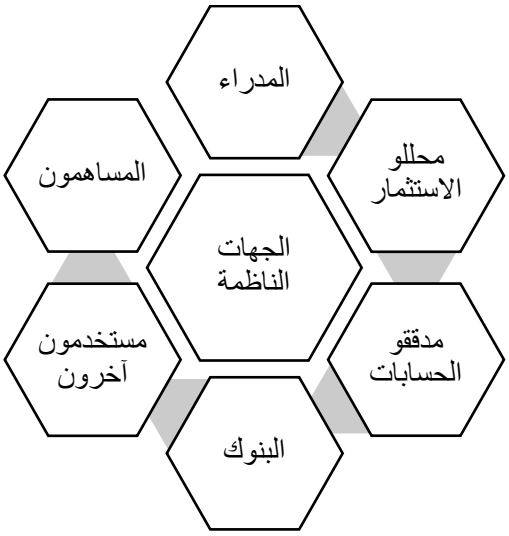
7- مستخدمون آخرون:

يشمل المستخدمون الآخرون للتقارير المالية كلًا من المصرفيين، والموردين، والموظفين، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة مثل النقابات العمالية والهيئات الضريبية الحكومية، وتعتمد هذه الأطراف على الأداء المالي

[1] Chimonaki, Christiana, 2021, Op. cit, P. 64.
[2] Chimonaki, Christiana, 2021, Op. cit, P. 64.
[3] Jones, Michael, 2011, Op. cit, P.24.

والاقتصادي للشركة في اتخاذ قراراتها، فالمصرفيون، على سبيل المثال، يهتمون بالحصول على ميزانية عمومية قوية لتقييم مدى أهلية الشركة للحصول على القروض، أما الموردون، فيرغبون في التأكد من قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية، بينما يركّز الموظفون على مدى استقرار الشركة لضمان الأمان الوظيفي[1].

الشكل رقم (2) الأطراف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية



المصدر: إعداد الباحثة

3-1-6 العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية:

يوجد العديد من العوامل التي أدت إلى ظهور المحاسبة الإبداعية تتمثل فيما يلي (Abbas, 2018) (Hamad, 2014) (الزاملي، 2018) (Hamada, 2021):

1- حرية الإختيار للمبادئ المحاسبية:

[1] Chimonaki, Christiana, 2021, Op. cit, P. 64.

تسمح السياسات والقواعد المحاسبية للمنشأة بالاختيار بين الممارسات المحاسبية المختلفة المستخدمة في إعداد البيانات المالية التي تؤدي إلى اختيار المنشأة للطرق المحاسبية التي تتوافق مع أهدافها ورغباتها مما يخلق صورة أفضل لأدائها[1].

2- حرية التقديرات المحاسبية

قد يشمل إعداد بعض العمليات المحاسبية قدراً كبيراً من التقدير والحكم الشخصي والتوقع، مما يسمح للإدارة بالتلاعب في التقديرات من أجل تحقيق أهداف معينة تم تحديدها مسبقاً، لذلك في بعض الحالات مثل تقديرات العمر الإنتاجي للأصول من أجل حساب الاستهلاكات، هذه العملية تحدث عادة داخل المنشأة، وبالتالي ستمكن المحاسب الإبداعي من التلاعب بطريقة غير معلن عنها يصعب اكتشافها من خلال إعداد التقرير أو التحيز في إعداد هذه التقارير بطريقة متفائلة أو متحفظة وفقًا لاحتياجات الإدارة وتهدف إلى التأثير على البيانات المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمها[2].

3- توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية

أي التحكم بتوقيت تنفيذ العمليات الحقيقية من أجل إظهار نتائج مالية مرغوبة في القوائم المالية، فمثلاً إذا كان لدى المنشأة استثمارات مسجلة بالتكلفة التاريخية بمبلغ مليون ليرة سورية بينما تبلغ قيمتها السوقية ثلاثة ملايين ليرة سورية كقيمة جارية، فإن لإدارة المنشأة حرية اختيار التوقيت المناسب لبيع هذه الاستثمارات، وتحقيق أرباح مرتفعة في السنة التي تم فيها البيع، مما يعزز الأداء المالي للمنشأة[3].

4- إدخال الصفقات الوهمية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية:

---

[1] Abbas, Hilmi, and Hanash, Muataz, 2018, A Study on the Role of Audit Functions on Creative Accounting Practices, International Journal of Research, Volume 05 Issue 20, p. 227.

[2] Hamad, M. Mageed, 2014, The role of auditing in reduction the creative accounting effects on the financial data of the Iraqi companies, Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, Volume 1, Issue 16, P. 266.

[3] الزاملي، علي عبد الحسين، 2018، انعكاسات ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، دراسة تحليلية نظرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد التاسع، السنة التاسعة، ص. 14.

غالبًا ما تستخدم المعاملات الوهمية من أجل التلاعب بمبالغ الميزانية العمومية أو لنقل الأرباح بين الفترات المحاسبية، وتتحقق هذه المعاملات من خلال الدخول في عمليتين أو أكثر مع طرف ثالث مساعد، غالباً يكون البنك، ويتم بيع أحد الأصول او الموجودات للبنك ثم استئجار ذلك الأصل لباقي عمره الانتاجي بسعر أعلى أو أقل من القيمة الحالية للأصل (بيع الأصل ثم استثماره مرة أخرى)، وتعويض فرق السعر من خلال الإيجارات[1].

ترى الباحثة أن العوامل المذكورة تشكل بيئة مناسبة لظهور المحاسبة الإبداعية نتيجة ما توفره المعايير من مرونة في الاختيار والتقدير. وتؤكد أن المشكلة لا تكمن في المرونة ذاتها، بل في استغلالها من قبل الإدارة لتحقيق أهداف قد لا تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي، وأن خطورة هذه الممارسات تتزايد عند اللجوء إلى صفقات شكلية أو وهمية، لما لها من أثر مباشر في تضليل مستخدمي القوائم المالية.

3-1-7 المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية:

تعتبر ممارسات المحاسبة الإبداعية مرفوضة من الناحية الأخلاقية، فهي لا تحقق العدالة لمستخدمي التقارير المالية، بل إن أساليبها تتضمن عدم الإنصاف وتؤدي إلى إضعاف سلطة المنظمين، فهي تعد انتهاكاً للقوانين و المعايير المحاسبية دون أي رادع أو عقوبة، ما يؤدي إلى عدم احترام هذه القوانين، وتؤثر سلباً على المهنة ومعاييرها، ومن الضروري التحقيق في صلاحية هذه الأنشطة التي تخفي البيانات المالية السليمة وتقدم صورة مغايرة للواقع والأنشطة الفعلية للمنشأة[2].

[1] Hamada, Marwa; Al-Sammarraee, Ammar; and Alshareeda, Nadya (2021) "The Impact of Creative Accounting Methods and the Reliability of Financial Statements - An Analytical Study of a Sample of Employees Working in Auditing Firms and Joint Stock Companies on the Bahrain Stock Exchange," *Information Sciences Letters*: Vol. 10: Iss. 4, P. 185.

[2] أحمد، فوزي، العيفة، رحيمة، وبوضياف، سارة، 2021، المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 6، العدد 1، ص. 47.

وتخلق الإدارة التي تتحمل مخاطر هذه الممارسات بيئة أخلاقية تسمح بوجود أنشطة أخرى يمكن أن تكون مشبوهة، فالمدير الذي يطلب من الموظف تعجيل الاعتراف بالإيراد يخسر السلطة الأخلاقية التي تحكم إجراءات التسجيل وتؤدي إلى الكشف عن الممارسات في حين أخر.[1]

إن ميل بعض المديرين إلى التركيز على المكاسب قصيرة الأجل هو سبب أساسي لخلق بيئة غير أخلاقية في المنشآت، مما يؤدي إلى تقارير المالية غير موثوقة، وعندما يتبنى المديرون السلوك الأخلاقي، يمكن أن تزيد الشفافية المالية في المنشأة ما يحسن من جودة التقارير المالية[2].

نستنتج أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تعد انتهاكاً أخلاقياً ومعيارياً، إذ تفتقر إلى العدالة، كما أن سعي بعض المديرين وراء المكاسب قصيرة الأجل يخلق بيئة غير أخلاقية ويؤدي إلى تقارير مالية غير موثوقة، في حين أن تبني السلوك الأخلاقي يعزز الشفافية ويحسّن جودة التقارير المالية.

3-1-8 الطرق المستخدمة (أساليب) في المحاسبة الإبداعية:

إن أساليب المحاسبة الإبداعية أثارت جدلاً واسعاً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد ظهور الفضائح المالية العالمية التي ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحاسبة الإبداعية، كما ارتبطت الأزمة العالمية السابقة بها[3]، وتنقسم أساليب المحاسبة الإبداعية من حيث التأثير على البيانات المالية إلى أساليب مؤثرة في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية كالتالي:

أ- أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي:

تتعدد الأساليب التي يمكن تطبيقها في قائمة المركز المالي لتحسين الصورة المالية للمنشأة أمام الأطراف الخارجية ومستخدمي التقارير المالية، ومن أبرز هذه الأساليب على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

---

[1] أحمد، فوزي وآخرون، المرجع السابق نفسه، ص. 49.

[2] Abed, Ibtihal A., et al., 2022. Op. cit, p. 11.

[3] Honková, Irena, and Myšková, Renáta, 2024, Techniques, objectives and motivations of creative accounting: evidence from the Czech Republic, National Accounting Review, 6(3): 335.

1- النقدية:

يمكن أن تُستخدم بنود النقدية كوسيلة للمحاسبة الإبداعية من خلال عدم الإفصاح عن النقدية المقيّدة، مما يؤدي إلى تقديم صورة غير دقيقة عن سيولة المنشأة الفعلية، كما يمكن التلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة في ترجمة أرصدة النقدية بعملات أجنبية، وهو ما يؤثر بدوره على دقة عرض بند النقدية في القوائم المالية[1].

2- المخزون:

يمكن استخدام المحاسبة الإبداعية بشكل كبير في المخزون نظراً لمرونته الكبيرة وإمكانية استخدام التقديرات المحاسبية، فقد يؤدي التلاعب المقصود في الإفصاح عن المخزون الحالي إلى تغييرات كبيرة في قيمة الأصول؛ يشار إلى ذلك على أنه نتيجة "تلميع الحسابات"، ويقصد بذلك أن الاختلاف (الإيجابي أو السلبي) في الإفصاح عن المخزون سينعكس مباشرة على نتائج الفترات المحاسبية الحالية والمستقبلية[2].

3- الأصول غير الملموسة:

يتم التلاعب في الأصول غير الملموسة من خلال تضخيم قيمتها بشكل مبالغ فيه، كالمبالغة في تقييم الشهرة أو العلامة التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بأصول غير ملموسة بما يخالف متطلبات معايير المحاسبة الدولية مثل: الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، الأمر الذي يتعارض مع القواعد المحاسبية التي تقتضي الاعتراف بالشهرة فقط في حال شرائها، كما يشمل هذا التلاعب أيضاً إدخال تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المعتمدة، ما يؤدي إلى تغيير في النتائج المالية المعلنة[3].

---

[1] نقموش، عادل، 2019، الأساليب الحديثة لكشف الممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها في الجزائر، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، ص. 714.

[2] Abed, Ibtihal A., Nazimah Hussin, Mostafa hgA. Ali, Hossam Haddad, Maha Shehadeh, and Elina F. Hasan. 2022. Op. cit, p. 9.

[3] محمد، نبأ، والحجامي، ستار،2023، دور تغيّرات أسعار الصرف في تطبيقات أساليب المحاسبة الإبداعية (دراست تطبيقية في شركة تاج الخير للتجارة العامة)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 15، عدد 46، ص. 672.

4- الأصول الملموسة: حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة الدفترية للأصول المدرجة في الميزانية ويتم إتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار فائض إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل بدلاً من إدراجه ضمن حقوق المساهمين، مما يؤثر على الأرباح المعلن عنها، كما يتم أحياناً التلاعب بنسب الاهتلاك المتعارف عليها للأصول، وذلك عن طريق تخفيض هذه النسب مقارنة بالنسب المستخدمة في السوق، أو القيام بإجراء تغييرات غير مبررة في طرائق الاهتلاك المستخدمة، مثل التحويل من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس، كما يمكن التلاعب في تصنيف بعض الأصول بهدف التأثير على مصروف الاهتلاك المعترف به خلال الفترة المحاسبية كالتلاعب في تصنيف العقارات المملوكة للمنشأة بين كونها استثمارات طويلة الأجل أو أصول ثابتة[1].

5- تخفيض الديون المشكوك في تحصيلها:

إن بعض المنشآت تقوم ببيع جزء من مبيعاتها بالآجل، ويتم تسجيلها بحسابات المدينين في تاريخ إتمام عملية البيع، فإذا تبين أن جزء من حسابات المدينين غير قابل للتحصيل في موعد استحقاقها، فإنه يتم تقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها وتكوين مخصص لذلك مقابل تحميل قيمة المخصص كمصروف في قائمة الدخل، وتقوم بعض المنشآت بتغيير طريقة حساب هذه المخصصات واتباع طريقة تؤدي لتخفيضها بهدف تخفيض المصاريف المرتبطة بها وبالتالي زيادة أرباح الفترة الحالية بصورة لا تعكس الواقع الحقيقي، ويمكن الإشارة إلى أن هناك ثلاث طرق لاحتساب هذه المخصصات وهي حسابه على أساس نسبة مئوية من رصيد المدينين في نهاية الفترة، أو الاحتساب على أساس نسبة مئوية من إجمالي المبيعات الآجلة، أو الاحتساب وفقًا لتحليل أعمار الديون أو فترة الدين حيث تُصنف الديون حسب الفترة الزمنية المستحقة[2].

6- التمويل خارج الميزانية:

[1] فداوي، أمينة، 2014، مرجع سبق ذكره، ص. 150.
[2] الزاملي، علي عبد الحسين، 2018، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

إن الهدف الأساسي للتمويل خارج الميزانية العمومية هو الرغبة في إزالة الالتزامات من الميزانية، وتختلف الدوافع وراء ذلك، فقد يكون السبب هو عدم الإخلال بشروط القروض بسبب تراكم ديون كبيرة في الميزانية العمومية، وقد يكون السبب هو تحسين المركز المالي للمنشأة، كما نجد أن العديد من المنشآت التي تقترض لشراء الأصول وتمويل عملياتها ترغب في تسجيل الأصول دون تسجيل الالتزامات[1].

ب- أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل:

حدد Dimitrijević (2018) أربع طرق محتملة للتلاعب في الأرقام الواردة في قائمة الدخل: إما زيادة الإيرادات وخفض النفقات بهدف زيادة الربح في قائمة الدخل، أو خفض الإيرادات وزيادة النفقات بهدف تخفيض الربح في قائمة الدخل[2]من خلال:

1- **زيادة الإيرادات:** وذلك من خلال الاعتراف بإيرادات وهمية وزيادة الدخل، حيث يهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق ربح وهمي، مثال: إصدار فواتير بضاعة مباعة في نهاية السنة وإلغاء هذه الفاتورة في بداية السنة المقبلة، وتسمى هذه التقنية بتزيين النوافذ، وهدفها الرئيسي هو زيادة الربحية والسيولة في البيانات المالية[3].

2- تخفيض النفقات:

من خلال نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة، من خلال إعادة تصنيف بعض المصاريف التشغيلية الجارية باعتبارها مصاريف رأسمالية، مما يسمح بتوزيعها على فترات محاسبية لاحقة بدلاً من تحميلها مباشرة على الفترة المالية الحالية، ويُسهم ذلك في تحسين مؤقت للنتائج المالية من خلال تخفيض إجمالي المصاريف المسجلة خلال الفترة، مقارنةً بالمصاريف الفعلية، ومن الأمثلة الشائعة على الرسملة، تصنيف تكاليف التطوير، إذ يتعين على المنشأة أن تُقيّم ما إذا كانت تلك التكاليف تمثل مصاريف

---

[1] Jones, Michael, 2011, Op. cit, p.58.
[2] Stašević, N., et Stevanović, S., 2019, Creative Accounting in Income Statement: The Case of Entrepreneurs in Serbia, Journal of Women's Entrepreneurship and Education, No. 3-4, p. 22.
[3] Stašević, N., et Stevanović, S., 2019, Op. cit, p. 22.

تشغيلية يجب الاعتراف بها فوراً، أم أنها تُعد استثمارات مستقبلية قابلة للرسملة تتوقع منها منافع اقتصادية لاحقة، فإذا قامت المنشأة بالاعتراف بها كأصل طويل الأجل فإن ذلك سيؤدي إلى تضخيم الأرباح المعلنة[1].

3- تخفيض الإيرادات:

يتم تخفيض الإيرادات من خلال عدة أساليب مثل البيع وتأجيل إصدار الفاتورة للعام المقبل، أو إصدار الفاتورة على عدة أجزاء، ما يؤدي إلى تأجيل الاعتراف بالإيراد إلى العام المقبل، كما يمكن تخفيض أسعار المنتج للتأثير على إيرادات المبيعات لتخفيض الربح، غالباً يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب لتخفيض الالتزامات الضريبية[2].

4- زيادة النفقات:

يتم التلاعب المحاسبي من خلال التعجيل بتسجيل مصروفات تخص فترات محاسبية لاحقة فمثلاً تقوم بعض المنشآت في نهاية السنة المالية بشراء مستلزمات مثل القرطاسية والمطبوعات(سجلات ومستندات) أو منظفات أو أدوات ومواد أخرى مخصصة للاستخدام في السنة المالية التالية ويتم تسجيلها كمصروفات في السنة الحالية، هذا الإجراء يؤدي إلى تحميل الفترة الحالية بمصاريف لا تخص الفترة وتخفيض ربح السنة الحالية مقابل تضخيم أرباح الفترة المستقبلية[3].

أ- أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية:

[1] Pěta, J. (2025). Creative Accounting: Deceptive Practices and Strategies for Prevention. In I. Chuy, P. Luty, V. Lakatos (Eds.), Modern Tools for Fraud Detection: Insights from the V4 and Ukraine (pp. 62-75). Publishing House of Wroclaw University of Economics and Business, p. 66.

[2] Stašević, N., et Stevanović, S., 2019, Op. cit, 17-32.

[3] الزاملي، علي عبد الحسين، 2018، مرجع سبق ذكره، ص. 17.

تؤثر المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية بشكل مباشر وواضح لأنها تظهر تدفقات نقدية داخلة أو خارجة غير صحيحة، وتركز المحاسبة الإبداعية على التدفقات النقدية التشغيلية غالباً[1]:

1- التدفقات النقدية من الأنشطة غير المستمرة

يتم الاعتراف بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة غير المستمرة على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية المستمرة، حيث يعتبر التدفق النقدي التشغيلي على أنه مؤشر رئيسي لأداء المنشأة وقدرتها على توليد التدفقات النقدية من عملياتها الرئيسية، ولهذا الهدف تقوم بعض المنشآت بتصنيف التدفقات النقدية الداخلة من العمليات غير المستمرة على أنها تدفقات نقدية تشغيلية مستمرة أما التدفقات النقدية الخارجة والتي لها تأثير سلبي فتصنف كتدفقات نقدية من أنشطة غير مستمرة لتقليل أثرها على التدفق النقدي التشغيلي المفصح عنه، من الأمثلة على هذه الممارسات: الدفعات المدفوعة مقدماً لشراء الأسهم، الالتزامات المالية الكبيرة للموردين، والتدفقات النقدية الناتجة عن الدعاوي القضائية[2].

2- الخيار ما بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة:

لا يؤثر اختيار الطريقة المستخدمة في إعداد قائمة التدفقات النقدية سواء كانت الطريقة المباشرة أو غير المباشرة على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ولكنه يُحدث فرقاً ملحوظاً في قدرة مستخدمي القوائم المالية على تحليل وتفسير الأداء المالي للمنشأة، ففي الوقت الذي يرى فيه المسؤولون في العديد من المنشآت أن استخدام الطريقة غير المباشرة يعد أكثر ملاءمة، خاصةً إذا كانت التكاليف المرتبطة بتطبيق الطريقة المباشرة تفوق المنفعة المعلوماتية التي قد تقدمها، نجد أن مديري الائتمان في البنوك والمؤسسات المالية يميلون إلى تفضيل الطريقة المباشرة لما توفره من شفافية أعلى ومعلومات أكثر تفصيلاً حول التدفقات

[1] Aletaiwi, Ibrahim, 2022, The Impact of Creative Accounting Practices on The Credibility of Financial Reports of Commercial Banks: The Moderating Role of Audit Committee, Journal of Positive School Psychology, 2022, Vol. 6, No. 8, p. 5368.

[2] Matis, D., Valdu, A. B. & Negrea, L. (2009). Cash Flow Reporting Between Potential Creative Accounting Techniques and Hedging Opportunities Case Study Romania. Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 11 (1), p. 142.

النقدية الداخلة والخارجة، وكذلك الإفصاح عن المبالغ النقدية المحصلة والمدفوعة لكل عنصر من عناصر الأنشطة التشغيلية[1].

وقد تقسم أساليب المحاسبة الإبداعية وفقاً لعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية إلى أساليب تتفق مع المعايير المحاسبية وأساليب لا تتفق مع معايير المحاسبة الدولية كالتالي:

5- أساليب تتفق مع المعايير المحاسبية:

قد يستغل معدو البيانات المالية، مرونة المعايير المحاسبية لتقديم صورة مغايرة للواقع الاقتصادي للمنشأة من خلال استغلال العديد من العناصر التي تتطلب إجراء تقديرات مثل أساس الاستحقاق، التقديرات المحاسبية، الأهمية النسبية، الاختيار بين البدائل المحاسبية، التغييرات الطوعية في السياسات، مستوى الإفصاح المحاسبي، وتوقيت الاعتراف لبعض بنود القوائم المالية من حيث التقديم أو التأجيل، بما يخدم مصالح الإدارة ويعكس رغباتها الخاصة بدلاً من الالتزام بالمبدأ الأساس في إعداد التقارير المالية والمتمثل في تقديم معلومات مالية عادلة وشفافة لمستخدميها، وقد يكون ذلك عمداً بغرض التلاعب والتضليل أو نتيجة فهم خاطئ للمعايير[2].

6- أساليب لا تتفق مع المعايير المحاسبية:

قد يلجأ معدو البيانات المالية إلى استغلال خبراتهم المهنية أو بعض الثغرات القانونية لتطبيق ممارسات محاسبية تنحرف عن القواعد والمعايير المحاسبية، للتلاعب بالأرقام الواردة بالقوائم المالية من أجل تقديم صورة مضللة عن الأداء المالي للمنشأة بما يعكس رغبات ومصالح الإدارة، بهدف التأثير على مدى دلالة القوائم المالية للمنشأة، ويحدث هذا النوع غالباً بتوجيه مباشر من الإدارة العليا التي يفترض بها أن تكون الضامن للشفافية، ولكنها قد تستخدم سلطاتها في القيام بالتلاعب المالي وابتكار أساليب لإخفائه ومن أبرز الأمثلة على ذلك،

[1] دحدوح، حسين، 2008، دراسة تحليلة للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية.
[2] باعجاجة، سالم، 2015، وخليفة محمود، أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على متخذي القرارات الاستثمارية في سوق رأس المال السعودي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م 29 ع1 ، ص. 18.

التلاعب في تقييم بضاعة آخر المدة، التلاعب في تكوين المخصصات، تخفيض المصروفات للفترة، إثبات مبيعات وهمية، وتكوين احتياطيات سرية[1].

3-1-9 الآثار المترتبة على ممارسات المحاسبة الإبداعية:

تعد ممارسات المحاسبة الإبداعية ذات تأثيرات كثيرة الأبعاد، وقد تؤدي إلى آثار سلبية على المنشأة سواء على المدى القصير أو الطويل، وتتجلى هذه الآثار بشكل مباشر وغير مباشر ضمن مستويات مختلفة، حيث يمكن تصنيف هذه الآثار إلى ثلاثة مستويات رئيسية[2]:

1- **على مستوى إدارة الوحدة الاقتصادية:** سيظهر التأثير من خلال التأثير على الإدارة، حيث يتحمل مديرو الشركة مسؤولية إساءة استخدام المحاسبة الإبداعية واستغلالها لتحقيق دوافعهم الأنانية، والتأثير على قيمة حقوق الملكية وما يؤثر على استدامة رأس المال، والإخلال بنظام الحوافز المطبق، والتأثير السلبي على الأداء الاقتصادي للمنشأة.

2- **مستوى المعاملات في أسواق رأس المال:** حيث تشير الأدلة التطبيقية إلى وجود علاقة وثيقة بين السياسات المحاسبية المتبعة والمعلومات المفصح عنها من جهة، وحجم التداول والأسعار في أسواق المال من جهة أخرى، وتشمل الآثار تضليل المستثمرين حول الأداء الحقيقي للمنشأة والتأثير على تكاليف الاقتراض وتكلفة رأس المال، والتكاليف السياسية، وإخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية، من خلال الاحتفاظ بالأخطاء بدلاً من معالجتها.

3-**مستوى التأثير الاجتماعي:** تؤدي ممارسات المحاسبة الإبداعية إلى نقل غير عادل للثروة من مستخدمين إلى آخرين بسبب الاعتماد على معلومات مالية مضللة، وتتفاقم هذه الآثار عند ارتكاب مخالفات جوهرية في إعداد

---

[1] باعجاجة، سالم، 2015، وخليفة محمود، المرجع السابق نفسه، ص. 18.

[2] Arkan T. (2015), The Effects of Earning Management Techniques, Net Income and Cash Flow on Stock Price, Scientific Papers of the University of Szczecin No. 855, Finance, Financial Markets, No. 74, Vol. 2, Scientific Publishing House of the University of Szczecin, Szczecin, p. 251.

القوائم المالية، كما حدث في حالات مثل Enron و WorldCom وParmalat، حيث أدت هذه الفضائح إلى خسائر هائلة للمستثمرين وأثرت سلباً على مصداقية مهنة المحاسبة ككل.

نستنتج مما سبق أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تخلّف آثاراً مختلفة تتجاوز حدود المنشأة لتشمل كفاءة السوق والمجتمع ككل، إذ تؤدي داخلياً إلى إضعاف نزاهة الإدارة وتشويه قراراتها بما يهدد استدامة رأس المال، وعلى مستوى الأسواق، فإنها تُضعف كفاءة تسعير الأوراق المالية نتيجة تضليل المستثمرين وزيادة عدم اليقين بشأن جودة المعلومات المفصح عنها، أما اجتماعياً، فتسهم هذه الممارسات في إعادة توزيع غير عادل للثروة وتقويض الثقة بالمعلومات المالية ومصداقية المهنة المحاسبية.

المبحث الثاني

قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية وطرق الحد منها

تتبع الإدارة ممارسات المحاسبة الإبداعية للتلاعب بالأرباح، وتمهيد الدخل، الذي يهدف إلى تقليل تقلبات الأرباح الظاهرة بما يعكس صورة أكثر استقراراً عن الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لهذه الظاهرة، فقد أولى العديد من الباحثين اهتماماً متزايداً بقياس مدى انتشارها وتحليل تأثيرها، من خلال تطوير نماذج كمية ومالية متعددة، وتنوعت هذه النماذج باختلاف الخلفيات الفكرية والنظرية للباحثين، كما تباينت آراؤهم حول الأسس المنهجية الملائمة لتقدير وتفسير سلوك إدارة الأرباح، وتمهيد الدخل كأحد أشكال المحاسبة الإبداعية البارزة، وتعرض الباحثة بعض النماذج الإحصائية التي استخدمها الباحثون لقياس والكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية كالتالي:

3-2-1 النماذج الإحصائية للكشف عن المحاسبة الإبداعية:

أولاً: النماذج التي تعتمد على الاستحقاقات:

ويعرف البعض الاستحقاقات على أنها مكونات الأرباح التي لم ترد في قائمة التدفقات النقدية الحالية وتحتاج الإدارة إلى ممارسة التقديرات عند تحديدها، وتحتاج الاستحقاقات غير الاختيارية درجة أقل من التقدير الإداري وبالتالي درجة أقل من التحيز الإداري عند عرض القوائم المالية، في حين أن الاستحقاقات الاختيارية تبنى على تقديرات الإدارة، لذلك تستخدم كمؤشر للتلاعب بالأرباح[1].

وبالتالي تنقسم الاستحقاقات إلى استحقاقات عادية غير تقديرية/غير اختيارية Non-Discretionary Accrual تستخدم بصورة طبيعية وتعكس الأداء التشغيلي الأساسي للمنشأة وتنشأ نتيجة للخصائص الجوهرية لنماذج عمليات المنشأة وبيئتها التشغيلية، وعلى الرغم أن الإدارة قد تؤثر في هذه الخصائص بمرور الوقت، إلا أن ذلك لا يحدث بسهولة على المدى القصير ما يجعل هذه الاستحقاقات أقل عرضة للتقدير أوالتلاعب، كما تنقسم الاستحقاقات إلى

[1] Spinos, Efstathios, 2013, Managerial Ownership and Earnings management in times of financial Crisis: Evidence from the USA, Master thesis, Erasmus school of economics, p. 23.

استحقاقات غير عادية تقديرية أو اختيارية Discretionary Accrual وهي ناتجة عن قرارات الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية، والأحكام والتقديرات، حيث تعد هذه الاستحقاقات الأداة الرئيسية التي قد تستخدم لإدارة الأرباح، نظراً لما تمنحه من مساحة للإدارة للتأثير في القوائم المالية[1].

وتستند نماذج الاستحقاقات الاقتصادية القياسية إلى مفهوم أن إجمالي الاستحقاقات (TA) هو مجموع الاستحقاقات غير الاختيارية (NDA) والاستحقاقات الاختيارية (DA):

$$TA = NDA + DA$$

في حالة عدم وجود إدارة للأرباح، يجب أن تساوي الاستحقاقات الكلية الاستحقاقات غير الاختيارية، فالاستحقاقات الاختيارية هي الفرق بين إجمالي الاستحقاقات والاستحقاقات غير الاختيارية، ويجب أن تكون صفراً إذا لم يكن هناك إدارة للأرباح.

وهناك عدة نماذج تستخدم لتقدير الاستحقاقات الاختيارية في المنشأة منها:

1- نموذج (Healy, 1985):

قدم Healy النموذج الأول لقياس إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية باستخدام الاستحقاقات، حيث ينظر إلى الاستحقاق غير الاختياري المقدر على أنه إجمالي الاستحقاقات مقسماً على إجمالي الأصول للفترة السابقة، ويتوقع أن يكون الاستحقاق الاختياري صفر في حالة عدم وجود إدارة الأرباح، ويتم مقارنة الناتج بين الفترات لتقدير الاستحقاق غير الاختياري من خلال المعادلة التالية[2]:

$$NDA_{i,t} = \frac{1}{n} * \sum (\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}})$$

$NDA_{i,t}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$TA_{i,t}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) خلال الفترة (t).

---

[1] Chan, K., Chan, L., & Jegadeesh, N., (2006). Earning Quality and Stock Returns. Journal of Business, Vol. 79, No. 3, pp. 1048.

[2] عبد الوهاب، سامي، 2019، أثر جودة التدقيق الداخلي في إدارة الأرباح-دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ص. 169.

$A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة (i) خلال الفترة (t−1).

ولمعرفة حساب الاستحقاقات الكلية يتم حسابها وفق أسلوب مدخل الميزانية من خلال النموذج التالي[1]:

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cach_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - Dep_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta CA_{i,t}$: التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta CL_{i,t}$: التغير في الالتزامات المتداولة للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta Cach_{i,t}$: التغير في النقد وما يعادله للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta DCL_{i,t}$: التغير في الديون المتداولة المتضمنة في الالتزامات للشركة (i) خلال الفترة (t).

$Dep_{i,t}$: مصاريف الاهتلاك وإطفاء الأصول غير الملموسة للشركة (i) خلال الفترة (t).

احتساب الاستحقاق الاختياري:

$$DA_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t}$$

يفترض Healy (1985) أن صافي الربح ثابت على مر السنين وبين الشركات، ومع ذلك، فإن ذلك غير واقعي، حيث تتأثر عمليات الشركة ببيئتها الاقتصادية وبالتالي، يختلف صافي الربح بين الشركات وعلى مر السنين، فعلى سبيل المثال، عندما يكون هناك زيادة في إيرادات الشركة، فإن صافي الربح الخاص بها يزداد أيضاً دون التلاعب بالبيانات المالية، وهذا يوضح أن هذين الافتراضين غير واقعيين، لذلك، ينتج عن نموذج Healy قيمة متحيزة لصافي الربح[2].

[1] كرمة، محمد نور، 2017، مرجع سبق ذكره، ص.104.

[2] Azam, Muhammad, 2021, Three essays on Earnings Management Evidence from UK, Doctor of Philosophy thesis, School of Social Sciences, Brunel University, p.20.

2- نموذج (De Angelo Model,1986):

وفقاً لنموذج De Angelo فإن الاستحقاق غير الاختياري للسنة الحالية يقاس من خلال الاستحقاقات الكلية للسنة السابقة وبما أن الاستحقاقات الاختيارية هي الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية فإن الاستحقاقات الاختيارية هي الفرق بين الاستحقاقات الكلية للسنة الحالية والاستحقاقات الكلية للسنة السابقة[1]، وتعبر المعادلة التالية عن هذا النموذج[2]:

$$NDA_{i,t} = \frac{TA_{i,t} - TA_{i,t-1}}{A_{i,t-1}}$$

حيث:

$NDA_{i,t}$: الاستحقاقات الاختيارية المقدرة للشركة (i) خلال الفترة (t).

$TA_{i,t}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) خلال الفترة (t).

$TA_{i,t-1}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) للفترة السابقة (t−1).

$A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة (i) للفترة السابقة (t−1).

يعد نموذج De Angelo بمثابة حالة خاصة لنموذج Healy فالاستحقاق غير الاختياري للفترة الحالية محكوم بالاستحقاق الكلي في الفترة السابقة، كما أنه في حال كانت الاستحقاقات غير الاختيارية ثابتة على مدى الفترات الزمنية، والاستحقاقات الإختيارية تساوي الصفر في فترة التقدير، فإن النموذجين يقيسان الاستحقاقات غير الاختيارية بدون أخطاء قياس، وفي هذا الصدد يشير (Kaplan, 1985) الى أن هذين النموذجين لا يأخذان بعين الاعتبار أثر التغيرات الحاصلة في الظروف الاقتصادية، فمصدر أخطاء القياس تكون نتيجة لإهمال التغيرات في الظروف

[1] Sun, L; Rath, S; (2010). Earnings Management Research: A Review of Contemporary Research Methods. Global Review of Accounting and Finance. Vol 1(1), 124.

[2] عبد الوهاب، سامي، 2019، مرجع سبق ذكره، 174.

الاقتصادية التي لها تأثير على قيمة الاستحقاقات في الفترة الحالية، وبذلك ظهرت نماذج أخرى للتقدير كان غرضها تحسين النموذجين السابقين، وإلغاء فرضية ثبات الاستحقاقات غير الاختيارية[1].

3- نموذج جونز 1991:

يعتبر جونز (1991) أن الاستحقاق غير الاختياري هو دالة خطية للتغير في المبيعات والأصول غير المتداولة، وبالتالي، فإن نموذج الاستحقاق يجب أن يتضمن الاستحقاق غير الاختياري، إضافة لذلك، تنشأ الاستحقاقات غير الاختيارية من الاستهلاك وينشأ التغير في الاستحقاقات من نشاطات المنشأة التجارية، وتحدد الاستحقاقات غير الاختيارية اقتصادياً، بينما تحدد الاستحقاقات الاختيارية من قبل المدراء، لذلك توفر الاستحقاقات الاختيارية فرصة للمدراء لاختيار المبادئ المحاسبية والتقديرات لممارسة إدارة الأرباح، لذلك قدم جونز نموذج الاستحقاقات الذي يقوم بتقدير إجمالي الاستحقاقات كالتالي[2]:

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_2 \left(\frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_3 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: الاستحقاقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة (i) في الفترة t-1.

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة (i) للفترة t.

$PPE_{i,t}$: إجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات للشركة (i) في الفترة t-1.

$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$: الاستحقاقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة (i) خلال الفترة t-1.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي

[1] فداوي، أمينة، 2013، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلد 3، عدد 5، ص. 128.
[2] Azam, Muhammad, 2021, Op. cit, p. 21.

ويتم تقدير الاستحقاقات الكلية $TA_{i,t}$ كالتالي:

$$TA_{i,t} = (\Delta Current\ assets - \Delta Cash - \Delta Current\ liabilities) - Deprecciation\ and\ amortization\ expenses$$

وقد انتقد هذا النموذج بأنه يحوي نوعين من الأخطاء الأول أنه يصنف بعض التسويات على أنها شاذة بينما تمثل أداء المنشأة الأساسي، والثاني يصنف تسويات أخرى على أنها طبيعية في حين أنها ليست كذلك، لذلك فإن القوة التفسيرية لنموذج جونز ضعيفة وتفسر 10% من التغيرات في التسويات فقط[1].

4- نموذج جونز المعدل:

للتخفيف من بعض أوجه القصور السابقة في نموذج جونز، حاولت العديد من الدراسات تعديله عن طريق إضافة المتغيرات المحذوفة، أو التحكم في الأداء، أو أخذ الطبيعة الديناميكية للاستحقاقات والتدفقات النقدية في الاعتبار، أو إزالة الملاحظات المتطرفة، أو تطبيق طرق مختلفة، وقام Dechow et al., (1995) بتطوير نموذج جديد من نموذج جونز (1991)، والذي يشار إليه بنموذج جونز المعدل (1995)، ويبدأ مرة أخرى بقياس الانحدار التالي لإجمالي الاستحقاقات للشركة في فترة التقدير[2]:

$$TA_{i,t} = NOI_{i,t} + CFO_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: الاستحقاقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$NOI_{i,t}$: صافي الدخل التشغيلي للشركة i خلال الفترة t.

$CFO_{i,t}$: صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة i خلال الفترة t.

ولحساب الاستحقاقات غير الاختيارية:

---

[1] رمضان، علي، 2014، اثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ص. 80.

[2] El Diri, Malek, 2016, Earnings Management, Management Compensation, Managerial Ability and Market Competition, Doctoral thesis, The University of Leeds, p. 41.

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1\left(\frac{1}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_2\left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_3\left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: الاستحقاقات الكلية للشركة i للفترة t.

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة i في الفترة t−1.

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة i للفترة t.

$\Delta AR_{i,t}$: التغير في حسابات الزبائن للشركة i للفترة t.

$PPE_{i,t}$: إجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات للشركة i في الفترة t−1.

$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$: الاستحقاقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة i خلال الفترة t−1.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

5- نموذج (McNichols, 2002):

انتقد McNichols نموذج جونز حيث وصفه بأنه غير محدد وينقصه بعض المتغيرات التوضيحية الهامة، وأن النموذج يرتبط إحصائياً بشكل هام بالتدفقات النقدية الحالية والسابقة والمستقبلية، لذلك قام McNichols بتطوير نموذج جديد كالتالي[1]:

$$\Delta WC_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{i,t-1} + \beta_2 CFO_{i,t} + \beta_3 CFO_{i,t+1} + \beta_4 \Delta Rev_{i,t} + \beta_5 PPE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$\Delta WC_{i,t}$: التغير في رأس المال العامل في السنة t للشركة i مرجحة ب $A_{i,t-1}$.

$CFO_{i,t-1}$ التدفقات النقدية التشغيلية للسنة t−1 للشركة i مرجحة ب $A_{i,t-1}$.

[1] Azam, Muhammad, 2021, Op. cit, p. 25.

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للسنة t للشركة i مرجحة ب $A_{i,t-1}$.

$CFO_{i,t+1}$: التدفقات النقدية التشغيلية للسنة t+1 للشركة i مرجحة ب $A_{i,t-1}$.

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة i للفترة t مرجحة ب $A_{i,t-1}$.

$PPE_{i,t}$: إجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات للسنة t للشركة i مرجحة ب $A_{i,t-1}$.

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة i في السنة t−1.

β_0: ثابت.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي

6- نموذج (Kothari, 2005):

تم في هذا النموذج تعديل نموذج جونز المعدل، ليأخذ بالحسبان أداء الشركة، وذلك للسيطرة على تأثير الأداء، وبالتالي فهو نموذج جونز المعدل بالأداء، وهو مصحح بمعدل العائد على الأصول، ووفق كوثري فإن الاستحقاقات الاختيارية تكون مرتبطة بشكل كبير وإيجابي مع العائد على الأصول كالتالي[1]:

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1\left(\frac{1}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_2\left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_3\left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_4 ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: الاستحقاقات الكلية للشركة i للفترة t.

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة i في الفترة t−1.

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة i للفترة t.

$\Delta AR_{i,t}$: التغير في حسابات الزبائن للشركة i للفترة t.

[1] عبد الوهاب، سامي، 2019، مرجع سبق ذكره، 174.

$PPE_{i,t}$: إجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات للشركة i في الفترة t.

$ROA_{i,t-1}$: العائد على الأصول للشركة i في الفترة t−1.

$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$: الاستحقاقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة i خلال الفترة t−1.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي

7- نموذج (Raman and shahrur, 2008):

أكدت الدراسات أن الشركات التي لديها فرص نمو قوية تكون لديها نسبة مرتفعة من الاستحقاقات، لذلك قام (Raman and shahur,2008) بتطوير نموذج كوثري بعد الأخذ بعين الاعتبار مقياس فرص نمو الشركة الذي يقاس كنسبة بين إجمالي أصول الشركة وإجمالي الأصول ناقص القيمة الدفترية للأموال الخاصة زائد القيمة السوقية للشركة، وتم تقدير النموذج كالتالي[1]:

$$\frac{NDA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_1\left(\frac{1}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_2\left(\Delta REV_{i,t} - \frac{\Delta AR_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_3\left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_5 BM_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$NDA_{i,t}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة i في السنة t−1.

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة i في السنة t−1.

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة i للفترة t.

$\Delta AR_{i,t}$: التغير في حسابات الزبائن للشركة i للفترة t.

$PPE_{i,t}$: إجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات للشركة i في السنة t.

$BM_{i,t}$: نسبة إجمالي أصول الشركة إلى إجمالي الأصول ناقص القيمة الدفترية للأموال الخاصة زائد القيمة السوقية للشركة i للفترة t.

[1] فداوي، أمينة، 2013، مرجع سبق ذكره، ص. 128.

ثانياً: النماذج التي تعتمد على معامل التباين والانحراف لقياس تمهيد الدخل:

1- نموذج (Eckel, 1981):

قياس تمهيد الدخل من خلال نموذج Eckel الذي استخدم فيه معامل التباين لقياس كل من التغير في الدخل والتغير في المبيعات على افتراض أن الدخل هو دالة خطية للمبيعات (الإيرادات) من خلال المعادلة[1]:

$$SB = \frac{cv\Delta I}{cv\Delta S}$$

SB: مؤشر سلوك التمهيد الدخل.

ΔI: التغير في الدخل لفترة واحدة.

ΔS: التغير في المبيعات لفترة واحدة.

CV: معامل الاختلاف (الانحراف المعياري/المتوسط الحسابي)

وفي حالة كون النسبة الناتجة من مطلق مؤشر التمهيد تساوي واحد أو أقل، تصنف المنشأة على أنها ممهدة للدخل، يتميز هذا النموذج بأنه مقياس موضوعي وله أساس إحصائي واضح وبسيط ولا يتطلب التنبؤ بالدخل المتوقع، لذلك يتجنب احتمالات الخطأ[2].

2- نموذج (Leuz et al., 2003):

قدم هذا النموذج قياس لتمهيد الدخل، من خلال نسبة الانحراف المعياري لصافي الأرباح التشغيلية إلى الانحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وفق المعادلة التالية[3]:

$$\frac{SD(NOI_{i,t})}{SD(NCFO_{i,t})}$$

[1] عبد الوهاب، سامي، مرجع سبق ذكره، ص. 166.
[2] كرمة، محمد نور، 2017، مرجع سبق ذكره، ص. 115.
[3] Leuz, C., Nanda, D. and Wysocki, P.D., 2003. Earnings management and investor protection: an international comparison. Journal of financial economics, 69(3), pp.505-527.

حيث أن:

$SD(NOI_{i,t})$: الانحراف المعياري لصافي الأرباح التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t).

$SD(NCFO_{i,t})$: الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t).

وحسب النموذج فإن الشركة تكون ممارسة لتمهيد الدخل عندما تكون قيمة المؤشر أصغر من الواحد الصحيح.

3-2-2 طرق أخرى للكشف عن المحاسبة الإبداعية:

وفقاً لدراسة Jackson وآخرون (2007) يمكن تحديد مؤشرات الخطر في القوائم المالية فكلما ازدادت هذه المؤشرات زاد التدقيق والتأكيد على هذه المؤشرات منها[1]:

- زيادة غير مبررة في الأرباح مثلاً بيع الموجودات.
- زيادة رصيد المدينين وبشكل مبالغ به مقارنة بالزيادة في حجم المبيعات.
- زيادة الفرق ما بين صافي الربح المعلن والربح الضريبي.
- زيادة الفرق ما بين صافي الربح والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- وجود تعديلات وتغييرات كثيرة بقيم كبيرة ضمن الربع الاخير من السنة المالية.
- الشطب غير المبرر لموجودات بقيم كبيرة أو كثيرة أو تقليل قيمتها بشكل غير مبرر بإعادة التقدير.
- التغيير في السياسات المحاسبية الغير مبررة الأسباب وخاصة في حالة الأداء غير الجيد.
- التغيير بشكل متكرر للمدقق الخارجي مع وجود رأي متحفظ للمدقق.

أما بالنسبة لدراسة Ronald and Daromes (2019) فإنه يمكن الكشف عن المحاسبة الإبداعية بإجراءات يعتمدها المدقق الخارجي أو المحلل المالي من خلال[2]:

---

[1] Jackson, S.B, & Pitman, M.K., 2007, "Auditors & earnings management," The CPA Journal, p. 192.

[2] حميدي، زينب، 2020، دور المعيار الدولي IFRS 15 في الحد من ممارسات إدارة الأرباح-دراسة تطبيقية في عينة من شركات المقاولات المحدودة، مجلة الجامعة العراقية، العدد 48، ج 1، ص. 543.

أ. مقارنة المعالجات المحاسبية للفترة الحالية مع الفترات السابقة لنفس الحدث.

ب. مقارنة الأسس المحاسبية المتبعة والمقبولة لمعالجة نفس الحدث سابقاً.

ج. مقارنة تصنيف العناصر بمثيلاتها في الأعوام السابقة.

د. فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي للمنشأة.

هـ. فحص حسابات (المخزون، العملاء، المجهزين، ملف العقود) للفترات السابقة.

و. فحص العمليات والأحداث التي تمت مع الاطراف ذات الصلة.

ز. التأكد من وجود موافقة لمعالجة محاسبية خاصة.

ح. التأكد من وجود الملاحظات والتحفظات الواردة في تقرير مدقق الحسابات للفترات السابقة.

3-2-3 طرق الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية:

تعددت طرق الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال تطوير أدوات رقابية فعالة تهدف إلى تعزيز الشفافية والجودة في القوائم المالية وحماية حقوق المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية، وفي ما يلي نعرض أبرز الوسائل المستخدمة للحد من أساليب المحاسبة الإبداعية:

1- خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية:

من خلال تقليل عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تقييد استخدامها ضمن ظروف محددة، وقد توجهت لجنة معايير المحاسبة الدولية في الآونة الأخيرة إلى إلغاء المعالجات البديلة، وإقرار معالجة محاسبية موحدة في أغلب معاييرها، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض قدرة المنشأة على اختيار معالجات وسياسات محاسبية

معينة لخدمة أغراضها الشخصية وتحسين صورة المنشأة، حيث أنها ستجبر على استخدام المعالجة ذاتها في الفترات المستقبلية الشبيهة حتى في حال عدم التوصل لنتائج مرضية[1].

2- الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية:

وذلك من خلال اعتماد معايير وقواعد محاسبية تقلل من استخدام التقدير أو التنبؤ من قبل المنشأة، والالتزام بمبدأ الثبات واستمرار تطبيق الأسلوب المستخدم أو السياسة المحاسبية المطبقة، والتحقق من معقولية التقديرات المحاسبية المطبقة[2].

3- لجان التدقيق:

تلعب لجان التدقيق دوراً هاماً في حوكمة الشركات التي تؤثر بشكل كبير في فعالية عملية التدقيق وقدرتها على كشف عمليات المحاسبة الإبداعية (Kusnadi et al., 2016)[3]، حيث تقوم لجان التدقيق بمناقشة أمور تعيين مدقق الحسابات الخارجي واستيفائه لشروط التعيين، وبحث كل ما يتعلق بعمله وملاحظاته ومقترحاته ومتابعة استجابة الإدارة لها، ومتابعة مدى التزام الشركة بأنظمة هيئة الأوراق والأسواق المالية وقراراتها، ودراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة والتركيز على أي تغيير في السياسات المحاسبية وأي تغيير في حسابات المنشأة ودراسة تقديرات الإدارة، ودراسة إجراءات التدقيق الداخلي وتقريره وتقييمها ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة التدقيق، والتأكد من عدم وجود تضارب مصالح، والإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها، والتأكد من الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد

---

[1] القطيش، حسن، والصوفي، فارس، 2011، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27.

[2] وسيف، حنان، وبكيحل، عبد القادر، 2023، المحاسبة الإبداعية في ظل الإفصاح عن السياسات المحاسبية، دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، ص. 272.

[3] Indoria, Devadutta, and Devi, K., 2025, Op. cit, p. 671.

التقارير المالية والتغيرات فيها، والحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية، إضافة إلى دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها وإدارة المخاطر[1].

4- المدقق الخارجي:

إن كفاءة ويقظة المدقق الخارجي في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية قد يحد منها، ويمكن ذلك من خلال اختيار مكتب تدقيق ذو كفاءة وسمعة جيدة، فالمدقق يسعى إلى تصميم إجراءات تدقيق للحصول على تأكيد معقول حول التحريفات الناتجة عن المحاسبة الإبداعية، وتتأثر قدرة المدقق على اكتشاف هذه الممارسات بقواعد أخلاقيات المهنة من حيث الاستقلالية والنزاهة والموضوعية، كما تتأثر بفهم المدقق لمسؤولياته وواجباته وخبرته المهنية، وضرورة تنمية وتطوير أداء المدققين من خلال عقد دورات تدريبية كافية في مجال المعايير الدولية[2]. ويشير (Aboalatati et al, 2025) إلى أن المدقق الخارجي يلعب دوراً حاسماً في تعزيز الشفافية المالية من خلال فحص دقة البيانات المالية، وتقييم مدى توافقها مع الأداء الفعلي، وإصدار رأي مستقل وموضوعي وأن خبرة المدقق ويقظته وكفاءته ضرورية في تحديد ممارسات المحاسبة الإبداعية[3].

5- المدقق الداخلي:

يسهم التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من خلال التخطيط الجيد لعملية التدقيق ووجود دليل للتدقيق الداخلي في المنشأة وكفاءة المدقق الداخلي وتنفيذ مهامه بشكل جيد من حيث التخطيط

---

[1] حمادة، رشا، 2010، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، ص. 102.

[2] سالم، فتحي، العشيبي، منصور، والجازوي، صالح، 2021، الاتجاهات الحديثة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "دراسة نظرية تحليلية"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 18، ص. 265.

[3] Aboalatati Miftah, O., Miftah Maeyouf, Y., & Slimani, S. (2025). Op. cit, p. 1822.

والتنفيذ والمتابعة وإعداد التقارير والرقابة على جودة الأداء[1]، ورصد مواطن الخلل وكشف الانحرافات وتقييم أداء الأقسام المختلفة ومدى التزام المحاسبين عند إعداد القوائم المالية بالمعايير الدولية والقوانين المحلية[2].

6- الرقابة الداخلية الفعالة:

يعتمد إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية على وجود نظام رقابة داخلية فعال ومتين، حيث تشير الدراسات إلى أن ضعف الرقابة الداخلية قد يؤدي إلى أخطاء كبيرة وإفصاحات مالية غير دقيقة، وإمكانية وجود ممارسات محاسبة إبداعية (Richman , 2012)، حيث ترتبط الاستحقاقات المرتفعة غير المتوقعة بضعف نظام الرقابة الداخلية[3].

7- دور معايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير المحاسبية، والقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة وتوحيد المعالجات المحاسبية، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية إدراج بعض التعديلات والتغييرات، ومن أهم تلك التعديلات[4]:

- العمل على إلغاء غالبية البدائل المحاسبية في معايير المحاسبة الجديدة، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل.
- إضافة فقرات لكل معيار محاسبي مخصصة لتوضيح آلية التطبيق العملي، لفهم المعيار وتوحيد التفسير، حيث أن غموض بعض الفقرات يعيق التطبيق السليم من قبل المتخصصين، ما يفسح المجال أمام البعض

---

[1] بن عمر، محمد البشير، جديدي، موسى، وبن أحمد، أحمد، 2021، دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية-دراسة ميدانية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 2، ص. 339.

[2] عبد الحق، زياني، وخيرة، مجدوب، 2020، دور التدقيق الداخلي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية :دراسة ميدانية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1، ص. 421.

[3] Abed, Ibtihal A., et al., 2022. Op. cit. P. 12.

[4] تقرارات، يزيد، وعبود زرقين، 2017، الإبداع المحاسبي من منظور معايير الإبلاغ المالي مع الإشارة إلى الفضائح المالية للشركات العالمية الكبرى World com, Arthur Anderson, Enron، مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، 2(1)، ص. 15.

لاستغلال هذا الغموض للقيام بالتلاعب أو تحريف بعض بنود التقارير المالية بحجة عدم وضوح المعيار أو تعدد التفسيرات الممكنة.

- إلغاء التناقض والتعارض الموجود بين بعض المعايير وإزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير.
- دمج التفسيرات الملحقة بالمعايير ضمن نصوص المعايير نفسها بدلاً من فصلها في ملاحق مستقلة خاص بكل معيار.

نستنتج في هذا المبحث أن نماذج الاستحقاقات أثبتت قدرتها على كشف إدارة الأرباح، بينما تساعد نماذج التباين على رصد تمهيد الدخل واستقرار الأرباح، كما أكد المبحث أن الكشف عن المحاسبة الإبداعية لا يقتصر على النماذج الكمية، بل يمتد إلى مؤشرات نوعية وإجراءات رقابية تعتمد على التحليل المهني والتدقيق المقارن للسياسات والمعالجات المحاسبية. وفي المقابل، أبرزت الدراسة أن الحد من هذه الممارسات يتطلب منظومة متكاملة تشمل تطوير المعايير الدولية، وتعزيز الحوكمة ولجان التدقيق، ورفع كفاءة التدقيق الداخلي والخارجي، إلى جانب تقوية نظم الرقابة الداخلية وتقييد البدائل المحاسبية، وبذلك تخلص الباحثة إلى أن الجمع بين القياس الكمي والرقابة المؤسسية الفعالة يشكل الأساس الحقيقي للحد من المحاسبة الإبداعية وتعزيز مصداقية التقارير المالية.

المبحث الثالث

الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية

مقدمة:

يُعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية أحد أهم أدوات الشفافية المالية، حيث يمنح مستخدمي القوائم المالية، مثل المستثمرين والمحللين والدائنين، القدرة على فهم الأسس والمبادئ التي تم على أساسها إعداد البيانات المالية .فالإفصاح الواضح يشمل السياسات المتبعة في تقدير الإيرادات والمصروفات، تسعير المخزون، حساب الاستهلاكات والمخصصات، بالإضافة إلى الإفصاح عن أي تقديرات محاسبية تتطلب حكماً إدارياً، من ناحية أخرى، تمثل المحاسبة الإبداعية سلوكاً إدارياً انتهازياً يستغل المرونة المتاحة في هذه السياسات لتحقيق أهداف خاصة، مثل تحسين صورة الأداء المالي، التلاعب بالأرباح، أو تلبية توقعات المستثمرين، ومن هذا المنظور، تصبح العلاقة بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية علاقة تأثير عكسي، فكلما ارتفع مستوى الإفصاح ووضوحه وشموليته، كلما انخفضت قدرة الإدارة على ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث تصبح جميع التحركات والتقديرات محكومة بمستوى أعلى من الرقابة والمراجعة، علاوة على ذلك، يساهم الإفصاح التفصيلي في تعزيز النزاهة والمصداقية في التقارير المالية، ويحد من الانتهازية المحاسبية عن طريق كشف أي تحريف محتمل أو تلاعب بالأرقام، كما يرفع من قدرة المستخدمين على اتخاذ قرارات استثمارية واعية ومدروسة. بالتالي، يمكن القول إن الإفصاح عن السياسات المحاسبية ليس مجرد مطلب تنظيمي، بل أداة رقابية داخلية وخارجية تحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية وتعزز الشفافية والثقة في المعلومات المالية المنشورة.

3-3-1 العلاقة بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية:

تسمح المعايير المحاسبية الدولية بدرجة من المرونة في اختيار السياسات المحاسبية بما يتلاءم مع طبيعة نشاط المنشأة وظروف كل صناعة، وهو أمر ضروري لضمان أن تعكس القوائم المالية الواقع الاقتصادي الحقيقي للوحدة الاقتصادية. إلا أن هذه المرونة ذاتها تمثل في الوقت نفسه مدخلاً أساسياً لممارسات المحاسبة الإبداعية، إذ يمكن للإدارة استغلال البدائل المتاحة لاختيار السياسات التي تخدم أهدافها الخاصة[1]. وتزداد خطورة هذا الأمر في حال كان الإفصاح عن السياسات المحاسبية ضعيفاً أو غامضاً، حيث يمكن للإدارة تغيير سياساتها دون أن يلحظ المستخدمون أثر ذلك على الأرباح أو المركز المالي، مما يخلق بيئة خصبة للتلاعب في المعلومات المالية[2].

وفي المقابل، فإن الإفصاح الجيد عن السياسات المحاسبية لا يقتصر دوره على الحد من المحاسبة الإبداعية فحسب، بل يسهم أيضاً في كشفها، من خلال تمكين مستخدمي القوائم المالية – ولاسيما المحللين الماليين – من فهم الأرقام المحاسبية بعمق وتتبع التغيرات في السياسات والتقديرات. على سبيل المثال، إذا قامت شركة بتغيير نسبة المخصص للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مفاجئ دون مبرر اقتصادي واضح (مثل تحسن ملحوظ في تاريخ ديون العملاء)، وقامت بالإفصاح عن ذلك في الهوامش، فإن المحلل سيدرك فوراً أن هناك "إدارة أرباح" حدثت[3].

غير أن المشكلة الحقيقية تظهر عندما يكون الإفصاح شكلياً فقط، إذ قد تلجأ بعض المنشآت إلى استخدام سياسات محاسبية معقدة أو نماذج تقييم متطورة – كالنماذج المستخدمة في قياس القيمة العادلة – وتقوم بالإفصاح عنها بصورة رسمية، إلا أن هذه الإفصاحات قد تخفي وراءها افتراضات غير واقعية أو تقديرات منحازة[4]، وفي هذه الحالة يكون

---

[1] Nobes, C., & Parker, R. (2016). Comparative International Accounting (14th ed.). Harlow: Pearson Education.

[2] الشمري، فهد بن عبد الله. (2015). المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح: المفاهيم والأساليب وآثارها. مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 23، العدد 2.

[3] Dechow, P. M., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences. Journal of Accounting and Economics, 50(2-3), 344-401.

[4] Leuz, C., Nanda, D., & Wysocki, P. D. (2003). Earnings Management and Investor Protection: An International Comparison. Journal of Financial Economics, 69(3), 505-527.

الامتثال لمتطلبات الإفصاح قد تحقق من الناحية الشكلية، إلا أن جودة المعلومات تبقى منخفضة، مما يدل على أن فعالية الإفصاح تعتمد ليس فقط على وجوده، بل على مصداقيته ونزاهة الإدارة التي تقوم به[1].

وقد أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة عكسية بين جودة الإفصاح المحاسبي وممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث توصلت دراسة (سعيدي والعرابي، 2020)[2] أنه من الطبيعي وجود تعارض بين ممارسات المحاسبة الإبداعية وجودة الإفصاح المحاسبي كون أن تلك الممارسات تعمل على طمس الحقائق التي تتعلق بوضع الشركة ومركزها المالي وتجنب الإفصاح عن الأمور المهمة التي يبحث عنها مستخدمي القوائم المالية، كما تعد المحاسبة الإبداعية في مضمونها سلوك غير أخلاقي وتخالف المواثيق المهنية لمهنة المحاسبة؛ حيث تتعدد وتتعقد ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية مما يصعب من إمكانية اكتشافها وقياس أثرها على مضمون تلك القوائم، وإن التوسع في استعمال ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية من شأنه أن ينعكس سلباً على جودة الإفصاح المحاسبي ويجعله محدوداً وغير كافي لإرضاء متطلبات مستخدمي تلك القوائم.

أما دراسة (عطاوي وآخرون، 2022) فقد أوضحت أن الإفصاح المحاسبي والتقارير المالية يشتركان في الهدف الأساسي المتمثل في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المالية من خلال تقديم صورة دقيقة وواضحة عن الأداء المالي والمركز المالي للمنشأة. ويتم إعداد هذه القوائم وفق معايير المحاسبة الدولية لضمان مستوى عالٍ من الشفافية والمصداقية، إذ يسهم الالتزام الصارم بقواعد الإفصاح في تعزيز موثوقية المعلومات، وزيادة ثقة المستثمرين.

كما يشير البحث إلى أن الإفصاح المحاسبي له آثار إيجابية على البيئة التنظيمية الداخلية للمنشأة، من خلال تحسين نظم العمل المحاسبي وتوحيد السياسات والإجراءات الداخلية، وتعزيز قنوات الاتصال مع الأطراف المعنية بالقوائم المالية، مثل المستثمرين والدائنين والمدققين الخارجيين. وفي السياق نفسه، يمثل الإفصاح الجيد أداة فعالة للحد من

[1] الشمري، فهد بن عبد الله. (2015). مرجع سبق ذكره.
[2] سعيدي، فارس، والعرابي، حمزة، 2020، مرجع سبق ذكره، ص. 410.

الممارسات المحاسبية غير السليمة، بما في ذلك المحاسبة الإبداعية، لأنه يزيد من قدرة الأطراف الخارجية على كشف أي محاولات للإدارة للتلاعب بالأرباح أو تغيير السياسات المحاسبية بشكل يضلل مستخدمي القوائم المالية[1].

وأشار (Zeff, 2007) أن الأزمات المالية العالمية، مثل انهيار شركات كبرى كإنرون، وورلدكوم، وفيهلباك، أبرزت الدور المدمر للممارسات المحاسبية الإبداعية المتطرفة، حيث يمكن لهذه الممارسات أن تؤدي إلى إفلاس مؤسسات ضخمة وتسبب ركوداً اقتصادياً واسع النطاق. وأوضح الباحث أن المشكلة في كثير من هذه الحالات لم تكن ناجمة عن غياب الإفصاح عن السياسات المحاسبية، بل كانت تكمن في تعقيد الإفصاح نفسه، إذ تم تصميم السياسات والهياكل المحاسبية بطريقة معقدة للغاية تجعل من الصعب على المدققين الخارجيين والجهات الرقابية وحتى الجهات التشريعية فهم الواقع الاقتصادي الكامن وراء الأرقام المالية، ويعني ذلك أن الإفصاح المحاسبي، إذا لم يكن واضحاً ومفهوماً، قد يفقد قدرته الرقابية، ويصبح شكلياً فقط، بحيث يبدو أن المنشأة تلتزم بالمعايير والإفصاح، في حين يتم في الواقع إخفاء التقديرات والممارسات المحاسبية المتحيزة[2].

وهذا يسلط الضوء على أهمية الشفافية والبساطة في الإفصاح، حيث يجب أن يكون الإفصاح أداة حقيقية لتمكين المستخدمين من تقييم المركز المالي بدقة، وليس مجرد التزام شكلي بالمعايير، كما يؤكد هذا المثال على ضرورة أن يقترن الإفصاح الجيد بمستوى عالٍ من النزاهة والمساءلة في الإدارة، لأن تعقيد الإفصاحات دون وضوح يمكن أن يعزز من فرص استخدام المحاسبة الإبداعية لأغراض تضليلية.

وبين (الشمري، 2015) أن العلاقة بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتقديرات وممارسات المحاسبة الإبداعية هي علاقة عكسية، حيث كلما ارتفعت جودة الإفصاح ووضوحه وتفصيله، تقلصت فرص الإدارة في استخدام الممارسات الإبداعية لتضليل مستخدمي القوائم المالية. ويؤكد الباحث أن المحاسبة الإبداعية لا تقتصر على مجرد التلاعب

---

[1] عطاوي، إلهام، وآخرون، 2022، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية: دراسة حالة مديرية سونلغاز-سيدي بلعباس، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 373-386.

[2] Zeff, S. A. (2007). Some Obstacles to Global Financial Reporting Comparability and Convergence at a High Level of Quality. The British Accounting Review, 39(4), 290-302.

بالأرقام، بل تعكس توجهات الإدارة واستراتيجياتها المالية وسلوكها المهني، ومدى التزامها بأخلاقيات المهنة والمبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة[1].

وبالتالي، فإن الإفصاح المحاسبي الجيد لا يعمل فقط كأداة معلوماتية لتمكين المستثمرين والمحللين من فهم نتائج الأعمال، بل يشكل أيضاً آلية رقابية غير مباشرة للحد من الممارسات الانتهازية للإدارة، حيث يكشف أي تغييرات في السياسات أو التقديرات التي قد تهدف إلى إدارة الأرباح أو تعديل الصورة المالية للمنشأة، ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الإفصاح الواضح والمفصل مؤشرًا على شفافية الإدارة والتزامها بالمساءلة، مما يقلل بشكل كبير من قدرة المحاسبة الإبداعية على التأثير في قرارات مستخدمي القوائم المالية.

بينما أضاف (جعفري، 2017) أن انتشار ممارسات المحاسبة الإبداعية كان من بين العوامل الأساسية التي دفعت مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تعديل معايير المحاسبة التقليدية لتصبح معايير التقارير المالية الدولية، وذلك بهدف تعزيز الشفافية والموثوقية في القوائم المالية وتقليل الانتهاكات المحاسبية. ورغم هذه التعديلات، فإن الباحث يشير إلى أن مكافحة المحاسبة الإبداعية تبقى مهمة معقدة وصعبة، نظراً لتنوع أساليبها وتعقيد التقديرات والسياسات التي تعتمدها الإدارة. ومن هنا، يؤكد جعفري على أهمية استمرار الجهود البحثية والمهنية لكشف هذه الممارسات، ومراقبتها، ثم العمل على الحد من آثارها من خلال الإفصاح الواضح والرقابة الداخلية الفعالة، مما يبرز دور الإفصاح المحاسبي كأداة أساسية لتعزيز المساءلة وتقوية الثقة في المعلومات المالية المنشورة.[2].

وبالنسبة لدراسة (عبد القادر، 2018) فقد بينت أن المساهمين يعتمدون على آليات تعزز الرقابة على المدراء، ومن أهمها الإفصاح المحاسبي، بما يشمل القوائم المالية، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير مدقق الحسابات، ونظراً لأن المدراء مسؤولون عن إعداد القوائم المالية، فإنهم يمتلكون القدرة على زيادة الأرباح أو خفضها من خلال السياسات والأساليب المحاسبية التي تسمح بها المعايير المطبقة. ومع ذلك، فإن تبني المعايير المحاسبية الدولية وتطبيق النظام المحاسبي

[1] الشمري، فهد بن عبد الله. (2015). مرجع سبق ذكره.
[2] جعفري، عمر، 2017، دور معايير التقارير المالية الدولية IAS-IFRS في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون، 1(4), 28-42.

المالي أدى إلى رفع مستوى الإفصاح أمام المساهمين، مما يقلل من قدرة المدراء على اللجوء إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أن القوائم المالية التي تُعد وفق هذه المعايير تكون متوافقة في الشكل والمضمون مع المعايير الدولية، وتحظى بالقبول والاعتراف على المستوى الدولي، ما يعزز مصداقية المعلومات المالية المنشورة. كما أكدت الدراسة أن مبدأ الإفصاح والشفافية، الذي يعد أحد الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة، يلعب دوراً رئيسياً في عرض الصورة الحقيقية للشركة، ويجعل من الصعب على الإدارة التلاعب بالأرقام دون أن يلاحظ المستخدمون. ولزيادة فعالية الإفصاح، تشدد المعايير الدولية على وجوب الإفصاح عن جميع الجوانب المهمة التي تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأهمها السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة، والتي تمثل الأدوات التي قد يستخدمها المدراء في المحاسبة الإبداعية، وبالتالي فإن الإفصاح الجيد يعد أداة فعالة للحد من هذه الممارسات وتعزيز الثقة في القوائم المالية[1].

وفي دراسة (وسيف، وبكيحل، 2023) أشار الباحثان إلى أن اختيار السياسة المحاسبية يؤثر بشكل كبير في تحليل وتفسير البيانات المالية المنشورة، خاصة عند استغلال هذه السياسات لتحقيق أهداف انتهازية. وقد تناولت الدراسة أبرز المجالات التي يمكن أن تُستخدم فيها هذه السياسات للتلاعب بالأرقام[2]:

- سياسة تقييم الأصول، خاصة الأراضي والمباني، حيث قد لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية، ما يؤدي إلى إدراج قيم أعلى أو أقل من القيمة الاقتصادية الحقيقية.
- سياسة الاستهلاك، إذ تتناسب القيمة الدفترية للأصل طرديًا مع عمره الإنتاجي؛ فزيادة مدة الاستهلاك تقلل معدل الاستهلاك السنوي، مما يرفع القيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي، والعكس صحيح.
- طرق تقييم المخزون، مثل FIFO وLIFO، حيث تؤدي كل طريقة إلى أرقام مختلفة لتكلفة المخزون وآثار متفاوتة على تكلفة البضاعة المباعة والأرباح، وقد يستخدم التحول بين الطرق لتحقيق أرباح أكبر خاصة في أوقات ارتفاع الأسعار.

---

[1] عبد القادر، بكيحل، وآخرون، 2018، أهمية الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد 2، 164.

[2] وسيف، حنان، وبكيحل، عبد القادر، 2023، المحاسبة الإبداعية في ظل الإفصاح عن السياسات المحاسبية-دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 6، العدد 1، ص. 274.

- تقييم الشهرة (Goodwill) وطريقة حذفها أو رسملتها في البيانات المالية، ما يؤثر على القيمة السوقية للشهرة ونتائج السنوات المقبلة.
- تصنيف عقود الإيجار بين تشغيلي وتمويلي، حيث قد يتم تسجيل عقود طويلة الأجل على أنها عقود تشغيلية لتجنب متطلبات الاعتراف بعقد تمويلي، مما يؤثر على التزامات الشركة ونتائجها المالية.
- سياسات البحث والتطوير، بما يشمل الرسملة المحتملة لتكاليف التطوير وأثر مصاريف البحث على نتائج الدورة المالية، إذ تؤثر مصاريف البحث مباشرة على الربح، بينما يكون لمصاريف التطوير أثر على جدول النتائج والأرصدة الوسيطية، وبالتالي على النتائج النهائية للدورة.

وتوضح الدراسة أن هذه السياسات، إذا لم يتم الإفصاح عنها بوضوح، توفر فرصاً واسعة لممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث يمكن للإدارة التأثير على الأرباح والمركز المالي بشكل متعمد، مما يزيد من أهمية الإفصاح الشامل والشفاف لتمكين المستخدمين من فهم أثر السياسات المحاسبية على الأداء المالي للشركة.

وفي دراسة (مشهد، 2012) أشار الباحث إلى أن القواعد المحاسبية غالبًا ما تمنح المنشآت مرونة في اختيار السياسات المحاسبية بما يساعدها على أداء مهامها التشغيلية والمالية، فعلى سبيل المثال، يمكن تعديل طرق احتساب اهتلاك الأصول بما يؤدي إلى زيادة أو خفض القيمة الدفترية للأصول، كما يمكن تقييم الأسهم بعدة طرق تؤدي إلى اختلاف قيمتها، وهو ما ينعكس مباشرة على نتائج القوائم المالية وحجم الأصول المتداولة وغير المتداولة. ويؤكد الباحث أن تغيير السياسات المحاسبية أو الاستمرار في تطبيقها بنفس الطريقة على مدى سنوات متعددة يعد أحد أدوات المحاسبة الإبداعية، إذ يمكن اكتشاف السنة التي تم فيها تعديل السياسات بسهولة، بينما يكون تقدير أثر هذه التغييرات على النتائج المالية للشركة أكثر صعوبة وتعقيداً، مما يعكس تحدياً في التحليل المالي ويبرز أهمية الإفصاح الواضح عن السياسات المحاسبية لتوضيح أثرها على الأداء المالي[1].

[1] مشيد، محمد. (2012). الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية. دراسات اقتصادية, 6(3), 338-345.

بناءً على ما سبق، يتضح أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يمثل أداة رئيسية في الحد من المحاسبة الإبداعية وتعزيز الشفافية والمصداقية في القوائم المالية. فكلما كان الإفصاح أكثر وضوحاً وتفصيلاً، انخفضت قدرة الإدارة على ممارسة الانتهازية المحاسبية، وزادت فعالية الرقابة الداخلية والخارجية، وتحسنت قدرة المستخدمين على اتخاذ قرارات استثمارية واعية، وتؤكد الدراسات الحديثة والكلاسيكية على أن الإفصاح ليس مجرد التزام تنظيمي، بل يمثل آلية رقابية واستباقية للحد من التلاعب بالمعلومات المالية، ويعكس مدى التزام الإدارة بالحوكمة الرشيدة وأخلاقيات المهنة.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

مقدمة:

في هذا الفصل، يتم التطرق إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث يشمل الإجراءات التي تم اتباعها من أجل التحقق من صحة الفرضيات الموضوعة والوصول إلى النتائج. ويقوم هذا الفصل على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمجتمع الدراسة وعينتها، ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بما يتيح الربط بين الإطار النظري والتطبيقي للدراسة.

وقد تم عرض خصائص مجتمع الدراسة وعينة البحث وإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة للتحقق من صحة الفرضيات البحثية، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، كما تضمن الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها، مع تفسيرها، وتقديم التوصيات. ويتناول هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

منهجية الدراسة

يتناول هذا المبحث تحديد مجتمع الدراسة التطبيقي والمتمثل في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مع عرض خصائصه العامة، كما يوضح المبحث الأساليب المتبعة في جمع البيانات، والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجتها لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فروضها. وتم تقسيم هذا المبحث إلى:

4-1-1: مجتمع وعينة الدراسة.

4-1-2: مصادر جمع البيانات.

4-1-3: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

4-1-1: مجتمع وعينة الدراسة:

تشكل مجتمع البحث من شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية DSE في سورية والبالغ عددها وفق موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية SCFMS (21) شركة مساهمة عامة مدرجة، وقد تم اختيار عينة دراسة تمثل جميع شركات القطاع المالي المدرجة حسب توافر البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية والتي نشرت تقاريرها المالية على موقع سوق دمشق للأوراق المالية ولمدة خمس سنوات، عن الفترة الممتدة من عام 2019م حتى 2023م، شريطة توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية طيلة فترة الدراسة من سنة 2019م إلى سنة 2023م.

وكانت العينة المكونة من القطاع المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بواقع (17) شركة، حيث جرى استثناء 4 من البنوك الإسلامية لأن البنوك الإسلامية تلتزم بمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعداد تقاريرها المالية؛ وبالتالي شملت العينة 11 مصرفاً و6 شركات تأمين مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويظهر الجدول الآتي رقم (1) عينة الدراسة موزعة بين القطاعين:

الجدول رقم (1) توزع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في العينة:

	القطاع	العدد	النسبة
1	المصارف	11	%65
2	التأمين	6	%35
	المجموع	17	%100

المصدر: موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية

وفيما يلي الجدول رقم (2) الذي يشمل الشركات عينة الدراسة:

الجدول رقم (2) الشركات عينة الدراسة:

	الشركة	الرمز	القطاع	تاريخ الإدراج
1	بنك الائتمان الأهلي	BASY	مصارف	05/03/2009
2	بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	مصارف	02/02/2009
3	بنك سورية والمهجر	BSO	مصارف	05/03/2009
4	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	مصارف	31/03/2009
5	بنك قطر الوطني- سورية	QNBS	مصارف	08/04/2010
6	بنك الشرق	SHRQ	مصارف	19/12/2010
7	مصرف فرنسبنك-سورية	FSBS	مصارف	05/01/2011
8	البنك العربي- سورية	ARBS	مصارف	01/03/2009
9	شهبا بنك	BBS	مصارف	17/11/2009
10	بنك الأردن- سورية	BOJS	مصارف	22/06/2010
11	بنك سورية والخليج	SGB	مصارف	15/08/2010
12	السورية الدولية للتأمين-أروب	AROP	تأمين	22/04/2010
13	الشركة السورية الوطنية للتأمين	NIC	تأمين	02/06/2010
14	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	ATI	تأمين	22/08/2010
15	الشركة المتحدة للتأمين	UIC	تأمين	02/07/2009
16	الاتحاد التعاوني للتأمين	SAIC	تأمين	22-08-2011
17	الشركة السورية الكويتية للتأمين	SKIC	تأمين	2012-05-28

المصدر: موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية

4-1-2: مصادر جمع البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة التطبيقية المتعلقة بكل من المتغير المستقل والمتغير التابع من القوائم المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة المدرجة ضمن عينة الدراسة، وذلك عن الفترة الممتدة من عام 2019 وحتى عام 2023، وقد جرى الحصول على هذه البيانات من خلال المصادر الرسمية المتمثلة بموقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وموقع سوق دمشق للأوراق المالية.

4-1-3: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على برنامج SPSS في تحليل البيانات التي جُمعت، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب والمقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية بما يتناسب مع طبيعة متغيرات الدراسة ويخدم أهدافها في الوصول إلى النتائج المرجوة، وقد شملت أهم هذه المقاييس والاختبارات ما يلي:

1- مقاييس النزعة المركزية: حيث تم استخدام الوسط الحسابي باعتباره المقياس الأكثر شيوعاً في تمثيل القيم.

2- مقاييس التشتت: تم استخدام الانحراف المعياري، لكونه من أكثر المقاييس استخدامًا وملاءمة في مختلف الحالات، حيث جرى حسابه لجميع متغيرات الدراسة.

3- اختبار T لعينة واحدة (One sample T-test): يقوم على مقارنة المتوسط المحسوب مع المتوسط الافتراضي للمجتمع لاختبار المتغيرات لدى عينة البحث.

4- اختبار T لعينتين مستقلتين (Independent samples T-Test): لقياس الفرق المعنوي بين متوسط عينتين مستقلتين لاختبار الفروق في المتغيرات بين قطاعي المصارف والتأمين.

5- اختبار الانحدار المتعدد (Multiple linear Regression): تم استخدام الانحدار المتعدد بهدف اختبار بعض فرضيات الدراسة، واختبار مدى تأثير المتغير المستقل بوجود المتغيرات الضابطة على المتغير التابع، حيث إنَّ كل تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل سيؤدي إلى تغير بمقدار قيمة معلمة الانحدار في المتغير التابع.

المبحث الثاني:

اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

يتناول هذا المبحث الجانب التحليلي من الدراسة التطبيقية، حيث يتم فيه وصف وقياس متغيرات الدراسة وفق المنهجية الموضوعة، وذلك من خلال استعراض المؤشرات والنماذج المستخدمة في القياس، وبيان الأساليب المتبعة في تحديد كل متغير، كما يتضمن هذا المبحث تقديم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بهدف تكوين صورة واضحة عن طبيعة البيانات ومدى تباينها، وهو ما يساعد في فهم خصائص المجتمع والعينة محل الدراسة.

ويشمل المبحث كذلك اختبار الفرضيات البحثية الموضوعة مسبقاً، وعرض النتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق الاختبارات الإحصائية، ومناقشتها في ضوء أهداف الدراسة وفروضها النظرية.

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى:

4-2-1: متغيرات الدراسة وقياسها.

4-2-2: الإحصاءات الوصفية.

4-2-3: اختبار الفرضيات.

4-2-1: متغيرات الدراسة وقياسها:

بناء على طبيعة مشكلة البحث وفرضياته، تتمثل متغيرات الدراسة في مجموعة من المتغيرات التي تدرس أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية، وقد حددت المتغيرات بـ:

4-2-1-1 المتغير المستقل:

الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية، تم قياسه من خلال بناء مؤشر للإفصاح عن السياسات المحاسبية اعتماداً على معايير إعداد التقارير المالية الدولية، حيث تكون مؤشر الإفصاح من 103 بنود تم اختيارها من معايير إعداد التقارير المالية الدولية والتي يمكن تطبيقها في شركات العينة وتتناسب مع القطاعات في هذه الشركات، ويبين الجدول التالي مؤشر الإفصاح الذي تم الاعتماد عليه في قياس الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية:

الجدول رقم (3): مؤشر الإفصاح عن السياسات المحاسبية

معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم 7 الأدوات المالية:		
1	سياسة الاعتراف الأولي بالموجودات المالية	
2	قياس الموجودات المالية	
3	قياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
4	طبيعة الأصول المالية التي عينتها المنشأة على أنها مقيسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
5	قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
6	إعادة التصنيف عند تغيير نموذج الأعمال	
7	تدني قيمة الموجودات المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	
8	تقييم تدني الموجودات المالية ائتمانياً	

9	تحديد التخلف عن السداد	
10	معالجة الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان	
11	معالجة تعديل الموجودات المالية عند اعادة التفاوض على الشروط التعاقدية	
12	إلغاء الاعتراف بالأصل المالي	
13	شطب القروض وأوراق الدين	
14	تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية	
15	سياسة الاعتراف بأدوات حقوق الملكية	
16	تصنيف الأدوات المركبة وقياس القيمة العادلة لها	
17	طبيعة الالتزامات المالية التي عينتها المنشأة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
18	تصنيف وقياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
19	تحديد الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة	
20	تقاص الموجودات والمطلوبات المالية	
21	سياسة إثبات الأدوات المالية المشتقة	
22	قياس عقود الضمان المالي	
23	شروط اعتبار المشتقات كأداة تحوط	
24	قياس القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في الأرباح والخسائر	
25	تحوطات التدفق النقدي	
26	تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية	
27	قياس القروض والتسليفات	
28	سياسة إثبات صافي إيرادات الفوائد	
29	معالجة صافي أرباح محفظة الأوراق المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	
30	تقييم نموذج الأعمال	
31	سياسة تحديد القيم العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق	
32	سياسة تحديد صافي المكاسب أو صافي الخسائر من كل صنف للأدوات المالية	

33	الاجتهادات التي مارستها الإدارة أثناء تطبيق هذه السياسات المحاسبية، والتي كان لها الأثر الأكبر على المبالغ المثبتة في القوائم المالية	
معيار IFRS 15 الإيرادات من العقود مع العملاء		
34	السياسة المتبعة للاعتراف بالإيراد	
35	معايير تحديد التزامات الأداء	
36	معايير تحديد سعر البيع الإفرادي لكل التزام أداء على حدة،	
37	معايير توزيع إجمالي سعر المعاملة على جميع التزامات الأداء	
38	معايير تحديد توقيت الوفاء بكل التزام أداء.	
39	السياسة المتبعة في الاعتراف بتكاليف الحصول على العقد أو تنفيذه.	
المعيار IFRS 16 عقود الإيجار		
40	تقييم عقود الإيجار	
41	الاعتراف بحق استخدام أصل الإيجار بتاريخ بداية الإيجار	
42	القياس الأولي لحق استخدام الأصل	
43	قياس استهلاك حق استخدام الأصل حتى نهاية مدة الإيجار	
44	الاعتراف بالتزام الإيجار بتاريخ بداية الإيجار	
45	قياس التزامات الإيجار	
46	إعادة تقييم التزامات الإيجار بالتكلفة المطفأة	
47	قياس عقود الإيجار والإيجارات القصيرة الأجل للأصول المنخفضة القيمة	
معيار IAS 16 الممتلكات والمصانع والمعدات		
48	أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي المبلغ الدفتري	
49	طرق الإهلاك المستخدمة	
50	سياسة مراجعة الأصول للتحقق من وجود مؤشرات انخفاض قيمة، والسياسة المتبعة للاعتراف بخسائر الانخفاض	
51	السياسة المتبعة للاعتراف بالممتلكات والمصانع والمعدات وإلغاء الاعتراف بها	
52	السياسة المتبعة عند استبعاد أصل من الميزانية	

معيار IAS 21 تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية		
53	الإفصاح عن العملة الوظيفية وسبب استخدام عملة عرض مختلفة.	
54	سياسة تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية	
55	سياسة تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية	
معيار IAS 38 الأصول غير الملموسة		
56	ما إذا كانت الأعمار الإنتاجية غير محدودة أو محدودة، وإذا كانت محدودة، فإنها تفصح عن الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاستنفاد المستخدمة	
57	طرق الاستنفاد المستخدمة للأصول غير الملموسة ذات الأعمال الإنتاجية المحدودة؛	
58	سياسة الاعتراف الأولي بالأصول غير الملموسة	
59	سياسة القياس بعد الاعتراف الأولي بالأصول غير الملموسة	
60	الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع أو المدرجة ضمن مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع	
61	السياسة المتبعة لمراجعة الأصول لاختبار وجود انخفاض في القيمة والاعتراف بخسائر الانخفاض	
62	سياسة معالجة تكاليف البحث والتطوير	
المعيار IAS 23 تكاليف الاقتراض		
63	سياسة تحديد تكاليف الاقتراض المرسملة خلال الفترة	
64	تحديد معدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.	
65	سياسة تحديد الأصل المؤهل للرسملة	
66	تحديد توقيت بدء وايقاف الرسملة	
المعيار IAS 36 انخفاض قيمة الأصول		
67	سياسة مراجعة مؤشرات وجود انخفاض القيمة	
68	سياسة تحديد قيمة الاسترداد	
69	سياسة تحديد وحدات توليد النقد	
70	السياسة المتبعة في الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة وعكس هذه الخسائر	

المعيار IAS 37 المخصصات والالتزامات المحتملة		
71	سياسة الاعتراف بالمخصصات والالتزامات المحتملة والطارئة	
72	سياسة قياس المخصصات المعترف بها	
73	سياسة الاعتراف بالتغيرات في المخصصات	
المعيار IFRS 5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقفة		
74	سياسة المنشأة في تصنيف الأصل كمحتفظ به لغرض البيع	
75	السياسة المتبعة في قياس الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع	
76	السياسة المتبعة لتسجيل العمليات المتوقفة	
77	السياسة المتبعة عند التوقف عن تصنيف أصل كمحتفظ به لغرض البيع	
المعيار IFRS 13 القيمة العادلة		
78	سياسة المنشاة عند قياس القيمة العادلة وأساليب التقييم المستخدمة	
79	سياسة تصنيف قياس القيمة العادلة ضمن مستويات التسلسل الهرمي الثلاثة	
80	سياسة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة	
معيار IFRS 8 القطاعات التشغيلية		
81	الأساس المستخدم لتحديد القطاعات التشغيلية	
82	المعايير المستخدمة لتجميع القطاعات المتشابهة	
83	السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد معلومات القطاعات	
84	الأساس الذي يتم عليه احتساب الأسعار بين القطاعات المختلفة داخل المنشأة	
معيار IAS 40 العقارات الاستثمارية		
85	سياسة الاعتراف بالعقار الاستثماري	
86	السياسة المتبعة عند القياس بعد الاعتراف الأولي نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة	
87	الأساليب والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تحديد القيمة العادلة عند اختيار نموذج القيمة العادلة	
88	السياسات المتبعة عند تحويل العقارات الاستثمارية إلى أو من فئة أخرى من الأصول	
89	أسلوب الإهلاك المستخدم عند اختيار نموذج التكلفة	

90	السياسة المتعلقة بانخفاض القيمة عند اختيار نموذج التكلفة	
معيار IAS 12 ضرائب الدخل		
91	السياسة المتبعة لاحتساب الضريبة الجارية	
92	أساس الاعتراف بالضريبة المؤجلة	
93	أساس قياس الضريبة الجارية والمؤجلة	
94	سياسة تسوية الضرائب المؤجلة	
المعيار IFRS 4 عقود التأمين (للتأمين)		
95	سياسة تصنيف عقود التأمين	
96	المعالجة المحاسبية لعقود التأمين	
97	السياسة المتبعة لتحديد المخاطر المرتبطة بعقود التأمين	
98	سياسة الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن عقود التأمين، سواء كانت تلك الإيرادات تخص الأقساط المدفوعة أو الفوائد المحققة على المدفوعات المستقبلية.	
99	القياس الأولي عند إصدار عقد التأمين	
100	القياس اللاحق بعد إصدار عقد التأمين	
101	السياسات المحاسبية لأي تعديلات أو تغيرات في عقود التأمين	
102	الطرق المستخدمة لحساب الاحتياطيات الفنية المتعلقة بعقود التأمين	
103	كيفية إدارة المخاطر المتعلقة بعقود التأمين، بما في ذلك السياسات المتبعة للحد من التعرض لهذه المخاطر	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على معايير إعداد التقارير المالية الدولية

وبناء على مؤشر الإفصاح السابق، تم أخذ التقارير المالية لقطاعي المصارف والتأمين المتمثلة في 11 مصرف مدرج في سوق دمشق للأوراق المالية و6 شركات تأمين مدرجة لسلسلة زمنية من عام 2019 حتى عام 2023، وتم رصد البنود المفصح عنها وغير المفصح عنها لبنود المؤشر، حيث يأخذ البند قيمة (1) في حال الإفصاح عنه، ويأخذ قيمة (0) في حال عدم الإفصاح، ومن ثم تم حساب نسب الإفصاح لكل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة وفقاً لمؤشر الإفصاح الذي تم بناءه في الخطوة السابقة وفق النسبة التالية:

$$\text{نسبة الإفصاح عن السياسات المحاسبية} = \frac{\text{عدد البنود المفصح عنها}}{\text{إجمالي عدد البنود وفق مؤشر الإفصاح المقترح}}$$

ويبين الجدول التالي نسبة الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية لكل شركة من شركات العينة خلال الفترة من عام 2019 وحتى عام 2023:

الجدول رقم (4) نسبة الإفصاح عن السياسات لكل سنة خلال الفترة

السنة	الشركة	نسبة الإفصاح عن السياسات لكل سنة
2023	بيمو	0.71591
2023	سورية والمهجر	0.6591
2023	الدولي للتجارة والتمويل	0.6364
2023	البنك العربي	0.6023
2023	الائتمان الأهلي	0.6250
2023	بيبلوس	0.6250
2023	فرنسبنك	0.6364
2023	الشرق	0.5114
2023	الأردن	0.6364
2023	قطر	0.6591
2023	سورية والخليج	0.6705
2022	بيمو	0.71591
2022	سورية والمهجر	0.6591
2022	الدولي للتجارة والتمويل	0.6250
2022	البنك العربي	0.6136
2022	الائتمان الأهلي	0.6250
2022	بيبلوس	0.6250
2022	فرنسبنك	0.6364
2022	الشرق	0.5114
2022	الأردن	0.6364
2022	قطر	0.6591
2022	سورية والخليج	0.6705
2021	بيمو	0.71591
2021	سورية والمهجر	0.6591
2021	الدولي للتجارة والتمويل	0.6250
2021	البنك العربي	0.6136
2021	الائتمان الأهلي	0.6250

2021	بيبلوس	0.6250
2021	فرنسبنك	0.6364
2021	الشرق	0.5114
2021	الأردن	0.6818
2021	قطر	0.6591
2021	سورية والخليج	0.6705
2020	بيمو	0.71591
2020	سورية والمهجر	0.6705
2020	الدولي للتجارة والتمويل	0.6250
2020	البنك العربي	0.6136
2020	الائتمان الأهلي	0.6250
2020	بيبلوس	0.6250
2020	فرنسبنك	0.6364
2020	الشرق	0.5114
2020	الأردن	0.6818
2020	قطر	0.6591
2020	سورية والخليج	0.6705
2019	بيمو	0.72727
2019	سورية والمهجر	0.6705
2019	الدولي للتجارة والتمويل	0.6818
2019	البنك العربي	0.6136
2019	الائتمان الأهلي	0.6250
2019	بيبلوس	0.6250
2019	فرنسبنك	0.6364
2019	الشرق	0.5682
2019	الأردن	0.6250
2019	قطر	0.6591
2019	سورية والخليج	0.5682
2023	المتحدة للتأمين	0.34021
2023	آروب	0.36082
2023	الكويتية	0.32990
2023	الاتحاد التعاوني	0.32990
2023	الوطنية	0.31959
2023	العقيلة	0.40206
2022	المتحدة للتأمين	0.32990
2022	آروب	0.36082
2022	الكويتية	0.32990
2022	الاتحاد التعاوني	0.32990
2022	الوطنية	0.31959
2022	العقيلة	0.40206

2021	المتحدة للتأمين	0.32990
2021	آروب	0.36082
2021	الكويتية	0.32990
2021	الاتحاد التعاوني	0.32990
2021	الوطنية	0.31959
2021	العقيلة	0.38144
2020	المتحدة للتأمين	0.32990
2020	آروب	0.36082
2020	الكويتية	0.32990
2020	الاتحاد التعاوني	0.32990
2020	الوطنية	0.31959
2020	العقيلة	0.40206
2019	المتحدة للتأمين	0.32990
2019	آروب	0.36082
2019	الكويتية	0.32990
2019	الاتحاد التعاوني	0.34021
2019	الوطنية	0.31959
2019	العقيلة	0.40206

المصدر: إعداد الباحثة

أما الجدول التالي فيبين متوسط نسبة الإفصاح عن السياسات المحاسبية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (5) متوسط نسبة الإفصاح عن السياسات المحاسبية خلال الفترة

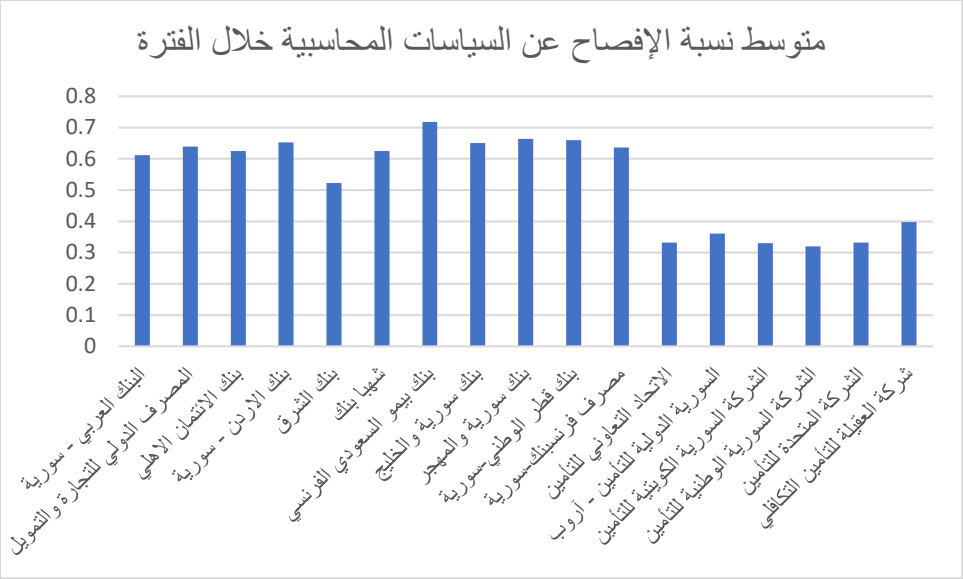
اسم الشركة	متوسط نسبة الإفصاح عن السياسات المحاسبية خلال الفترة
البنك العربي – سورية	0.611363636
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.638636364
بنك الائتمان الاهلي	0.625
بنك الاردن – سورية	0.652272727
بنك الشرق	0.522727273
شهبا بنك	0.625
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.718181818
بنك سورية والخليج	0.65

بنك سورية والمهجر	0.663636364
بنك قطر الوطني–سورية	0.659090909
مصرف فرنسبنك–سورية	0.636363636
الاتحاد التعاوني للتأمين	0.331958763
السورية الدولية للتأمين – آروب	0.360824742
الشركة السورية الكويتية للتأمين	0.329896907
الشركة السورية الوطنية للتأمين	0.319587629
الشركة المتحدة للتأمين	0.331958763
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	0.397938144

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير المالية المنشورة لشركات العينة

نلاحظ من الجدول السابق أن نسب الإفصاح عن السياسات المحاسبية كانت متفاوتة بين شركات العينة، وأن قطاع المصارف كان لديه إفصاح عن السياسات المحاسبية بشكل أكبر مقارنة بقطاع التأمين، وقد كانت أعلى نسبة إفصاح عن السياسات المحاسبية في قطاع المصارف من قبل بنك بيمو السعودي الفرنسي حيث بلغت نسبة الإفصاح 71%، يليه بنك سورية والمهجر حيث بلغت نسبة الإفصاح 66%، بينما بلغت نسبة الإفصاح عن السياسات المحاسبية من قبل بنك قطر الوطني 65.9%، أما بنك الشرق فكان له أقل نسبة إفصاح في قطاع المصارف حيث بلغت 52%، أما أعلى نسبة إفصاح عن السياسات في قطاع التأمين فكانت لشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة 40%، يليها الشركة السورية الدولية للتأمين–آروب بنسبة 36%، أما أقل نسبة إفصاح عن السياسات فكانت للشركة السورية الوطنية للتأمين، كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (3):



المصدر إعداد الباحثة

4-2-1-2 المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في ممارسات المحاسبة الإبداعية ولقياس مدى ممارسة شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للمحاسبة الإبداعية في تقاريرها المالية، قمنا بقياس كل من إدارة الأرباح وتمهيد الدخل باعتبارها أشكالاً للمحاسبة الإبداعية، حيث اقتصرت الدراسة على شكلين رئيسيين للمحاسبة الإبداعية هما إدارة الأرباح وتمهيد الدخل لأنها الأكثر شيوعاً في الأدبيات المحاسبية، وقابليتها للقياس الكمي والإحصائي وتوفر نماذج لقياسهما، كما في التالي:

- **إدارة الأرباح:**

تم حساب القيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري كمؤشر لإدارة الأرباح والذي تم تقديره من خلال نموذج كوثري لتقدير الاستحقاقات الاختيارية، حيث يقوم هذا النموذج بتقدير الاستحقاق الاختياري من خلال حساب الاستحقاق الكلي، ثم حساب الاستحقاق غير الاختياري للوصول إلى الاستحقاق الاختياري:

7- حساب الاستحقاقات الكلية:

تم حساب الاستحقاقات الكلية من خلال طرح صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركة من صافي الدخل التشغيلي للشركة نفسها لعينة الدراسة خلال الفترة من 2019 وحتى 2023 كما يلي:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: الاستحقاقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$NI_{i,t}$: صافي الدخل للشركة i خلال الفترة t.

$CFO_{i,t}$: صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة i خلال الفترة t.

ويبين الجدول التالي الاستحقاقات الكلية لعينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة:

الجدول رقم (6) الاستحقاقات الكلية لعينة الدراسة خلال الفترة

	2019	2020	2021	2022	2023
البنك العربي - سورية	9,614,884,119-	23,788,154,363-	21,359,479,041-	38,870,067,011-	594,660,692,741
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	5,192,298,717-	35,763,551,614-	109,413,360,452	180,395,840,138	477,392,470,529
بنك الائتمان الاهلي - عودة	5,201,752,939-	22,812,609,665-	34,345,606,680-	47,531,209,672	374,178,081,653
بنك الاردن - سورية	2,315,360,638	12,363,511,647-	93,601,111,560-	12,095,055,484	258,722,166,157-
بنك الشرق	6,781,302,231-	101,926,966,593-	11,665,443,270-	1,429,737,352	32,631,005,346-
بنك بيبلوس	424,939,273	33,582,702,473-	37,060,148,021-	31,582,640,276	515,390,417,973
بنك بيمو السعودي الفرنسي	25,222,009,170-	156,317,852,395-	95,176,396,365-	26,553,603,341	559,869,751,110
بنك سورية والخليج	640,488,987	21,196,730,695	603,740,255-	40,884,611,157-	4,087,787,226
بنك سورية والمهجر	31,146,130,888	32,107,027,718-	11,451,264,860	11,664,877,644	133,856,085,107

بنك قطر الوطني	9,934,243,257	7,571,278,534	235,726,622,350	88,822,562,364	1,538,617,510,570
فرنسبك	1,943,242,116-	8,533,729,623	23,852,293,970-	83,498,220,781	495,285,006,648
الاتحاد التعاوني للتأمين	179,965,496-	1,007,701,320	4,368,709-	657,171,968-	1,774,607,419
السورية الدولية للتأمين - آروب	50,926,636-	147,023,441-	972,882,083-	584,106,320-	605,112,140-
الشركة السورية الكويتية للتأمين	25,420,895-	4,447,347,341	6,341,428,322	2,303,564,830	50,608,964,011
الشركة السورية الوطنية للتأمين	90,190,115	1,593,078,665	3,567,873,567	1,939,872,454	22,801,531,722
الشركة المتحدة للتأمين	226,608,942-	1,862,998,236	434,109,964	843,244,716	32,916,779,369
العقيلة للتأمين	1,588,141,439	4,397,192,454-	4,309,052,239	1,091,249,563	11,114,289,294

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير المالية المنشورة لشركات العينة

8- تقدير معالم النموذج:

تم تقدير معالم النموذج لشركات العينة خلال فترة الدراسة ولكل سنة على حدى باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد لنموذج (Kothari, 2005)، لحساب الاستحقاق غير الاختياري من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1\left(\frac{1}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_2\left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_3\left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_4 ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: الاستحقاقات الكلية للشركة i للفترة t.

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة i في الفترة t−1.

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة i للفترة t.

$\Delta AR_{i,t}$: التغير في حسابات الزبائن للشركة i للفترة t.

$PPE_{i,t}$: إجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات للشركة i في الفترة t.

$ROA_{i,t-1}$: العائد على الأصول للشركة i في الفترة t−1.

$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$: الاستحقاقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة i خلال الفترة t.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي

وفقاً للمعادلة أعلاه تم حساب قيم المعاملات لنموذج إدارة الأرباح لكل سنة على حدى:

الجدول رقم (7) معاملات نموذج إدارة الأرباح

	a0	a1	a2	a3	a4
2023	-0.880	-342823982.089	0.546	-1.518	5.366
2022	0.084	-179938374.950	0.076	-0.646	0.448
2021	-0.349	1720451198.666	-0.047	-0.604	2.091
2020	-0.706	1812796495.458	-0.774	0.815	1.597
2019	-0.017	329867606.801	-0.261	-0.427	0.831

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات SPSS

9- حساب الاستحقاق غير الاختياري:

تم تقدير الاستحقاق الاختياري لكل شركة من خلال استخدام معاملات النموذج المقدرة في الخطوة السابقة وتعويضها في المعادلة، حيث يمثل الاستحقاق غير الاختياري الاستحقاقات غير الاختيارية إلى إجمالي الأصول للفترة السابقة:

$$\frac{NDA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1\left(\frac{1}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_2\left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_3\left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + \alpha_4 ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث إن:

$NDA_{i,t}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة i خلال الفترة t.

ويمثل الجدول التالي الاستحقاق غير الاختياري خلال الفترة من 2019 حتى 2023 لشركات العينة كالتالي:

الجدول رقم (8): الاستحقاق غير الاختياري خلال الفترة

	2019	2020	2021	2022	2023
البنك العربي - سورية	0.029419-	0.160540-	0.171108-	0.132229-	1.268727
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.026661	0.517968-	0.154109-	0.014095	0.305419
بنك الائتمان الاهلي - عودة	0.024127	0.442311-	0.056553	0.015984	0.770084
بنك الاردن - سورية	0.000338-	0.110203-	0.060980-	0.001029-	0.149073
بنك الشرق	0.007648-	0.423742-	0.007163-	0.004905	0.869966
بنك بيبلوس	0.006873	0.273311-	0.164348	0.012717	1.480743
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.012525-	0.620034-	0.191738-	0.013832-	0.106032
بنك سورية والخليج	0.021343-	0.400022	0.124179-	0.010848-	0.073987-
بنك سورية والمهجر	0.018467-	0.511240-	0.113754-	0.005444-	0.284355
بنك قطر الوطني	0.006937	0.068642	0.430067	0.051032	2.035743
فرنسبك	0.020676-	0.268611-	0.139136-	0.010050-	0.454508
الاتحاد التعاوني للتأمين	0.079453-	0.532865	0.021500-	0.202439-	0.101801
السورية الدولية للتأمين - آروب	0.025224	0.104501-	0.116007	0.026605-	0.236292
الشركة السورية الكويتية للتأمين	0.038252-	0.486977	0.398570	0.007087-	1.691327
الشركة السورية الوطنية للتأمين	0.060784	0.090644	0.276559	0.017967-	1.791762
الشركة المتحدة للتأمين	0.036145-	0.357419	0.141046	0.011905	0.971346

العقيلة للتأمين	0.156459	0.156086-	0.183103-	0.062932-	0.013302-

المصدر إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات SPSS

10- حساب الاستحقاق الاختياري:

تم حساب الاستحقاق الاختياري من خلال طرح الاستحقاق غير الاختياري من الاستحقاقات الكلية خلال فترة الدراسة، حيث يمثل الاستحقاق الاختياري الاستحقاقات الاختيارية إلى إجمالي أصول الشركة لسنة السابقة، وفق المعادلة التالية:

$$\frac{DA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} - \frac{NDA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$$

حيث أن:

$DA_{i,t}$ الاستحقاقات الاختيارية للشركة i خلال الفترة t.

$TA_{i,t}$: الاستحقاقات الكلية للشركة i للفترة t.

$NDA_{i,t}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة i خلال الفترة t.

$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$: الاستحقاقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة i خلال الفترة t.

$\frac{DA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$: الاستحقاقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i خلال الفترة t.

$\frac{NDA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$: الاستحقاقات غير الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i خلال الفترة t.

ويبين الجدول التالي نتيجة تطبيق المعادلة السابقة:

الجدول رقم (9) الاستحقاق الاختياري لشركات العينة خلال الفترة

	2019	2020	2021	2022	2023

البنك العربي - سورية	0.11646-	0.24071-	0.03295	0.00148-	0.34912
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.05997-	0.31427	0.48156	0.27969	0.42393
بنك الائتمان الاهلي - عودة	0.06729-	0.25499	0.19583-	0.10894	0.04480
بنك الاردن - سورية	0.07399	0.26190-	1.05236-	0.05039	0.88708-
بنك الشرق	0.09375-	0.82008-	0.07681-	0.00153	1.01896-
بنك بيبلوس	0.00170-	0.09496-	0.36690-	0.09008	0.01973-
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.07005-	0.13385	0.04651	0.03152	0.18923
بنك سورية والخليج	0.03482	0.00112	0.12171	0.04415-	0.07802
بنك سورية والمهجر	0.20147	0.27906	0.15180	0.02975	0.04628-
بنك قطر الوطني	0.09040	0.00047-	0.39314	0.10295	0.11745
فرنسبك	0.00431	0.33287	0.04881	0.19444	0.58485
الاتحاد التعاوني للتأمين	0.01194	0.12060-	0.02050	0.10586	0.09611
السورية الدولية للتأمين - آروب	0.03618-	0.07379	0.27214-	0.02851-	0.27604-
الشركة السورية الكويتية للتأمين	0.03385	0.31292	0.15449	0.10643	0.06817-
الشركة السورية الوطنية للتأمين	0.04508-	0.18379	0.13127	0.18322	0.01791
الشركة المتحدة للتأمين	0.00958-	0.00414-	0.09419-	0.03123	0.08034
العقيلة للتأمين	0.04930	0.34380-	0.47549	0.10869	0.33447

المصدر إعداد الباحثة

تعد الشركة ممارسة لإدارة الأرباح كلما ابتعدت قيمة الاستحقاق الاختياري عن الصفر سواء بالموجب أم بالسالب، وتعد الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة استحقاقها الاختياري تساوي الصفر، أي أن زيادة قيمة الاستحقاق الاختياري تؤدي لزيادة ممارسات إدارة الأرباح.

وتكون قيمة الاستحقاق الاختياري موجبة عندما تكون الشركة ممارسة لإدارة الأرباح من خلال زيادة الأرباح بشكل متعمد، بينما تكون سالبة عندما تكون الشركة متجهة إلى ممارسة إدارة الأرياح من خلال تخفيض لأرباحها.

وقد أظهرت نتائج تطبيق نموذج كوثري في الجدول السابق أن قيم الاستحقاق الاختياري مغايرة للصفر وبالاتجاهين صعوداً وهبوطاً، أي أن كافة شركات القطاع المالي عينة الدراسة (المصارف والتأمين) مارست إدارة الأرباح إما بالقيمة السالبة أو بالقيمة الموجبة حيث أن الاستحقاق الاختياري كما في الجدول غير مساوي للصفر، كما أن أغلب القيم كانت موجبة ما يعني أن الشركات كانت تتجه لزيادة أرباحها بدلاً من تخفيضها.

ويعزى ذلك إلى أن أغلب إدارات الشركات تسعى من خلال إدارة الارباح ذات الطبيعة التصاعدية إلى تحسين وإظهار أداء مالي قوي، ومحاولة لرفع قيمة السهم في السوق المالي، أو تحقيق أهدافها في المكافآت والحوافز، أو بغرض الحصول على التمويل بأفضل الشروط.

ونلاحظ من الجدول السابق أن أقل قيمة للاستحقاقات الاختيارية في عام 2019 كانت بقيمة 0.0016، بينما كانت أكبر قيمة للاستحقاقات الاختيارية بما مقداره 0.20147، وأن 53% من الشركات مارست إدارة الأرباح بالاتجاه الهابط بينما 47% من الشركات مارست إدارة الأرباح بالاتجاه الصاعد.

وفي عام 2020 كانت أقل قيمة للاستحقاقات الاختيارية بقيمة 0.00046، بينما كانت أكبر قيمة للاستحقاقات الاختيارية بما مقداره 0.82008، وأن 47% من الشركات مارست إدارة الأرباح بالاتجاه الهابط بينما 53% من الشركات مارست إدارة الأرباح بالاتجاه الصاعد.

أما في عام 2021 فكانت أقل قيمة للاستحقاقات الاختيارية بقيمة 0.0205، بينما كانت أكبر قيمة للاستحقاقات الاختيارية بما مقداره 1.05236، وأن 35% من الشركات مارست إدارة الأرباح بالاتجاه الهابط بينما 65% من الشركات مارست إدارة الأرباح بالاتجاه الصاعد.

بينما كانت أقل قيمة للاستحقاقات الاختيارية لعام 2022 بقيمة 0.001482، بينما كانت أعلى قيمة للاستحقاقات الاختيارية بما مقداره 0.279690، وأن 18% من الشركات مارست إدارة الأرباح بالاتجاه الهابط بينما 82% من الشركات مارست إدارة الأرباح بالاتجاه الصاعد.

وبالنسبة لعام 2023 كانت أقل قيمة للاستحقاقات الاختيارية بقيمة 0.01791، بينما كانت أكبر قيمة للاستحقاقات الاختيارية بما مقداره 1.01896، بمتوسط حسابي 0.27250 وأن 35% من الشركات مارست إدارة الأرباح بالاتجاه الهابط بينما 65% من الشركات مارست إدارة الأرباح بالاتجاه الصاعد.

- **تمهيد الدخل:**

تم استخدام نموذج (Leuz et al., 2003) لقياس تمهيد الدخل، وذلك يتماشى مع دراسة (رمضان، 2014، 174) ودراسة [1](Kolozsvari and Macedo, 2018) ودراسة (الشرقاوي ومحمد، 2022)[2] و(نيربي وشهيد، 2020)[3] من خلال المعادلة التالية:

$$SI_{i,t} = \frac{SD(NOI_{i,t})}{SD(NCFO_{i,t})}$$

حيث أن:

[1] Kolozsvari, Ana, and Macedo, Marcelo, 2018, The Relation between Income Smoothing, Earnings Persistence and IFRS Adoption, Revista Brasileira de Finanças (Online), Rio de Janeiro, Vol. 16, N.2.

[2] الشرقاوي، السعيد، ومحمد، محمد، 2022، الأثر الوسيط لتمهيد الدخل على العلاقة بين القيود المالية واستدامة التوزيعات، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد 4، العدد 1، ص. 430.

[3] نيربي، حلا، وشهيد، رزان، 2020، أثر تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 13، ص. 104.

$SI_{i,t}$: تمهيد الدخل للشركة i خلال الفترة t.

$SD(NOI_{i,t})$: الانحراف المعياري لصافي أرباح التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t).

$SD(NCFO_{i,t})$: الانحراف المعياري التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t).

فإذا كان المؤشر أكبر من الواحد تصنف الشركة إلى غير ممهدة للدخل، وإذا كانت أصغر أو تساوي الواحد تصنف الشركة إلى شركة ممهدة للدخل، وبتطبيق المعادلة السابقة لشركات العينة لكل شركة على حدى لكامل الفترة يظهر تمهيد الدخل كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تمهيد الدخل لدى شركات العينة

اسم الشركة	تمهيد الدخل خلال الفترة من 2019 إلى 2023
البنك العربي – سورية	3.678661619
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2.350373521
بنك الائتمان الاهلي	3.196025592
بنك الاردن – سورية	0.491573366
بنك الشرق	0.937442267
شهبا بنك	4.683388999
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2.07712712
بنك سورية والخليج	1.013903488
بنك سورية والمهجر	1.344278076
بنك قطر الوطني–سورية	10.16023316
مصرف فرنسبنك–سورية	3.280358854
الاتحاد التعاوني للتأمين	1.696187633
السورية الدولية للتأمين – آروب	0.971037003

الشركة السورية الكويتية للتأمين	71.22382757
الشركة السورية الوطنية للتأمين	7.188346666
الشركة المتحدة للتأمين	6.87583787
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	1.691279802

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير المالية المنشورة لشركات العينة

الجدول رقم (11) تكرار ونسبة تمهيد الدخل لدى شركات العينة

التصنيف	Freq	Percent
ممهدة للدخل	3	18%
غير ممهدة للدخل	14	82%
Total	17	100%

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة ممارسة تمهيد الدخل في القطاع المالي لسوق دمشق للأوراق المالية هو 18% خلال الفترة الممتدة خلال عامي 2019 و2023، أي أن أغلب الشركات لم تمارس تمهيد الدخل خلال الفترة ويعكس ذلك، حيث لجأت الشركات إلى إدارة الأرباح لتحقيق مصالحها قصيرة الأجل دون الاهتمام بتمهيد الأرباح على المدى الطويل، إلى جانب غياب الحافز للشركات لتبني هذه الممارسات، مما يجعل الأرباح أكثر تقلباً وأقل استقراراً، حيث تلجأ بعض الشركات إلى إدارة الأرباح لتحقيق مكاسب سريعة مثل تحسين صورة الأداء أو جذب المستثمرين في المدى القصير، دون التركيز على استقرار الأرباح على المدى الطويل، وبسبب ضعف الحوافز لتبني تمهيد الدخل، تصبح الأرباح أكثر تقلباً من فترة لأخرى، وأقل استقراراً.

4-2-1-3 المتغيرات الضابطة:

تمت إضافة المتغيرات الضابطة لضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والتخفيف من قيمة الخطأ العشوائي في دالة الانحدار لما لها من تأثير كبير محتمل على العلاقة بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية وممارسات

المحاسبة الإبداعية، بهدف عزل أثرها عند اختبار العلاقة بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية وممارسات المحاسبة الإبداعية، ونظراً لصعوبة إدارج جميع العوامل المؤثرة، ولأن ذلك يؤدي إلى تعقيد النموذج وفقدان القدرة التفسيرية، لذلك تم اختيار أهم المتغيرات التي أثبتت الدراسات السابقة تأثيرها في كل من المتغيرين الإفصاح المحاسبي وممارسات المحاسبة الإبداعية كما في دراسة (عبد الوهاب، 2019) وتمثلت المتغيرات الضابطة في:

- **العائد على حقوق الملكية Return on equity:**

يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في استخدام حقوق الملكية، أي أنه يقيس العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم المستثمرة، ويتم احتسابه على النحو التالي[1]:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية.

الجدول رقم (12): العائد على حقوق الملكية

	2019	2020	2021	2022	2023
البنك العربي - سورية	0.017530	0.805006	0.521993	0.189197	0.782640
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.235628	0.617042	0.453128	0.193022	0.757309
بنك الائتمان الاهلي - عودة	0.043030	0.579387	0.518163	0.173710	0.743970
بنك الاردن - سورية	0.023284	0.734751	0.559096	0.211642	0.754512
بنك الشرق	0.126673	0.626280	0.493458	0.159500	0.774407
بنك بيبلوس	0.041639	0.648408	0.513911	0.144568	0.774377
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.085321	0.575355	0.586366	0.282353	1.056513
بنك سورية والخليج	-0.085083	0.838955	0.641551	0.244255	0.731386
بنك سورية والمهجر	0.008888	0.575647	0.483985	0.095423	0.791526

[1] عتيق، إبراهيم، والكومي، سلسبيل، 2025، ممارسات تمهيد الدخل وأثرها على الأداء المالي: دليل من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الأول، السنة التاسعة، ص. 148.

بنك قطر الوطني	0.024409	0.651099	0.503327	0.175155	0.758758
فرنسبك	0.020624	0.703396	0.430368	0.171634	0.752754
الاتحاد التعاوني للتأمين	0.326767-	0.557698	0.304495	0.136472	0.593430
السورية الدولية للتأمين - آروب	0.036662	0.251622	0.301132	0.189822	0.584495
الشركة السورية الكويتية للتأمين	0.008274-	0.558362	0.437892	0.117817	0.693804
الشركة السورية الوطنية للتأمين	0.158339	0.509529	0.380705	0.148707	0.753730
الشركة المتحدة للتأمين	0.019332	0.503729	0.419910	0.288287	0.564074
العقيلة للتأمين	0.253545	0.157254	0.069786	0.005068-	0.367395

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية المنشورة لشركات العينة

- **التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism:** هو الاعتراف المتأخر بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول، واتباع درجة عالية من التحقق لكي يتم الاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنة بدرجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأخبار السيئة[1]. وقد تم حساب التحفظ المحاسبي في الدراسة الحالية من خلال مقياس Beaver and Ryan (2000) وهو قسمة القيمة السوقية على القيمة الدفترية، ويبين الجدول التالي التحفظ المحاسبي لشركات العينة خلال الفترة:

الجدول رقم (13): التحفظ المحاسبي لشركات العينة خلال الفترة

	2019	2020	2021	2022	2023
البنك العربي - سورية	1.676752	0.372908	0.284841	0.385956	0.220349
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.725126	0.567373	0.675642	0.937504	0.577503

[1] أحمد، مزمل، 2021، التحفظ المحاسبي وأثره على مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف السعودية: دراسة تحليلية تطبيقية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الرابع، العدد 36، ص. 7.

بنك الائتمان الاهلي - عودة	1.458731	0.596713	0.401834	0.696520	0.657052
بنك الاردن - سورية	1.713610	0.546297	0.331937	0.666856	0.338203
بنك الشرق	1.651274	0.823255	0.703404	0.965153	1.095106
بنك بيبلوس	0.982664	0.396069	0.315174	0.324514	0.316617
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2.010536	1.004902	0.618921	2.051698	0.706350
بنك سورية والخليج	5.085534	1.150361	1.059614	2.232858	0.844942
بنك سورية والمهجر	2.059963	0.876846	0.509685	0.710077	0.272736
بنك قطر الوطني	0.640808	0.507367	0.569976	0.956605	0.513306
فرنسبك	0.836127	0.303972	0.302843	0.353691	0.188364
الاتحاد التعاوني للتأمين	3.683476	1.567661	1.144630	1.141287	0.487178
السورية الدولية للتأمين - آروب	1.862376	1.359236	2.058738	2.928955	3.136881
الشركة السورية الكويتية للتأمين	1.263109	0.515990	0.615997	0.973767	0.858360
الشركة السورية الوطنية للتأمين	2.340147	1.414339	1.073977	2.631092	3.284428
الشركة المتحدة للتأمين	2.495002	1.335466	1.428099	3.149747	4.694873
العقيلة للتأمين	1.389662	1.648071	6.444450	6.738014	2.392061

المصدر إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية المنشورة

- **حجم الشركة:** يهدف هذا المتغير إلى قياس الاختلاف بين الشركات من حيث حجمها وأثر ذلك على ممارسات المحاسبة الإبداعية فيها[1]، وقد تم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ويبين الجدول التالي لوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لشركات العينة:

الجدول رقم (14) اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

	2019	2020	2021	2022	2023
البنك العربي - سورية	10.7730	11.1892	11.4634	11.5653	12.1110
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	11.2444	11.5239	11.7882	11.8159	12.3389
بنك الائتمان الاهلي - عودة	11.0856	11.3920	11.5803	11.6620	12.2027
بنك الاردن - سورية	10.5215	10.9247	11.3892	11.5448	12.0852
بنك الشرق	10.9135	11.1428	11.3466	11.3405	11.9658
بنك بيبلوس	10.9599	11.2624	11.4875	11.5475	12.1052
بنك بيمو السعودي الفرنسي	11.5072	11.8165	12.1764	12.2779	12.7931
بنك سورية والخليج	10.7230	11.3876	11.8712	12.0056	12.3406
بنك سورية والمهجر	11.1408	11.4786	11.6812	11.7499	12.3588
بنك قطر الوطني	11.0455	11.4569	11.7611	11.8540	12.4713
فرنسبك	11.1232	11.4217	11.6559	11.6781	12.2116
الاتحاد التعاوني للتأمين	9.3882	9.6411	9.8328	9.9526	10.2975
السورية الدولية للتأمين - آروب	9.6801	9.7946	10.0252	10.1826	10.6072
الشركة السورية الكويتية للتأمين	9.7451	10.0594	10.3653	10.4939	10.9944
الشركة السورية الوطنية للتأمين	9.7638	9.9419	10.0696	10.1004	10.6687
الشركة المتحدة للتأمين	9.7221	9.9668	10.2911	10.4955	10.9120

[1] نور، عبد الناصر والعواودة، حنان، 2017، إدارة الأرباح ,اثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 2، الأردن.

العقيلة للتأمين	9.9443	10.1684	10.3774	10.5391	10.9114

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة

4-2-2: الإحصاءات الوصفية:

تم استخدام بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة اعتماداً على مقاييس النزعة المركزية والتشتت، كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأقل قيمة، موزعة على (2) من القطاعات التي تنتمي إليها شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة كما يلي:

- **الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل:**

يعرض الجدول التالي أقل قيمة وأعلى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة للإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية:

الجدول رقم (15) الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل (الإفصاح)

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الإفصاح	85	0.31959	0.72727	0.53380	0.14622

المصدر: إعداد الباحثة

بلغ المتوسط الحسابي للإفصاح عن السياسات المحاسبية 0.53380 بانحراف معياري 0.14622، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها 0.72727 بينما بلغت أصغر قيمة 0.31959.

- **الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (المحاسبة الإبداعية):**

يعرض الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة لممارسات المحاسبة الإبداعية مقاسة بإدارة الأرباح وتمهيد الدخل:

الجدول رقم (16) الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (المحاسبة الإبداعية)

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
إدارة الأرباح	85	1.0524 -	0.5848	0.0159	0.2793
تمهيد الدخل	17	0.49157	71.2238	7.22705	16.7033

المصدر إعداد الباحثة

كما يتبين من الجدول السابق، فإن المتوسط الحسابي للاستحقاق الاختياري بلغ 0.0159، بانحراف معياري 0.2793، وتراوح بين أعلى قيمة 0.5848 وأدنى قيمة 1.0524−.

كما أن المتوسط الحسابي لتمهيد الدخل بلغ 7.22705، بانحراف معياري 16.7033، وتراوح بين أعلى قيمة 71.2238 وأدنى قيمة 0.49157.

- **الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الضابطة:**

يعرض الجدول التالي أقل قيمة وأعلى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة للمتغيرات الضابطة (حجم الشركة، العائد على حقوق الملكية، والتحفظ المحاسبي):

الجدول رقم (17) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الضابطة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
التحفظ	85	0.1884	6.7380	1.3392	1.2812
العائد على حقوق الملكية	85	0.3268-	1.0565	0.3922	0.2853
لوغاريتم الأصول	85	9.3882	12.7931	11.0964	0.8299

المصدر: إعداد الباحثة

من خلال الجدول السابق نجد أنه بلغ المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية 0.3922 بانحراف معياري 0.2853، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها 1.0565 بينما بلغت أصغر قيمة −0.3268، وبلغ المتوسط الحسابي

للتحفظ المحاسبي 1.3392 بانحراف معياري 1.2812 وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها 6.7380 بينما بلغت أصغر قيمة 0.1884.

أما بالنسبة لحجم الشركة (لوغاريتم الأصول) فقد بلغ المتوسط الحسابي 11.0964 بانحراف معياري 0.8299 وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها 12.7931 بينما بلغت أصغر قيمة 9.3882.

4-2-3 اختبار الفرضيات:

تم اختبار فرضيات البحث من خلال التحليل الإحصائي للمتغير المستقل (الإفصاح عن السياسات المحاسبية) والمتغير التابع (المحاسبة الإبداعية)، والتحليل الإحصائي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد لبيان أثر المتغير المستقل (الإفصاح عن السياسات المحاسبية) في المتغير التابع (المحاسبة الإبداعية).

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

"تلتزم شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية".

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة مدى التزام شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية، ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار one sample test (اختبار t لعينة واحدة)، وتظهر نتائج الاختبار one sample test كما يلي:

الجدول رقم (18) نتائج اختبار one sample test للفرضية الأولى

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Dis	85	.5338	.14621	.01586

One-Sample Test						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Dis	2.131	84	.036	.03379	.0023	.0653

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل SPSS

أظهرت نتائج اختبار العينة الواحدة أن المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية بين الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بلغ 0.5338، أي 53% وهو أعلى من القيمة المفترضة والتي تمثل عدم الالتزام بالإفصاح.

كما بلغت قيمة t المحسوبة t= 2.131 وكانت الدلالة الإحصائية (Sig = 0.036) أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يشير إلى تطبيق مستوى جيد من متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية، غير أن هذا الالتزام يبقى محدودًا نسبياً ولا يعكس إفصاحاً كاملاً وفقاً للمعايير.

وبالتالي يتم قبول الفرضية التي تنص على أن شركات القطاع المالي المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تلتزم بمستوى جيد من متطلبات الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية وفقًا لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية:

"يوجد اختلاف معنوي في مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية بين قطاعي المصارف والتأمين في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار Independent samples T-test الذي يستخدم لقياس الفرق المعنوي بين متوسط عينتين مستقلتين هما قطاع المصرفي وقطاع التأمين:

الجدول رقم (19) نتائج اختبار Independent samples T-test للفرضية الثانية

Group Statistics					
	Seg	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Dis	1.00	55	.6366	.04863	.00656
	2.00	30	.3454	.02744	.00501

Independent Samples Test					
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	df
Dis	Equal variances assumed	2.743	.101	30.226	83
	Equal variances not assumed			35.287	82.865

Independent Samples Test					
		t-test for Equality of Means			
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
Dis	Equal variances assumed	.000	.29121	.00963	.27205
	Equal variances not assumed	.000	.29121	.00825	.27480

Independent Samples Test		
		t-test for Equality of Means
		95% Confidence Interval of the Difference
		Upper
Dis	Equal variances assumed	.31037
	Equal variances not assumed	.30762

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل SPSS

من خلال نتائج اختبار Independent samples T-test لعينتين مستقلتين (قطاع المصارف وقطاع التأمين) في الجدول السابق بهدف التحقق من وجود اختلاف معنوي في مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية (DIS) بين قطاعين من الشركات المصنفة بحسب القطاع، حيث تم إعطاء قطاع المصارف الرقم (1) بينما تم إعطاء قطاع التأمين الرقم (2)، أظهرت النتائج وجود اختلاف معنوي دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.000، حيث كانت قيمة t = 30.226وتشير هذه النتيجة إلى أن الفرق في المتوسط بين القطاعين (0.29121) ليس عشوائيًا، بل يُعزى إلى خصائص حقيقية مختلفة بين القطاعين.

كما نرى من الاختبار أن المتوسط الحسابي بين القطاعين مختلف حيث أن المتوسط الحسابي لقطاع المصارف بلغ 0.6366، بينما كان المتوسط الحسابي للإفصاح عن السياسات المحاسبية لدى قطاع التأمين 0.3454، ما يعني أن هناك اختلاف معنوي وأن هذا الفرق بين المتوسطات كان ذو دلالة إحصائية.

ويشير ذلك إلى أن طبيعة الشركات المصنفة في كل مجموعة (المصارف والتأمين) فعلياً على درجة التزامها بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

بناءً على ذلك، تُقبل الفرضية التي تنص على وجود اختلاف معنوي في مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية بين قطاعي المصارف والتأمين في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة:

"تمارس شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية المحاسبة الإبداعية عند إعداد تقاريرها المالية"

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة ما إذا كانت شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمارس المحاسبة الإبداعية عند إعداد قوائمها المالية خلال فترة الدراسة، ولتحقيق ذلك، تم احتساب الاستحقاقات الاختيارية

لشركات العينة خلال فترة الدراسة، وقياس درجة ممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح بالاعتماد على القيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري تماشياً مع العديد من الدراسات (عبد الوهاب، 2019)، (فداوي، 2014).

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لعينة واحدة، وذلك بعد قياس المتغير التابع بشكل كمي.

الجدول رقم (20) نتائج اختبار One Sample T-Test للفرضية الثالثة

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
EM	85	.1767	.21600	.02343

One-Sample Test						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
EM	7.543	84	.000	.17672	.1301	.2233

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل SPSS

أظهرت نتائج اختبار العينة الواحدة (One-Sample T-Test) أن المتوسط الحسابي لمستوى المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح بين شركات العينة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بلغ 0.1767، وهو أعلى من القيمة المفترضة التي تمثل حالة عدم وجود محاسبة إبداعية (إدارة أرباح)، وقد أظهر الاختبار قيمة t = 7.543، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05، ما يشير إلى ممارسة المحاسبة إبداعية من قبل شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

كذلك، فإن حدي الثقة بنسبة 95 % لمتوسط الفرق (من 0.1301 إلى 0.2233) لا يحتوي على الصفر، مما يعزز من دلالة النتائج الإحصائية، ما يعني أن جميع الشركات في العينة تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح في إعداد تقاريرها المالية.

بناءً على ذلك، تُقبل الفرضية التي تنص على "تمارس شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح عند إعداد تقاريرها المالية".

رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة:

"وجود اختلاف معنوي في مستوى ممارسات المحاسبة الإبداعية بين قطاعي المصارف والتأمين في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية."

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار Independent samples T-test الذي يستخدم لقياس الفرق المعنوي بين متوسط عينتين مستقلتين هما قطاع المصرفي وقطاع التأمين:

جدول رقم (21): نتائج اختبار Independent samples T-test للفرضية الرابعة

Group Statistics					
	Seg	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
EM	1.00	55	.2038	.25027	.03375
	2.00	30	.1270	.12065	.02203

Independent Samples Test				
	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
	F	Sig.	t	df

EM	Equal variances assumed	6.285	.014	1.581	83
	Equal variances not assumed			1.907	82.075

Independent Samples Test					
		t-test for Equality of Means			
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
EM	Equal variances assumed	.118	.07684	.04859	-.01981
	Equal variances not assumed	.060	.07684	.04030	-.00333

Independent Samples Test		
		t-test for Equality of Means
		95% Confidence Interval of the Difference
		Upper
EM	Equal variances assumed	.17349
	Equal variances not assumed	.15701

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل SPSS

من خلال نتائج اختبار Independent T-test لعينتين مستقلتين (قطاع المصارف وقطاع التأمين) في الجدول السابق بهدف التحقق من وجود اختلاف معنوي في مستوى ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح بين قطاعي المصارف والتأمين من الشركات المصنفة بحسب القطاع، أظهرت النتائج عدم وجود اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية في مستوى ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح بين قطاعي المصارف والتأمين، حيث أظهر

الاختبار أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت (Sig = 0.014)، وهي أقل من مستوى دلال 0.05 مما يعني عدم تساوي التباينات بين القطاعين.

ونلاحظ أن قيمة متوسط الاستحقاق الاختياري لقطاع المصارف (0.2038) وفقاً للجدول السابق أكبر من قيمة متوسط الاستحقاق الاختياري لقطاع التأمين (0.1270)، ما يعني أن إدارة الأرباح كانت أكبر لقطاع المصارف ولكن هذا الفرق لم يكن ذو دلالة إحصائية.

بناءً على ذلك، نرفض الفرضية التي تنص على وجود اختلاف معنوي في مستوى ممارسات المحاسبة الإبداعية بين قطاعي المصارف والتأمين في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

خامساً: اختبار الفرضية الخامسة:

"يوجد أثر ذو للإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

الفرضية الفرعية الأولى:

"يوجد أثر للإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة ومعدل العائد على حقوق الملكية والتحفظ المحاسبي) في المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح كالتالي:

تظهر معادلة الانحدار للعلاقة بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية وممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح بوجود المتغيرات الضابطة كالتالي:

$$EM_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 DIS_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 ROE_{i,t} + \beta_4 CONS_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$EM_{i,t}$: متغير إدارة الأرباح للشركة i للفترة الزمنية t.

$DIS_{i,t}$: متغير الإفصاح عن السياسات المحاسبية للشركة i للفترة الزمنية t.

$SIZE_{i,t}$: متغير حجم الشركة للشركة i للفترة الزمنية t.

$ROE_{i,t}$: متغير العائد على حقوق الملكية للشركة i للفترة الزمنية t.

$CONS_{i,t}$: متغير التحفظ المحاسبي للشركة i للفترة الزمنية t.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي

ويبين التالي نتائج تحليل معادلة الانحدار من خلال البرنامج الإحصائي SPSS:

الجدول رقم (22) القوة التفسيرية لتباين النموذج للفرضية الفرعية الأولى

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.899[a]	.808	.655	.01851	5.271	.049[b]

يتبين من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.899)، وأن معامل التفسير (0.808) أي أن المتغيرات المستقلة الإفصاح عن السياسات المحاسبية والعائد على حقوق الملكية وحجم الشركة والتحفظ المحاسبي يفسر 80% من التغيرات الحاصلة في ممارسات المحاسبة الإبداعية (إدارة الأرباح).

كما يبين الجدول أعلاه أن تحليل التباين الذي يوضح الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج من خلال معامل فيشر F التي بلغت 5.271، وبدلالة معنوية 0.049 وهي أقل من مستوى دلالة 0.05، مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي، أي أن النموذج له دلالة معنوية.

الجدول رقم (23) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة للفرضية الفرعية الأولى

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.210	.183		-1.146	.304
	Dis	-.404	.121	-1.963	-3.349	.020
	ROE	-.125	.039	-.911	-3.152	.025
	Cons	-.038	.009	-1.285	-4.240	.008
	Size	.050	.022	1.317	2.257	.074

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل لبرنامج SPSS

وبتعويض المعاملات التي تم الحصول عليها من خلال الاختبار الإحصائي في الجدول السابق في المعادلة السابقة تكون معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$EM_{i,t} = -0.210 - 0.404\, DIS_{i,t} + 0.050\, SIZE_{i,t} - 0.125\, ROE_{i,t} - 0.038\, CONS_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

يظهر الجدول السابق أن متغير الإفصاح عن السياسات المحاسبية هو دال إحصائياً وفق قيمة t المحسوبة وهي −3.349، والدلالة الإحصائية هي 0.020 وهي أصغر من 0.05، وبالتالي يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية للإفصاح عن السياسات المحاسبية في ممارسات المحاسبة الإبداعية.

كما أن متغير العائد على حقوق الملكية هو دال إحصائياً حيث أن قيمة t المحسوبة بلغت 3.152− بدلالة معنوية 0.025 وهي أصغر من من 0.05، وبالتالي يوجد تأثير سلبي ذو دلالة معنوية للعائد على حقوق الملكية في المحاسبة الإبداعية (إدارة الأرباح)، إضافة إلى أن متغير التحفظ المحاسبي جاء في نتائج التحليل دال إحصائي لقيمة t المحسوبة 4.240− بدلالة معنوية 0.008 وهي أصغر من مستوى دلالة معنوية Sig 0.05، ما يعني وجود أثر سلبي للتحفظ المحاسبي في ممارسات المحاسبة الإبداعية (إدارة الأرباح).

أما حجم الشركة فلم يكن له تأثير كما ظهر في نتائج الاختبار، فقد كانت قيمة t–statistic 2.257 بمستوى دلالة معنوية 0.074 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05، ما يعني أن متغير حجم الشركة غير دال إحصائياً ولا يوجد علاقة للمتغير مع إدارة الأرباح من خلال النموذج.

نستنتج مما سبق أنه يوجد أثر عكسي للإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعايير في ممارسات المحاسبة الإبداعية، أي كلما زاد الإفصاح عن السياسات المحاسبية انخفضت ممارسات المحاسبة الإبداعية لدى شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وأن المتغيرات الضابطة (العائد على حقوق الملكية والتحفظ المحاسبي) ترتبط مع المتغير التابع بعلاقة عكسية أيضاً أي أن الشركات ذات العائد المرتفع لديها ممارسات محاسبة إبداعية أقل، وأن الشركات الأكثر تحفظاً تميل إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية بشكل أقل، بينما لا يوجد علاقة للمتغير الضابط (حجم الشركة) مع المتغير التابع (المحاسبة الإبداعية).

الفرضية الفرعية الثانية:

"يوجد أثر للإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال تمهيد الدخل في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة ومعدل العائد على حقوق الملكية والتحفظ المحاسبي) في المحاسبة الإبداعية من خلال تمهيد الدخل كالتالي:

تظهر معادلة الانحدار العلاقة بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية وممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال تمهيد الدخل بوجود المتغيرات الضابطة كالتالي:

$$IS_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 DIS_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 ROE_{i,t} + \beta_4 CONS_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$IS_{i,t}$: متغير تمهيد الدخل للشركة i للفترة الزمنية t.

$DIS_{i,t}$: متغير الإفصاح عن السياسات المحاسبية للشركة i للفترة الزمنية t.

$SIZE_{i,t}$: متغير حجم الشركة للشركة i للفترة الزمنية t.

$ROE_{i,t}$: متغير العائد على حقوق الملكية للشركة i للفترة الزمنية t.

$CONS_{i,t}$: متغير التحفظ المحاسبي للشركة i للفترة الزمنية t.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

ويبين الجدول التالي نتائج تحليل معادلة الانحدار من خلال البرنامج الإحصائي SPSS:

الجدول رقم (24) القوة التفسيرية لتباين النموذج للفرضية الفرعية الثانية

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig.
1	.747[a]	.557	.410	12.83107	3.779	.033[b]

يتبين من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.747)، وأن معامل التفسير (0.557) أي أن المتغيرات المستقلة الإفصاح عن السياسات المحاسبية والعائد على حقوق الملكية وحجم الشركة والتحفظ المحاسبي يفسر 56% من التغيرات الحاصلة في ممارسات تمهيد الدخل.

كما يبين الجدول أعلاه أن تحليل التباين الذي يوضح الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج من خلال معامل فيشر F التي بلغت 3.779، وبدلالة معنوية 0.033 وهي أقل من مستوى دلالة 0.05، مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي، أي أن النموذج له دلالة معنوية.

جدول رقم (25) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة الفرعية الثانية

Coefficients[a]				
Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-352.609	181.484		-1.943	.076
	Dis	-313.892	102.833	-2.802	-3.052	.010
	Size	50.216	22.008	2.317	2.282	.042
	ROE	-58.865	69.957	-.312	-.841	.417
	Cons	-11.900	4.896	-.661	-2.431	.032

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل لبرنامج SPSS

وبتعويض المعاملات التي تم الحصول عليها من خلال الاختبار الإحصائي في الجدول السابق في المعادلة السابقة تكون معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$IS_{i,t} = -352.609 - 313.892\, DIS_{i,t} + 50.216\, SIZE_{i,t} - 58.865\, ROE_{i,t} - 11.9\, CONS_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

يظهر الجدول السابق أن متغير الإفصاح عن السياسات المحاسبية هو دال إحصائياً وفق قيمة t المحسوبة وهي − 3.052، والدلالة الإحصائية هي 0.010 وهي أصغر من 0.05، وبالتالي يوجد تأثير سلبي ذو دلالة معنوية للإفصاح عن السياسات المحاسبية في ممارسات تمهيد الدخل.

كما أن متغير حجم الشركة هو دال إحصائياً حيث أن قيمة t المحسوبة بلغت 2.282 بدلالة معنوية 0.042 وهي أصغر من من 0.05، وبالتالي يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لحجم الشركة في ممارسات تمهيد الدخل، إضافة إلى أن متغير التحفظ المحاسبي جاء في نتائج التحليل دال إحصائياً لقيمة t المحسوبة 2.431− بدلالة معنوية 0.032 وهي أصغر من مستوى دلالة معنوية Sig 0.05، ما يعني وجود أثر سلبي للتحفظ المحاسبي في ممارسات تمهيد الدخل.

أما العائد على حقوق الملكية فلم يكن له تأثير كما ظهر في نتائج الاختبار، فقد كانت قيمة t–statistic 0.841– بمستوى دلالة معنوية 0.417 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05، ما يعني أن متغير العائد على حقوق الملكية غير دال إحصائياً ولا يوجد علاقة للعائد على حقوق الملكية مع ممارسات تمهيد الدخل من خلال نتائج الانحدار.

نستنتج مما سبق أنه يوجد أثر عكسي للإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال تمهيد الدخل، أي كلما زاد الإفصاح عن السياسات المحاسبية انخفضت ممارسات المحاسبة الإبداعية لدى شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وأن المتغيرات الضابطة (حجم الشركة والتحفظ المحاسبي) ترتبط مع المتغير التابع (المحاسبة الإبداعية) بعلاقة عكسية أيضاً، أي أن الشركات ذات الحجم الكبير تطبق ممارسات المحاسبة الإبداعية بشكل أقل أقل وهذا يشير إلى أن الشركات الكبيرة تركز على تحقيق أهدافها قصيرة المدى دون النظر إلى الأرباح على المدى الطويل وتطبيق الكثير من ممارسات تمهيد الدخل، وأن الشركات الأكثر تحفظاً تميل إلى ممارسة تمهيد دخل بشكل أقل، بينما لا يوجد علاقة للمتغير الضابط (العائد على حقوق الملكية) مع المتغير التابع (المحاسبة الإبداعية من خلال تمهيد الدخل).

المبحث الثالث:

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن التقارير المالية لشركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تظهر التزاماً بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً للمعايير إعداد التقارير المالية الدولية بنسب متفاوتة وذلك وفقاً لمؤشر الإفصاح عن السياسات المحاسبية الذي تم إعداده بناء على عدد من معايير إعداد التقارير المالية الدولية، وأن قطاع المصارف يظهر التزاماً أكبر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية مقارنة بقطاع التأمين.

2- تبين النتائج أن شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح وفقاً لنموذج كوثري صعوداً وهبوطاً، وأن قطاع المصارف وقطاع التأمين يمارسون إدارة الأرباح، حيث لم يكن هناك فروق بين قطاعي المصارف والتأمين من حيث ممارسة إدارة الأرباح.

3- خلصت الدراسة إلى أن الاستحقاقات الاختيارية اتخذت اتجاهاً موجباً لدى أغلب الشركات عينة الدراسة، بما يعكس ممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة أرباح تصاعدية تهدف إلى تضخيم الأرباح المعلنة، وتشير هذه النتيجة إلى أن الأرباح قد لا تعكس بدقة الأداء المالي الحقيقي، وإنما تتأثر بالقرارات التقديرية للإدارة، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن جودة الأرباح وشفافية التقارير المالية.

4- يوجد أثر للإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إدارة الأرباح وهذا الأثر عكسي، أي كلما زاد الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية انخفضت ممارسات المحاسبة الإبداعية لدى الشركة ويحكم هذا الأثر ربحية الشركة (العائد على حقوق الملكية) والتحفظ المحاسبي الذي تتبعه الشركة في قوائمها المالية، فكلما

زادت ربحية الشركة انخفضت ممارسات إدارة الأرباح، وكلما زاد التحفظ المحاسبي انخفضت أيضاً ممارسات إدارة الأرباح.

5- يوجد أثر للإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية في ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال تمهيد الدخل وهذا الأثر عكسي، أي كلما زاد الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية انخفضت ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال تمهيد الدخل لدى الشركة، ويحكم هذا الأثر حجم الشركة والتحفظ المحاسبي الذي تتبعه الشركة في قوائمها المالية، حيث كلما زاد حجم الشركة زادت ممارسات المحاسبة الإبداعية، وكلما زاد التحفظ المحاسبي قلت ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية، وتقديم كل المعلومات الضرورية لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية كأسباب تغيير الطرق المحاسبية المستخدمة في عملية القياس المحاسبي.

2- ضرورة تبني سياسات إفصاح محاسبي دقيقة، متكاملة وواضحة مستندة إلى معايير إعداد التقارير المالية الدولية، باعتبارها أداة هامة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي قد تقلل من مصداقية القوائم المالية، فكلما ارتفع مستوى الإفصاح وتحقق قدر أكبر من الشفافية في عرض السياسات المحاسبية، انعكس ذلك إيجاباً على القوائم المالية وابتعادها عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، مما يعزز الثقة بين الشركات وأصحاب المصالح ويرفع من كفاءة السوق المالية.

3- ضرورة متابعة السياسات المحاسبية التي تعتمدها الشركات، مع تشديد الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة، بما يحد من الممارسات المرتبطة بالمحاسبة الإبداعية، وذلك من أجل تحسين جودة التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية وتعزيز شفافية الأسواق المالية.

4- ضرورة فرض عقوبات أو إجراءات تصحيحية على الشركات التي تقوم باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وتعزيز دور مدقق الحسابات ولجان التدقيق في الكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية ومنعها.

5- ضرورة تدريب الكوادر المحاسبية والإدارية على الإفصاح بشكل سليم وفعّال، بما يعزز من مصداقية البيانات المعروضة ويحد من إمكانية استغلال المرونة المتاحة في المعايير لتحقيق أهداف شخصية أو قصيرة الأجل.

6- زيادة وعي أصحاب المصالح (المستثمرين، المقرضين، المحللين الماليين، الجهات الرقابية) بأهمية الإفصاح المحاسبي الذي يسهم في تعزيز قدرتهم على تقييم مصداقية القوائم المالية واتخاذ قرارات رشيدة مبنية على معلومات أكثر شفافية وموضوعية، كما أن هذا الوعي يساعد على خلق ضغط خارجي على الإدارة للالتزام بالإفصاح الكامل والصادق، ويعزز من الثقة بين الشركة وأطرافها المختلفة.

7- دعم تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي كآلية للحد من السلوكيات الانتهازية للإدارة وتقليل التلاعب في استقرار الأرباح وتفعيل الدور الرقابي لسوق دمشق للأوراق المالية بما يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الرسائل الجامعية:

1. بن رحمون، سليم، 2019، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
2. بيني، الحبيب، 2025، دور المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS في تعزيز الإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات–دراسة حالة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.
3. بن زاف، لبنى، 2019، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية–دراسةعينة من المؤسسات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص. 42.
4. رمضان، علي، 2014، أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، ص. 80.
5. صالح، واضح، (2020)، "أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
6. عبد الحليم، مريم، 2014، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السورية وتقييم إجراءات كشفها من قبل المدقق الخارجي: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين، سورية.
7. عبد الوهاب، سامي، 2019، أثر جودة التدقيق الداخلي في إدارة الأرباح–دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، ص. 169.

8. عتير، سليمان، 2017، مرونة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية من وجهة نظر مهنية وأكاديمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

9. العنبكي، أحمد طاهر، 2016، تأثير توقيت الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية في الاتجار الداخلي بالمعلومات المحاسبية–آلية مقترحة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، ص. 28.

10. فداوي، أمينة، 2014، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية–دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، ص. 136.

11. كرمة، محمد نور، 2017، دور التحليل المالي المتقدم في مواجهة اثار ممارسات المحاسبة الابداعية وانعكاساتها على البيانات المالية – دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.

12. مداني، الطيب، 2022، إشكالية إعداد القوائم المالية المجمعة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات الجزائري في ظل تعدد بدائل القياس وتنوع السياسات المحاسبية، دراسة حالة مجمع سوناطراك، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، ص. 77.

ثانياً: أبحاث منشورة:

1. أحمد، فوزي، العيفة، رحيمة، وبوضياف، سارة، 2021، المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 6، العدد 1، ص. 47.

2. أحمد، مزمل، 2021، التحفظ المحاسبي وأثره على مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف السعودية: دراسة تحليلية تطبيقية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الرابع، العدد 36، الأردن، ص. 7.

3. باعجاجة، سالم، 2015، وخليفة محمود، أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على متخذي القرارات الاستثمارية في سوق رأس المال السعودي، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة، م. 29 ع1 ، ص ص : 3-64.

4. بشير، آسيا، والحسين، فاطمة، 2023، أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على تحسين الصورة المالية لمؤسسات الأعمال: دراسة ميدانية على البنوك التجارية السودانية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الثاني.

5. بن عمر، محمد البشير، جديدي، موسى، وبن أحمد، أحمد، 2021، دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية–دراسة ميدانية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ص. 339.

6. بن لخضر، مسعودة، وسعودي، بلقاسم، 2019، قياس كفاءة بورصة الأردن في ظل تطبيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، المجلد 6، العدد 3، ص. 144.

7. تقرارات، يزيد، وعبود زرقين، 2017، الإبداع المحاسبي من منظور معايير الإبلاغ المالي مع الإشارة إلى الفضائح المالية للشركات العالمية الكبرى World com, Arthur Anderson, Enron، مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، الأردن، 2(1)، ص. 15.

8. الحسن، أنس، 2016، دور التقارير المالية الدورية والسياسات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في الحد من مخاطر الأزمات المالية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ص. 34.

9. حمادة، رشا، 2010، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، ص. 102.

10. حميدي، زينب، 2020، دور المعيار الدولي IFRS 15 في الحد من ممارسات إدارة الأرباح–دراسة تطبيقية في عينة من شركات المقاولات المحدودة، مجلة الجامعة العراقية، العدد 48، ج 1، ص. 543.

11.جابر، خالد، 2016، دراسة تجريبية للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري في الأسواق العربية، دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة البحوث المحاسبية، السعودية، المجلد 3، العدد 1، ص. 5.

12.جاسم، بشار، وعداس، ضحى، 2024، أثر تطبيق الافصاح المحاسبي وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية على تخفيض المخاطر المالية للبنوك المدرجة في سوق الاوراق المالية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، العدد. 23.

13.جبر، عذراء، وهادي، سالم، 2020، تأثير الإفصاح الاختياري للشركات في التهرب الضريبي/بحث تطبيقي تحليلي لعينة من الشركات المساهمة العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد(15) العدد(53)، ص. 29.

14.جعفري، عمر، 2017، دور معايير التقارير المالية الدولية IAS–IFRS في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون، 1(4), 28–42.

15.خواري، سميرة، واسماعين، جوامع، 2021، استخدام التدقيق الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية في ظل تبني حوكمة الشركات، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ص 150–165.

16.دحدوح، حسين، 2008، دراسة تحليلة للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية.

17.رمضاني، خديجة، 2022، دورالمراجعة الداخلية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية دراسة تحليلية من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين والإداريين في المصارف التجارية بمنطقة مرزق، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزائر، جامعة سرت، المجلد الخامس، العدد الرابع، ص. 8.

18.الزاملي، علي عبد الحسين، 2018، انعكاسات ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، دراسة تحليلية نظرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي، الجزائر، العدد التاسع، السنة التاسعة، ص. 14.

19.سالم، فتحي، العشيبي، منصور، والجازوي، صالح، 2021، الاتجاهات الحديثة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "دراسة نظرية تحليلية"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، برلين، المجلد 5، العدد 18، ص. 265.

20.سعيداني، السعيد، ورزيقات، بوبكر، وزرقون، محمد، 2022، الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (IFRS/IAS) وأثره على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة المؤسسة، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، ص. 158.

21.سعيدي، فارس، والعرابي، حمزة، 2020، تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على مبدأ الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية– دراسة حالة لآراء عينة من الأكاديميين و المهنيين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، المجلد، 12، العدد 3، 395–411.

22.سلامة، مها، محمد، عبد الرحيم، الشامي، سندس، اسماعيل، مهند، 2023، أثر التغير في السياسات المحاسبية على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة، دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة دانفوديو التجارية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، السودان، المجلد. 4، العدد. 2، ص. 6.

23.الشرقاوي، السعيد، ومحمد، محمد، 2022، الأثر الوسيط لتمهيد الدخل على العلاقة بين القيود المالية واستدامة التوزيعات، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مصر، المجلد 4، العدد 1، ص. 430.

24. الشطناوي، حسن، (2018)، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مجلد. 5، عدد 3، ص ص. 288–307.

25.الشمري، فهد بن عبد الله. (2015). المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح: المفاهيم والأساليب وآثارها. مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 23، العدد 2.

26.الشنطورى، زكية رجب، 2025، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 12، العدد 2.

27.صلواتشي، هشام و يوسف بودلة، 2011، "آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، العدد الثاني، السنة الثانية، ص. 30.

28.الطائي، بشرى والعاني، حافظ، 2017، تأثير السياسات المحاسبية على توزيعات الأرباح دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، العراق، ص. 6.

29.العايب، فوزية، وبن ناصر، عيسي، 2016، قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 46، المجلد ب، ص. 221.

30.عتيق، إبراهيم، والكومي، سلسبيل، 2025، ممارسات تمهيد الدخل وأثرها على الأداء المالي: دليل من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الأول، السنة التاسعة، ص. 148.

31.عبد الحق، زياني، وخيرة، مجدوب، 2020، دور التدقيق الداخلي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية :دراسة ميدانية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، ص. 421.

32.عبد القادر، بكيحل، وآخرون، 2018، أهمية الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد 2، 164.

33.عتير، سليمان، وزرقون، محمد، 2016، تطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية بين التعدد والتوحيد –دراسة ميدانية من وجهة نظر مهنية وأكاديمية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة.

34.العراقدة، إسلام، 2022، الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي دراسة من وجهة نظر العاملين في البنوك الأردنية، المجلة العربية للنشر العلمي، عدد (48)، إصدار (2)، ص. 171.

35.عطاوي، إلهام، وآخرون، 2022، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية: دراسة حالة مديرية سونلغاز–سيدي بلعباس، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 373–386.

36.عمامرة، ياسمينة، 2018، أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، الجزائر، العدد: 4، ص. 311.

37.العنزي، 2024، دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية بسوق الأوراق المالية الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد السادس عشر، عدد خاص، الجزء الرابع.

38.عيسى، ريم، وزيود، لطيف، 2011، الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في الشركات المساهمة السورية (دراسة حال شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (33)، عدد (1).

39.فداوي، أمينة، 2013، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الإستراتيجية والتنمية، الجزائر، مجلد 3، عدد 5، ص. 128.

40.القطيش، حسن، والصوفي، فارس، 2011، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27.

41.قنديل، ياسر، 2018، تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، مجلة البحوث المحاسبية، السعودية، المجلد 5، العدد 1.

42.كيموش، بلال، وبن طبولة، أشواق، 2023، العوامل المؤثرة في ممارسة تمهيد الدخل: حالة بعض الشركات الجزائرية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 1، ص. 549.

43.محمد، نبأ، والحجامي، ستار،2023، دور تغيّرات أسعار الصرف في تطبيقات أساليب المحاسبة الإبداعية (دراست تطبيقية في شركة تاج الخير للتجارة العامة)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، مجلد 15، عدد 46، ص. 672.

44.مداني، الطيب، شلغام، هشام، وبن يدير، فارس، 2016، واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر – دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، مجلد، 2، عدد، 1، 221-239.

45.مشيد، محمد. (2012). الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية. دراسات اقتصادية, 6(3), 338-345.

46.مصطفى، حسن، 2017، العوامل المؤثرة في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة الزرقاء، الأردن، العدد الثاني.

47.الموسوي، حنان، الحساني، وعد، والمرشدي، حسين، 2020، قياس مستوى الإفصاح الاختياري عن حجم التغير في السياسات المحاسبية: بحث تطبيقي في عينة من الشركات الاستثمارية العراقية، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، مجلد (12)، إصدار (37)، ص. 55.

48.نقموش، عادل، 2019، الأساليب الحديثة لكشف الممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها في الجزائر، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، ص. 714.

49.نور، عبد الناصر والعواودة، حنان، 2017، إدارة الأرباح ,اثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 2، الأردن.

50.نور الدين، أحمد، وعبد الحليم، سعيدي، 2015، مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي–دراسة عينة من المؤسسات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13.

51.نيربي، حلا، وشهيد، رزان، 2020، أثر تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 13، ص. 104.

52.الهادي، ضيف، 2013، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي–العدد السادس–المجلد الأول)، ص. 89.

53.وسيف، حنان، وبكيحل، عبد القادر، 2023، المحاسبة الإبداعية في ظل الإفصاح عن السياسات المحاسبية، دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، ص. 272.

المواقع الالكترونية:

1. نظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف ورقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. (2019). http://www.Scfms.Sy/ar/declaration.

المنشورات:

1. الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA، 2024، معيار المحاسبة الدولي رقم 8: السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء (مترجم)، الرياض.

المراجع باللغة الإنكليزية:

First: Thesis:

1. Anh, Pham, 2023, Improving Information Disclosure in Interim Financial Statement of Listed Company on Vietnam Stock Exchange, Doctoral Thesis, Academy of Finance.
2. Anis, Radwa, (2016), Disclosure Quality, Corporate Governance Mechanisms and Firm Value, Doctoral Thesis, University of Stirling.
3. Azam, Muhammad, 2021, Three essays on Earnings Management Evidence from UK, Doctor of Philosophy thesis, School of Social Sciences, Brunel University, p.20.
4. Chimonaki, Christiana, 2021, Creative accounting, fraud and IFRS in Greece, Doctoral thesis, University of Portsmouth, UK, P. 64.
5. El Diri, Malek, 2016, Earnings Management, Management Compensation, Managerial Ability and Market Competition, Doctoral thesis, The University of Leeds, p. 41.
6. Khalid, Tareq, 2015, An Analysis of Disclosure of Social and Environmental Responsibility and Stakeholders Perceptions – The Case of Jordan, A Doctoral Thesis, Abertay University, Scotland, United Kingdom, p. 78.
7. Ramadan, Ismail, 2017, Creative Accounting: theoretical framework for dealing with its determinants and institutional investors' involvement, Doctoral thesis, Cardiff Metropolitan University, London, p. 26.
8. Alqahtani, Abdulrahman, 2019, Accounting Disclosure and Corporate Governance Mechanisms in Kingdom of Saudi Arabia, Doctoral thesis, Victoria University, Melbourne.
9. Al-shattarat, Basiem, 2017, Real Earnings Management Activities, Meeting Earnings Benchmarks and Future Performance: Uk Evidence, a Doctoral thesis, University of Plymouth, UK, p. 40.

10. Spinos, Efstathios, 2013, Managerial Ownership and Earnings management in times of financial Crisis: Evidence from the USA, Master thesis, Erasmus school of economics, p. 23.
11. Bello, Abdulrasheed, 2016, Assessment of Factors Influencing Creative Accounting, M.Sc. Accounting & Finance, Usmanu Danfodiyo University, Sokoto.

Second: Articles:

1. Abadi, Arsalan, and Janani, Mohammad, 2013, The role of disclosure quality in financial reporting, European Online Journal of Natural and Social Sciences; vol.2, No. 3(s), pp 440.
2. Abbas, Hilmi, and Hanash, Muataz, 2018, A Study on the Role of Audit Functions on Creative Accounting Practices, International Journal of Research, Volume 05 Issue 20, pp. 227.
3. Abdulsaed, A. H., & Rejeb, A. B. (2023). The Impact Relationship Between Accounting Disclosure and Creative Accounting in the Environment of Iraqi Banks. International Journal of Professional Business Review, 8(5).
4. Abed, Ibtihal A., Nazimah Hussin, Mostafa A. Ali, Hossam Haddad, Maha Shehadeh, and Elina F. Hasan. 2022. Creative Accounting Determinants and Financial Reporting Quality: Systematic Literature Review. Risks 10: 76.
5. Aboalatati Miftah, O., Miftah Maeyouf, Y., & Slimani, S. (2025). Assessing the impact of creative accounting on the duties of external auditors in Libya: An empirical investigation, International Journal of Economic Perspectives,19(5), 1818–1833.
6. Ahmed, Fayiz, (2022). The Impact of Applying Creative Accounting on The Reliability of Accounting Information in The Financial Statements. World Economics and Finance Bulletin, 12, 55-64.
7. Ali, S. M., & Majid, A. S. A. (2023). Creative Accounting: An Overview of its Practices Where are We Heading Now? International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences, 13(2), 48–59.

8. Al Amosh, H., & Mansor, N. (2018). Sustainability and Corporate Reporting: A Review on Environmental and Social Accounting Disclosure: A conceptual paper. International Journal of Accounting, Finance and Business, 3(8), p. 80.
9. Anggraita, Viska et al, (2020), IFRS Adoption on Value-relevance and Risk-relevance of Accounting Information among Indonesian Banks, Journal of Social Sciences and Humanities, V. 28, Issue, 1.
10. Arkan T. (2015), The Effects of Earning Management Techniques, Net Income and Cash Flow on Stock Price, Scientific Papers of the University of Szczecin No. 855, Finance, Financial Markets, No. 74, Vol. 2, Scientific Publishing House of the University of Szczecin, Szczecin, PP. 245–258.
11. Alwardat, Yousef, (2019), Disclosure Quality and its Impact on Financial Reporting Quality, Audit Quality, and Investors' Perceptions of the Quality of Financial Reporting, Accounting and Finance Research 8(3):201.
12. Bashatweh, Ammar & AlMomani, Salam, 2020. "The Effect of Accounting Disclosure about Sustainability Reports on the Ability of Banks to Going Concern - Case Study of Arab Bank," Business and Economic Research, Macrothink Institute, vol. 10(2), pages 234-249.
13. Carmen VÃlcu & Roxana Aurelia MÃrt› & Cristina Moroi, 2019. "The Determining Factors of Creative Accounting," Ovidius University Annals, Economic Sciences Series, Ovidius University of Constantza, Faculty of Economic Sciences, vol. XIX, Issue (2), p. 927-933.
14. Chan, K., Chan, L., & Jegadeesh, N., (2006). Earning Quality and Stock Returns. Journal of Business, Vol. 79, No. 3, pp. 1041-1082.
15. Chau, G, K., & Gray, S, J. (2002). Ownership Structure & Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong & Singapore, The International Journal of Accounting, 37, p. 247.
16. De Angelo, L., 1986, Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders. The Accounting Review. Vol .61, No. 3, pp. 400-420.

17. Dechow, P. M., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences. Journal of Accounting and Economics, 50(2-3), 344-401.
18. Aletaiwi, Ibrahim, 2022, The Impact of Creative Accounting Practices on The Credibility of Financial Reports of Commercial Banks: The Moderating Role of Audit Committee, Journal of Positive School Psychology, 2022, Vol. 6, No. 8, pp. 5364-5383.
19. Feruleva, Natalia et Shtefan, Maria, 2017, Detecting financial statements fraud: the evidence from Russia, Journal of Corporate Finance Research, Vol. 12, 2.
20. Hamad, M. Mageed, 2014, The role of auditing in reduction the creative accounting effects on the financial data of the Iraqi companies, Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, Volume 1, Issue 16, Page 266.
21. Hamada, Marwa; Al-Sammarraee, Ammar; and Alshareeda, Nadya, (2021), "The Impact of Creative Accounting Methods and the Reliability of Financial Statements - An Analytical Study of a Sample of Employees Working in Auditing Firms and Joint Stock Companies on the Bahrain Stock Exchange," Information Sciences Letters: Vol. 10: Iss. 4, P. 185.
22. Hasan, Ibrahim, 2022, The Extent to Which Companies Adhere to Disclosure Controls in Accordance with The Requirements of IAS in Light of Covid-19, Journal of Research in Social Science and Humanities, 2(2): 42.
23. Honková, Irena, and Myšková, Renáta, 2024, Techniques, objectives and motivations of creative accounting: evidence from the Czech Republic, National Accounting Review, 6(3): 335.
24. Indoria, Devadutta, and Devi, K., 2025, Exploring the Impact of Creative Accounting on Financial Reporting and Corporate Responsibility: A Comprehensive Analysis in Earnings Manipulation in Corporate Accounts, Journal of Marketing & Social Research, Volume. 02, Issue 02.
25. Iredele, O.O., Adeyeye, G.B., & Owoyomi, E.B. (2022). Creative Accounting and Shareholders' Wealth Maximization in Listed Consumer Goods Companies in Nigeria. Copernican Journal of Finance & Accounting, 11(1), p. 51.

26. Al-jabali, Mah'd, and Bni Ata, Mohammad, 2014, Problems of Disclosure of Accounting Information in the Lists: Financial Speculation in Companies, International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 3.
27. Jackson, S.B, & Pitman, M.K., 2007, "Auditors & earnings management," The CPA Journal.
28. Kaharrukm, Dyah, & Adli, Adli, 2022, The Effect of Budget Execution Performance and Asset Management Performance on the Quality of Financial Statements Moderated By Disclosure of Financial Statements (Empirical Study on Ministry of Public Works and Housing), Saudi Journal of Economics and Finance, 6 (3): 87-97.
29. Kim Thoa, H., Huy, N., & Hai Ha, P., 2019, The Factors Affecting the Level of Information Disclosure on Financial Statements in the Industrial Enterprises Listed on Ho Chi Minh Stock Exchange, Journal of Economics and Public Finance, Vol. 5, No. 1, p. 96.
30. Krismiaji, K., & Surifah, S. (2020). Corporate governance, compliance level of IFRS disclosure, and value relevance of accounting information – Indonesian evidence. Journal of International Studies, 13(2), 191-211.
31. Kolozsvari, Ana, and Macedo, Marcelo, 2018, The Relation between Income Smoothing, Earnings Persistence and IFRS Adoption, Revista Brasileira de Finanças (Online), Rio de Janeiro, Vol. 16, N.2.
32. Leuz, C., Nanda, D. and Wysocki, P.D., 2003. Earnings management and investor protection: an international comparison. Journal of Financial Economics, 69(3), pp.505-527.
33. Matis, D., Valdu, A. B. & Negrea, L. (2009). Cash Flow Reporting Between Potential Creative Accounting Techniques and Hedging Opportunities: Case Study Romania. Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 11 (1), 142.
34. Meilani Purwanti, Aceng Kurniawan, 2013, "The Effect of Earnings Management and Disclosure on Information Asymmetry "Journal of Scientific and Technology Research, Vol. 2, August, p. 101.

35. Mudel, Sonia, 2015, Creative Accounting and Corporate Governance: - A Literature Review. SSRN Electronical journal 3: 12-34.
36. Ndebugri, H., & Senzu, E. T., 2017, Analyzing the critical effects of creative accounting practices in the corporate sector of Ghana, Journal of Accounting and Taxation, 9(8), 98–106, p. 4.
37. Pěta, J. (2025). Creative Accounting: Deceptive Practices and Strategies for Prevention. In I. Chuy, P. Luty, V. Lakatos (Eds.), Modern Tools for Fraud Detection: Insights from the V4 and Ukraine (pp. 62-75). Publishing House of Wroclaw University of Economics and Business, p. 66.
38. Sani, Abdulrahman Bala, and Ruth Oluwayemisi Owoade. 2021. "Impact of Corporate Governance Mechanism in Mitigating Creative Accounting Practice of Listed Conglomerate Companies in Nigeria". Asian Journal of Economics, Business and Accounting 21 (6):39-50.
39. Sawangarreerak, S.; et Thanathamathee, P.; 2021, Detecting and Analyzing Fraudulent Patterns of Financial Statement for Open Innovation Using Discretization and Association Rule Mining, Journal of Open Innovation, 128 ,7 .
40. Stašević, N., et Stevanović, S., 2019, Creative Accounting in Income Statement: The Case of Entrepreneurs in Serbia, Journal of Women's Entrepreneurship and Education, No. 3-4, p. 22.
41. Sun, L; Rath, S; (2010). Earnings Management Research: A Review of Contemporary Research Methods. Global Review of Accounting and Finance. Vol 1(1), 121- 135.
42. Susanto, Azhar, 2019, Full Disclosure in Financial Reporting, International Journal of Scientific & Technology Research Volume 8, Issue 06, p. 342.
43. Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Butt, and Yasir Bin Tariq, 2011, "Use or Abuse of Creative Accounting Techniques," International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 2, No. 6, pp. 532.
44. Vasileiou, Konstantinos, 2013, Mandatory Disclosure and Its Impact on the Company Value, International Business Research; Vol. 6, No. 5, pp. 3.

45. Uwogbeliadhim, Ehie & Umobong, Asian, 2024, Implications of Real and Accrual Earnings Management on Internal Efficiency and Customer Loyalty, International Journal of Innovative Development and Policy Studies 12(3):1-21. p.3.
46. Wilson-Oshilim U.D., Odubuasi A.C., and Omoye A.S. (2024). Creative Accounting and Corporate Failures on Nigeria Listed Firms, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol. 12, No. 8, p. 5.
47. Wokukwu, Kingsley, 2015, Creative Accounting: Unethical Accounting and Financial Practices Designed to Boot Earnings and To Meet Financial Market Expectations, Journal of Business & Economic Policy, Vol. 2, No. 1, pp. 39-48.
48. Zadeh, Farahnaz Orojali, & Eskandari, Alireza, 2012, Firm size as company's characteristic and level of risk disclosure review on business and social science, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3, No. 17, p 9.
49. Zeff, S. A. (2007). Some Obstacles to Global Financial Reporting Comparability and Convergence at a High Level of Quality. The British Accounting Review, 39(4), 290-302.

Third: Working papers:

1. Amat, Oriol and Gowthorpe, Catherine, 2004, Creative Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues, UPF Working Paper No. 749, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=563364.

Fourth: Conferences:

2. The role of disclosure in risk assessment and enhancing the usefulness of corporate reporting in decision-making, United Nations Conference on Trade and Development, Thirty-fourth session, 2017.
3. Adamikova, Eva, and Corejova, Tatiana, 2021, Possibility to reveal creative accounting when determining the value of the forwarding company's assets, 14th International Scientific Conference on Sustainable, Modern and Safe Transport, Transportation Research Procedia, 42–49.

Books and standards:

1. Jones, Michael, 2011, Creative Accounting, Fraud and International Accounting Scandals, Wiley Finance Series, John Wiley & Sons: Chichester.
2. International Accounting Standards Board. (2024). International Financial Reporting Standards (IFRSs): Including international accounting standards (IAS's) and interpretations.
3. Nobes, C., & Parker, R. (2016). Comparative International Accounting (14th ed.). Harlow: Pearson Education.

The effect of the accounting policies disclosure according to the International Financial Reporting Standards on the creative accounting practices"

-An Applied study-

Rama Hawarneh **Dr. Butrus Mayaleh**

Abstract:

The study aimed to examine the effect of disclosure of accounting policies in accordance with International Financial Reporting Standards on creative accounting practices, and to determine the reality of creative accounting practices through earnings management and income smoothing, in the presence of control variables: company size, return on equity, and accounting conservatism. The research population consisted of financial sector companies listed on the Damascus Securities Exchange, while the research sample was formed of all companies representing the financial sector in the Damascus Securities Exchange (banks and insurance companies).

The study relied on a descriptive-analytical methodology. Disclosure of accounting policies in accordance with IFRS was measured by constructing an index for the disclosure of accounting policies to determine the extent to which the sample companies disclose these policies. Creative accounting practices were measured using the model of Kothari et al. (2005) for earnings management and the model of Leuz et al. (2003) for income smoothing.

The study concluded that the financial sector companies demonstrate commitment to the disclosure requirements of accounting policies in accordance with International Financial Reporting Standards. These companies engage in creative accounting practices through both upward and downward earnings management, and some of them practice creative accounting through income smoothing. The results also indicated a statistically significant inverse effect of the disclosure of accounting policies according to International Financial Reporting Standards on creative accounting practices through earnings management, as well as a statistically significant inverse effect on creative accounting practices through income smoothing.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Accounting

"The effect of the accounting policies disclosure according to the International Financial Reporting Standards on the creative accounting practices"

-An Applied study-

Prepared By:

Rama Mohammad Fateh Hawarneh

For PHD in Accounting

Supervision of:

Dr. Butrus Mayala

2026